المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون
المالية لسنة
2024

التقرير الاقتصادي والمالي

التقرير الاقتصادي والمالي

"... لقد ساهمت تداعيات الأزمة التي يعرفها العالم، وتوالي سنوات الجفاف، على المستوى الوطني، في ارتفاع تكاليف المعيشة، وتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

لذا، وجهنا الحكومة لاتخاذ التدابير اللازمة، قصد تخفيف آثارها السلبية على الفئات الاجتماعية والقطاعات الأكثر تضررا، وضمان تزويد الأسواق بالمنتوجات الضرورية.

واليوم، مع ظهور بعض بوادر التراجع التدريجي لضغوط التضخم، على المستوى العالمي، فإننا في أمس الحاجة إلى الجدية وإشاعة الثقة، واستثمار الفرص الجديدة، لتعزيز صمود وانتعاش الاقتصاد الوطني... "

مقتطف من الخطاب السامي
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله
بمناسبة عيد العرش المجيد
في 29 يوليوز 2023

الفهرس

لائحة الرسوم البيانية 7

مقدمة عامة 2

الجزء الأول : الاقتصاد العالمي في سياق موسوم باستمرار الغموض 4

الفصل 1: تباطؤ الاقتصاد العالمي في سياق يشوبه الغموض 4

1.1. نمو عالمي بطيء ومتباين، نتيجة تشديد السياسات المالية 4

2.1. سوق المواد الأولية: أسعار معتدلة إجمالا مقارنة مع 2022 8

3.1. استمرار التضخم في مستويات مرتفعة على الرغم من تشديد السياسة النقدية 11

4.1. تباطؤ التجارة العالمية سنة 2023 14

5.1. تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي 16

6.1. دينامية سوق الشغل في الدول المتقدمة 19

الفصل 2. انعكاسات الظرفية الدولية على الاقتصاد الوطني 21

1.2. تقلص العجز التجاري المغربي 21

2.2. شكوك حول الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني خلال سنة 2023 26

3.2. منحى تنازلي لمعدلات التضخم خلال سنة 2023 28

الفصل 3. الرهانات الكبرى والمخاطر على المستوى العالمي 30

1.3. توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول من أجل احتواء التضخم 30

2.3. ارتفاع المديونية في بلدان العالم 31

3.3. الرهانات المتعلقة بالتغيرات المناخية 31

الجزء الثاني : الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات : عوامل الصمود والتحديات وأهم الرهانات 33

الفصل الأول: انتعاش النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2023، بعد نمو معتدل خلال سنة 2022 33

الفصل الثاني: تسريع التحول الهيكلي كعامل أساسي لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني 36

1.2. تسريع التحول الهيكلي للقطاعات الداعمة للنمو 36

2.2. دينامية نمو الجهات لفائدة التقارب الاقتصادي للمجالات الترابية 41

الفصل الثالث : الرهانات والتحديات الكبرى 46

1.3. من أجل رأسمال بشري معزز وأكثر تأهيلا للمستقبل 46

2.3. رفع تحدي الأمن الطاقي والمائي للبلاد 56

الفصل الرابع : تعزيز رافعات التحول وقطاعات الدعم 60

1.4. التحول الرقمي كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي 60

2.4. الانتقال نحو الاقتصاد الأزرق : فرص يلزم استغلالها وتحديات يجب تجاوزها 62

3.4. قطاع النقل واللوجستيك: تعزيز المكتسبات وتدارك أوجه القصور 63

الجزء الثالث: استمرار تعافي المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة 66

الفصل الأول: تطور المالية العمومية في ظل سياق وطني ودولي صعب 66

1.1. انتعاش الموارد بعد الأزمات المتتالية 67

2.1. الحفاظ على مستوى نفقات الدولة لتحفيز الدينامية الاقتصادية وتخفيف أثر التضخم 68
3.1. تقليص تدريجي لعجز الميزانية 70
4.1. استدامة دين الخزينة 71
الفصل الثاني: مواصلة تنزيل الإصلاحات 73
1.2. مواصلة تنفيذ القانون الإطار للإصلاح الضريبي 73
2.2. مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية 75
3.2. مواصلة الإصلاحات لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة 76
4.2. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية 77
الفصل الثالث: مشروع قانون المالية لسنة 2024 77
1.3. الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2024 77
2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2024 80
3.3. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2024 85
ملحقات إحصائية 88

لائحة الرسوم البيانية

مبيان 1 : نمو الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة (%) 5
مبيان 2 : نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة اليورو (%) 6
مبيان 3 : نمو الناتج الداخلي الخام للدول الصاعدة (%) 7
مبيان 4 : أسعار نفط البرنت الخام (دولار/ للبرميل) 8
مبيان 5 : سعر غاز البوتان (دولار/طن) 9
مبيان 6 : سعر الفوسفاط الخام والاسمدة (دولار/طن) 9
مبيان 7 : أسعار الحبوب (دولار/طن) 10
مبيان 8 : أسعار السكر الخام (دولار/طن) 11
مبيان 9 : معدل التضخم (تغير سنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة المئوية) 12
مبيان 10 : أسعار الفائدة الرئيسية (%) 12
مبيان 11 : معدل التضخم (تغير سنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ب %) 13
مبيان 12 : تطور حجم تجارة البضائع خلال سنة 2022 حسب المناطق 14
مبيان 13 : تطور تجارة البضائع العالمية (الأساس 100 في الربع الأول من سنة 2014) 15
مبيان 14 : تطور تجارة السلع والخدمات 15
مبيان 15 : صادرات مختلف فئات الخدمات حسب مستوى النمو الاقتصادي (معدل 2010-2019) 15
مبيان 16 : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022 حسب المناطق (بمليار دولار) 16
مبيان 17 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والمستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (بمليار دولار) 17
مبيان 18 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والمستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا (النسبة بـ %) 18
مبيان 19 : أفضل 10 اقتصادات نامية من حيث الاستثمار الدولي في الطاقات المتجددة 2015-2022 19
مبيان 20 : وضعية سوق الشغل بالولايات المتحدة 20
مبيان 21 : معدل البطالة في منطقة اليورو (%) 20
مبيان 22: تطور الواردات المغربية حسب تصنيف استعمال المواد للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023 (على أساس سنوي) .. 21
مبيان 23 : تطور صادرات المغرب حسب القطاعات الرئيسية للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023 22
مبيان 24 : تطور الميزان التجاري للمغرب 23
مبيان 25 : تطور حصة المغرب في السوق العالمية 23
مبيان 26 : تركيبة الصادرات المغربية (2017-2022) 24
مبيان 27 : المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية مقارنة بالتركيبة العالمية 25
مبيان 28 : تطور عدد الأسواق التصديرية للمغرب 25
مبيان 29 : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 26
مبيان 30 : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 26
مبيان 31 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تراكم من يناير إلى غشت) 27
مبيان 32 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار 27
مبيان 33 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الأورو والدولار 28
مبيان 34 : التطور الشهري لمعدل التصخم (على أساس سنوي) 29
مبيان 35 : تطور معدل التضخم ومعدل التضخم الأساسي (على أساس سنوي) 29
مبيان 36 : مساهمة بعض عناصر الاستهلاك في تكوين معدل التضخم 34
الخريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد ومساهمة الجهات فيه خلال الفترة 2011-2021 42
مبيان 37 : الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات (2011-2021) 43
مبيان 38: إنشاء المقاولات حسب الجهات خلال الفترة 2018- 2021 44
الخريطة 2 : التنوع الصناعي حسب العمالات والأقاليم سنة 2018 45

مبيان 39 : تطور صافي مناصب الشغل المحدثة (بالألاف). 53
مبيان 40 : تطور معدل البطالة (%)..... 54
مبيان 41 : تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية..... 67
مبيان 42 : تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الأساسية..... 69
مبيان 43 : تطور معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية..... 69
مبيان 44 : تطور نفقات الاستثمار..... 70
مبيان 45 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام..... 70
مبيان 46 : تطور حاجيات التمويل (نسبة للناتج الداخلي الخام)..... 71
مبيان 47 : تطور حجم دين الخزينة (نسبة للناتج الداخلي الخام)..... 72
مبيان 48 : تطور بنية دين الخزينة..... 72
مبيان 49 : تطور أسعار الفائدة الظاهرة لدين الخزينة..... 73
مبيان 50 : تطور سعر نفط البرنت (دولار للبرميل)..... 78
مبيان 51 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار..... 78
مبيان 52 : تطور حجم الطلب الخارجي الموجه للمغرب دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته (%)..... 79

مقـدمـة عامة

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2024 في سياق اقتصادي ومالي استثنائي. فعلى الصعيد الدولي، يظل الاقتصاد العالمي رهينا باستمرار التوترات الجيوسياسية، وتفاقم الظواهر المناخية، والتشديد الملحوظ للشروط المالية، مما يهدد ببروز مخاطر سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي.

وفي أعقاب هذا السياق، يواجه الاقتصاد المغربي مناخا دوليا يشوبه الغموض وعدم الاستقرار وظرفية وطنية تأثرت بالعديد من الصدمات المتعاقبة والمتزامنة (صحية ومناخية، ...) حيث كان آخرها زلزال الحوز الذي عرفه المغرب والذي يعد الأعنف من نوعه في التاريخ المعاصر لبلادنا.

وإدراكا منه بأن تحقيق التوازن بين الاستجابة الفورية للأزمات ومواصلة الإصلاحات الكبرى يظل تحديا مهما يجب مواجهته من أجل تعزيز زخم التحولات التي تعرفها بلادنا، فقد أبان المغرب عن قدرته البالغة على مواجهة الصدمات، وذلك بفضل المسار المتواصل من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تم الانخراط فيها خلال العقدين الأخيرين في اتجاه التنويع الاقتصادي وخلق منظومات إنتاجية متكاملة وقادرة على الصمود. وقد تم تعزيز هذه القدرة بشكل أكبر خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وذلك بفضل التوزيع المحكم لتدابير الدعم المناسبة، الشيء الذي مكن من احتواء وتخفيف حدة الآثار السوسيو-اقتصادية لجائحة كورونا والجفاف وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وبفضل دينامية الإصلاحات والتدابير الاستباقية السالفة الذكر، نجح الاقتصاد الوطني خلال سنة 2023 في التخفيف من حدة التوترات التضخمية وتحقيق انتعاش ملموس في نسبة النمو، لتبلغ 3,4% بعد سنة 2022 التي تميزت بتباطؤ معدل النمو نتيجة تزامن الجفاف وانعكاسات الأزمة الأوكرانية.

وعلى الرغم من هذه الدينامية، فقد كشف تعاقب الأزمات باختلاف طبيعتها عن حجم التحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهها بلادنا. ومن هذا المنظور، يظل تعزيز وتحسين المكاسب التي حققها المغرب على مستوى رأس المال البشري أولوية رئيسية لتحرير إمكاناته الكاملة بهدف ضمان نمو مستدام وشامل. وعلاوة على ذلك، يظل ضمان الأمن الغذائي والمائي والطاقي ركيزة أساسية للسيادة الوطنية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات. كما تشكل تعبئة الإمكانات الكاملة لجهات المملكة من ضمن الأولويات، بهدف تقوية قدراتها على الصمود وتعزيز دورها كمحركات للنمو وخلق الثروة.

وأخذا بعين الاعتبار لسياق دولي معقد يشوبه الغموض، تتناول نسخة 2024 للتقرير الاقتصادي والمالي في جزئها الأول أهم التطورات الأخيرة للظرفية الدولية مع التركيز على المخاطر والتحديات الرئيسية التي تلوح في الأفق.

ويتطرق الجزء الثاني من هذا التقرير لعوامل صمود الاقتصاد المغربي من خلال تسليط الضوء على التقدم الذي حققته بلادنا على مستوى دينامية الإصلاحات القطاعية والاجتماعية والمجالية الكبرى... كما يركز على الرهانات والتحديات التي ينبغي أن تواجهها بلادنا في هذا السياق الاستثنائي.

ويتناول الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2024 وضعية المالية العمومية لبلادنا في ظل تطور المحيط الوطني والدولي المتقلب، كما يسلط الضوء على الجهود والإصلاحات التي يبذلها المغرب للحفاظ على استدامة وفعالية ماليته العمومية. وفي الأخير، يعرض هذا الجزء من التقرير السياق الماكرو-اقتصادي والتوجهات الرئيسية التي ينبني عليها مشروع قانون المالية لسنة 2024.

الجزء الأول : الاقتصاد العالمي في سياق موسوم باستمرار الغموض

في ظل ظرفية دولية موسومة باستمرار الغموض نتيجة تعاقب الأزمات وتشابكها، من المتوقع أن يعرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا حسب صندوق النقد الدولي، ليسجل 3% خلال سنة 2023 و2,9% سنة 2024 مقابل 3,5% سنة 2022. وخلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023، يبدو أن الاقتصاد العالمي يواصل نموه بوتيرة معتدلة، متأثرا بمستويات التضخم المرتفعة وبتشديد الشروط المالية. ومن شأن استمرار التضخم، وخاصةً المكون الأساسي الذي يظل مرتفعًا نسبيا، أن يدفع البنوك المركزية إلى مواصلة رفع أسعار الفائدة، مما قد يؤدي إلى إبطاء التعافي الاقتصادي وتفاقم المخاطر المالية على الصعيد الدولي.

وعلى مستوى المبادلات الدولية، فبعدما سجلت صمودا خلال سنة 2022، من المتوقع أن يشهد نمو التجارة العالمية للبضائع تباطؤا خلال سنة 2023، ارتباطا بتطور النمو الاقتصادي العالمي. وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار، يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية استمرار ضعف الاستثمارات الخارجية المباشرة على الصعيد العالمي، أساسا نتيجة لتصاعد حدة التوترات الجيوسياسية والاضطرابات التي يعرفها القطاع المالي.

وعلى الصعيد الوطني، يظهر تأثير تطور الاقتصاد العالمي بشكل ملموس على مستوى تدفق المبادلات التجارية من خلال انعكاسه على الطلب العالمي الموجه إلى بلادنا.

وعلى ضوء هذه التطورات، يتطرق الجزء الأول من هذا التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2024 في بدايته إلى عرض أهم التطورات الأخيرة في المحيط الدولي وكذا الآفاق المستقبلية، مع التركيز على التداعيات المستمرة للأزمات المتعاقبة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. وبعد ذلك، سيتم تناول انعكاسات السياق العالمي على الاقتصاد الوطني وتقديم لمحة عن أهم المخاطر والتحديات التي تلوح في الأفق في ظل سياق محفوف بالاضطرابات.

الفصل 1: تباطؤ الاقتصاد العالمي في سياق يشوبه الغموض

يتوقع أن تشهد آفاق النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة تباطؤًا خلال سنة 2023، ارتباطا بانعكاسات استمرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة في مستويات مرتفعة. أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، سيبقى النمو المرتقب متباينا حسب البلدان والمناطق. وفيما يتعلق بالمواد الأولية، فإنه من المتوقع أن تظل مستويات أسعارها معتدلة بشكل عام، نتيجة تخفيف القيود على العرض وتراجع الطلب. وفي مجال المبادلات التجارية، فإنه من المنتظر أن تعرف التجارة الدولية وكذا تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة تباطؤًا. وعلى عكس ذلك، سيستمر تحسن أسواق الشغل في البلدان المتقدمة حيث ستسجل معدلات البطالة أدنى مستوياتها تاريخيا.

1.1. نمو عالمي بطيء ومتباين، نتيجة تشديد السياسات المالية

يتواصل تأثر النشاط الاقتصادي العالمي باستمرار التضخم في مستويات مرتفعة وتشديد الشروط المالية. وفي هذا السياق، يتوقع صندوق النقد الدولي تباطؤا في معدل نمو الاقتصاد العالمي لينتقل إلى 3% سنة 2023 و2,9% سنة 2024، مقارنة بنسبة 3,5% سنة 2022.

وقد أظهر النمو صمودا نسبيًا خلال سنة 2023 في العديد من الدول المتقدمة والناشئة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو (باستثناء ألمانيا) والمملكة المتحدة والبرازيل.

وستظل الاقتصادات الناشئة والنامية محركا أساسيا لنمو الاقتصاد العالمي خلال سنتي 2023 و2024، مدعومة بشكل خاص بانتعاش الأنشطة الداخلية، وخاصة الاستثمارات والسياحة. وتتباين توقعات النمو من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. وتستمر

دول آسيا الناشئة في تحقيق أداء متميز، رغم أن انتعاش الاقتصاد الصيني فقد بعض زخمه. على جانب آخر، تبدو توقعات النمو سنة 2023 أضعف مما كان متوقعًا في البداية في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

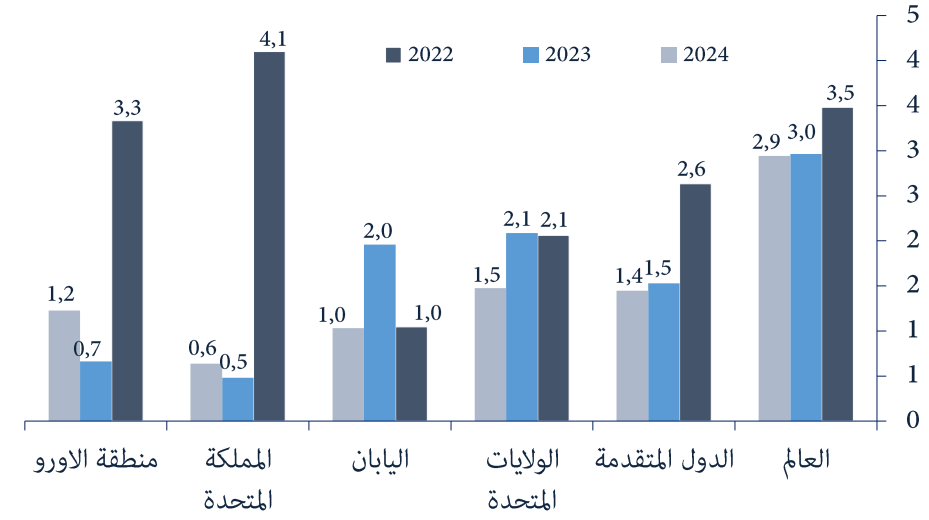

المصدر: صندوق النقد الدولي

مبيان 1 : نمو الناتج الداخلي الخام للدول المتقدمة (%)

1.1.1. الاقتصادات المتقدمة: تباطؤ النمو بسبب استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة

تبدو توقعات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية أقوى مما كان متوقعًا في البداية. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد الأمريكي نموا بنسبة 2,1% سنة 2023 (وهي وتيرة أسرع من 1,6% المتوقعة في أبريل الماضي). وشهد النشاط الاقتصادي انتعاشًا خلال النصف الأول من سنة 2023، بفضل استمرار دينامية سوق الشغل والإنفاق الاستهلاكي. غير أنه يتوقع أن يضعف هذا الانتعاش خلال النصف الثاني من السنة، متأثرا بالارتفاع الحاد في أسعار الفائدة واستمرار معدلات التضخم. وفي سنة 2024، يرتقب أن يتباطأ النمو الأمريكي ليسجل 1,5% وفقًا لصندوق النقد الدولي. وتظل آفاق النمو محاطة بعدة مخاطر، تتعلق أساسا بتشديد شروط الائتمان.

وفي منطقة اليورو، يرتقب أن يتباطأ النمو الاقتصادي بشكل كبير سنة 2023، ليينتقل إلى 0,7% مقابل 3,3% سنة 2022، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، وذلك بسبب ضعف الطلب ودخول الاقتصاد الألماني في مرحلة ركود. غير أنه من المتوقع أن ينتعش النمو سنة 2024 ليصل إلى 1,2%، ارتباطا بالتراجع التدريجي للتضخم وتلاشي تأثيره السلبي على الدخل الحقيقي.

وينتظر أن يعرف الاقتصاد الألماني انكماشا سنة 2023 بنسبة -0,5% بعدما حقق نموا بنسبة 1,8% سنة 2022، نتيجة استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وضعف الطلب الخارجي، خاصة من طرف الصين، إضافة إلى الانعكاسات القوية لاضطرابات امدادات الطاقة، نظرًا لاعتماد ألمانيا على الغاز الروسي بشكل كبير قبل الأزمة الأوكرانية.

وفي المقابل، تبدو اقتصادات كبرى أخرى في المنطقة أكثر قدرة على الصمود خلال سنة 2023، بفضل انخفاض معدلات البطالة واعتدال مستويات التضخم. ويتوقع أن يسجل النمو في فرنسا نسبة 1% بعد 2,5% سنة 2022، وفي إيطاليا نسبة 0,7% بعد 3,7%، وفي إسبانيا نسبة 2,5% بعد 5,8%. وعلى العموم، وباستثناء ألمانيا، أظهر اقتصاد منطقة اليورو صمودا نسبيا خلال النصف الأول من سنة 2023، بفضل انتعاش قوي في قطاع الخدمات، خاصة السياحة، واستمرار دينامية سوق العمل، وتخفيف القيود على العرض، واعتدال أسعار الطاقة، وتنويع مصادر التوريد. غير أن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة تدهورت بشكل ملموس في الربع الثالث ومن المتوقع أن تبقى ضعيفة خلال ما تبقى من السنة، مما يثير المخاوف من خطر حصول انكماش في ظل استمرار التضخم. وتقلصت نشاطات القطاع الخاص في منطقة اليورو بشكل واضح، كما يظهر ذلك من خلال مؤشر مديري المشتريات

المركب (47,5 في الربع الثالث بعد 52,3 في الربع الثاني). وانضاف تراجع نشاط قطاع الخدمات إلى استمرار الركود الشديد في القطاع الصناعي.

وفي سنة 2024، من المتوقع أن ينتعش النمو في كل من ألمانيا (ليصل إلى 0,9%) ويتعزز في فرنسا (1,3%)، وأن يستمر بنفس الوتيرة في إيطاليا (0,7%)، لكنه سيتباطأ في إسبانيا (1,7%).

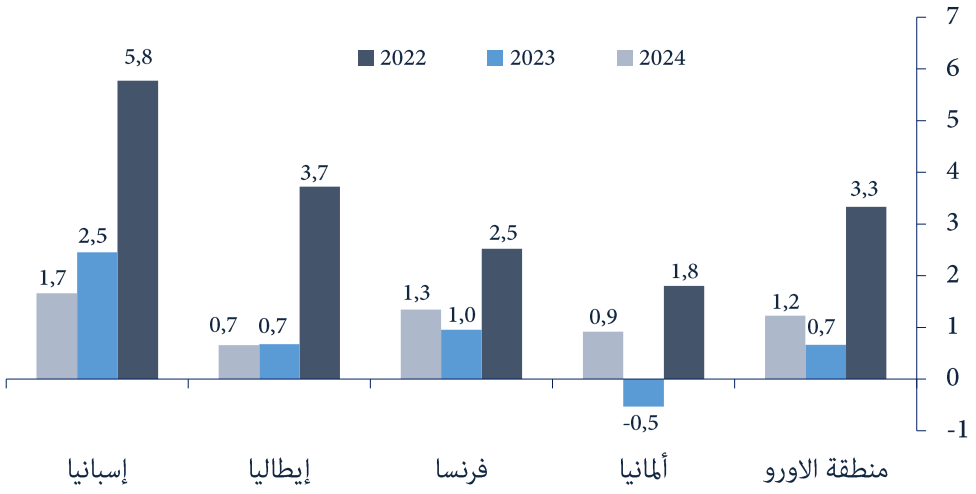

المصدر: صندوق النقد الدولي

مبيان 2 : نمو الناتج الداخلي الخام لمنطقة اليورو (%)

ومن جانبها، يتوقع أن تنجو المملكة المتحدة من الركود سنة 2023، بتحقيق نمو متواضع في حدود 0,5% مقابل 4,1% سنة 2022. ومما يعيق الانتعاش، مواصلة سياسة نقدية متشددة للحد من التضخم. ولا تزال البلاد تواجه آفاقًا اقتصادية صعبة، مع توقعات بانتعاش خفيف في حدود 0,6% سنة 2024، وفقًا لصندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يتحسن نمو الاقتصاد الياباني ليبلغ 2% سنة 2023، بعد أن تباطأ إلى 1% سنة 2022، وفقًا لصندوق النقد الدولي. وتعزز هذا الانتعاش بعودة الطلب وإعادة فتح الحدود بعد الجائحة، وتحسن سلاسل التوريد، والاستمرار في السياسات الاقتصادية فائقة الليونة. ويرتقب أن يستمر الاقتصاد الياباني في النمو بشكل معتدل، مقتربا من وتيرته خلال سنة 2024، بنسبة 1%، مدعوما بزيادة الأجور وأرباح المقاولات.

2.1.1. الاقتصادات الناشئة: نمو متفاوت حسب البلدان والمناطق، في سياق يُميزه ضعف التجارة الدولية

يظل نمو الاقتصادات الناشئة والنامية قويا عمومًا، حيث من المتوقع أن يصل إلى 4% خلال سنتي 2023 و 2024، وفقًا لصندوق النقد الدولي، وهي وتيرة مماثلة لما تحقق سنة 2022 (4,1%). ومع ذلك، تتفاوت وتيرة النمو حسب البلدان والمناطق. ويتوقع أن يظل النمو الاقتصادي مزدهرا في بلدان آسيا الناشئة ومتواضعًا على العموم في مناطق أخرى سنة 2023.

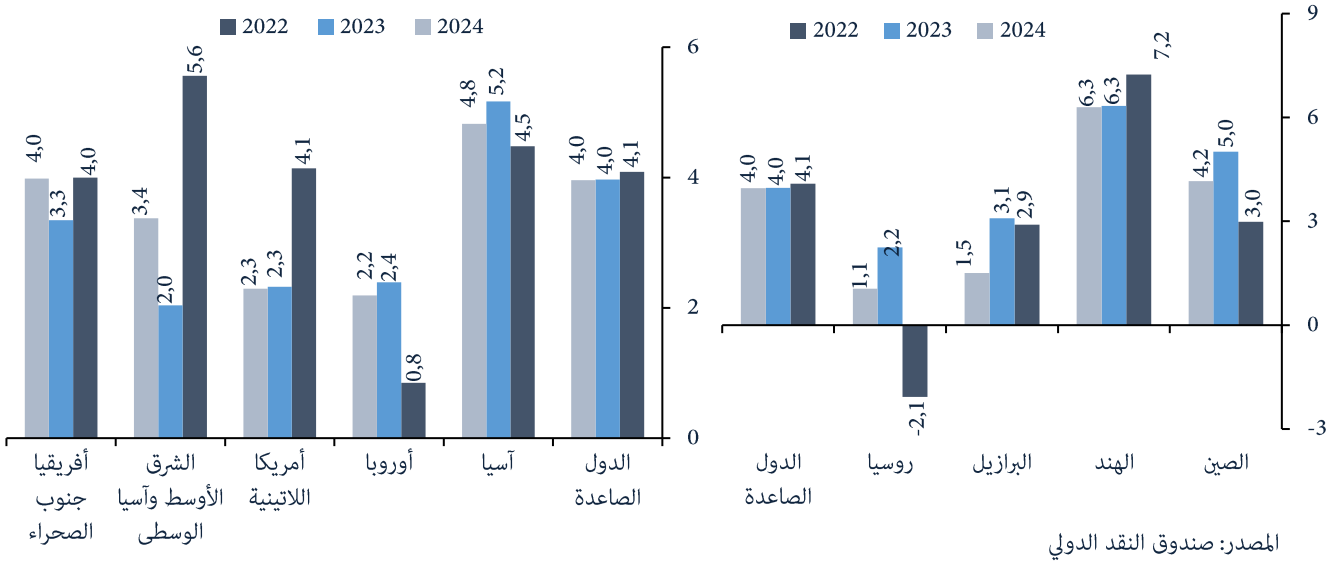

المصدر: صندوق النقد الدولي

مبيان 3 : نمو الناتج الداخلي الخام للدول الصاعدة (%)

ففي منطقة **آسيا الناشئة**، من المتوقع أن يتعزز النمو سنة 2023 ليصل إلى 5,2% مقابل 4,5% سنة 2022، وفقاً لصندوق النقد الدولي، وذلك بفضل الطلب المحلي القوي والظروف المالية المستقرة ودينامية قطاع الخدمات. ويرتقب أن يشهد الاقتصاد الصيني انتعاشًا بنسبة 5% مقابل 3% سنة 2022، وذلك بعد التخلي عن سياسة "صفر كوفيد"، مما فتح الباب أمام تعافي الاستهلاك والخدمات. ومع ذلك، فقد الطلب بعضا من زخمه المسجل بعد رفع القيود الصحية. وفي سنة 2024، من المتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الصيني إلى 4,2%. وتواجه آفاق النمو في الصين تحديات متعددة، خاصة استمرار أزمة قطاع العقارات، وتدني مستويات التضخم، وزيادة معدلات البطالة بين الشباب، وضعف التجارة الدولية. أما في الهند، فتظل توقعات النمو الاقتصادي قوية (6,3% خلال سنتي 2023 و2024 بعد 7,2% سنة 2022)، بفضل انتعاش الطلب المحلي، مدعوما بالإنفاق الحكومي الكبير، والتدفقات الكبرى للاستثمار الأجنبي. وفي إندونيسيا، من المتوقع أن تبقى وتيرة النمو مستقرة نسبيا سنة 2023 و2024، عند نسبة 5% بعدما سجلت 5,3% سنة 2022.

وفي منطقة **أمريكا اللاتينية والكاريبي**، تبدو آفاق النمو معتدلة عموما (2,3% خلال سنتي 2023 و2024 بعد 4,1% سنة 2022)، بسبب تلاشي التأثيرات الإيجابية لإعادة فتح الاقتصاد بعد جائحة كورونا ونتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية. ويتوقع استمرار النمو بوتيرة قوية نسبيا في كل من البرازيل (3,1% بعد 2,9%) والمكسيك (3,2% بعد 3,9%)، مقابل انكماش ملموس في الاقتصاد الأرجنتيني (-2,5% بعد 5%).

ويتوقع أن تشهد منطقة **وسط وشرق أوروبا** انتعاشًا ملحوظاً سنة 2023 (2,4% بعد 0,8% سنة 2022). ومن المحتمل أن يتعافى الاقتصاد الروسي (2,2% بعد -2,1%) على الرغم من استمرار النزاع والعقوبات الدولية. في حين، يتوقع أن تتباطأ اقتصادات أخرى كبرى في هذه المنطقة، مثل تركيا (4% بعد 5,5%) وبولندا (0,6% بعد 5,1%). وفي سنة 2024، من المتوقع أن يتباطأ النمو في هذه المنطقة ككل ليسجل 2,2%، ارتباطا بتباطؤ النمو في كل من روسيا (1,1%) وتركيا (3%)، على وجه الخصوص.

وفي **إفريقيا جنوب الصحراء**، يرتقب أن يستمر النمو بوتيرة معتدلة سنة 2023 (3,3% بعد 4% سنة 2022)، خاصة في نيجيريا (2,9% بعد 3,3%)، وجنوب إفريقيا (0,9% بعد 1,9%). وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبدو توقعات النمو ضعيفة نسبيا (2% بعد 5,6%) نتيجة لتباطؤ النمو في مصر (4,2% بعد 6,7%) وبشكل خاص في الدول المنتجة للنفط، مثل السعودية (0,8% بعد 8,7%). وبالنسبة لسنة 2024، من المنتظر أن يتعزز النمو في كل من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ليرتفع إلى 4%) ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (3,4%).

2.1. سوق المواد الأولية: أسعار معتدلة إجمالا مقارنة مع 2022

انخفضت أسعار المواد الأساسية بشكل عام سنة 2023، تماشيا مع تخفيف القيود على العرض وضعف الطلب. فخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2023، انخفض مؤشر البنك الدولي لأسعار المواد الأساسية بنسبة 26% على أساس سنوي. ويشمل الانخفاض منتجات الطاقة (-32%) والأسمدة (-37%) والمعادن الأساسية (-13%) والمواد الغذائية (-9%).

ومن المتوقع أن تظل أسعار السلع الأولية معتدلة بشكل عام في أفق 2024، ولكن مع وجود تباين حسب أصناف المنتجات.

1.2.1. منتجات الطاقة : أسعار متقلبة في ظل خفض إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفائها (أوبك+)

بلغ متوسط أسعار النفط (برنت) 82 دولاراً خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2023، بانخفاض بنحو 21% على أساس سنوي.

وفي شهر شتنبر، بلغ متوسط سعر النفط 94 دولاراً، مسجلا ارتفاعا بحوالي 26% منذ أدنى مستوى له في يونيو (75 دولاراً) وبنسبة 4% على أساس سنوي.

وظلت سوق النفط تحقق فائضا في بداية سنة 2023، بشكل رئيسي نتيجة ضعف طلب الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بسبب تباطؤ النشاط الصناعي وارتفاع درجات الحرارة. ومع ذلك، من المتوقع أن تعرف السوق عجزا كبيرا خلال النصف الثاني من سنة 2023، نتيجة لتقليص العرض من قبل منظمة أوبك+ واستئناف حركة التنقل في الصين.

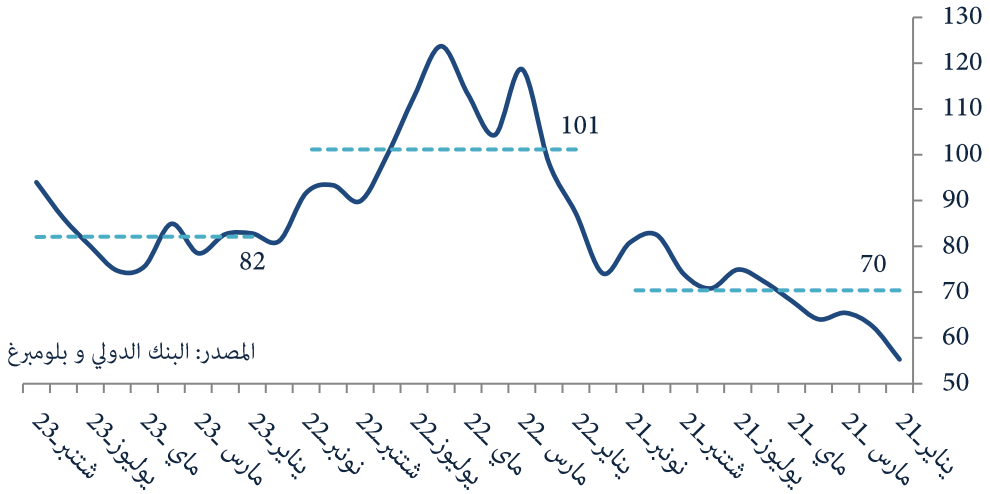

مبيان 4 : أسعار نفط البرنت الخام (دولار/ للبرميل)

وكمتوسط سنوي برسم سنة 2023، من المتوقع أن تظل أسعار النفط معتدلة بشكل عام، حيث ستناهز حوالي 80 دولاراً للبرميل مقابل 100 دولار للبرميل خلال سنة 2022. ويبدو أن الإبقاء على خفض الإنتاج من طرف منظمة أوبك+ خلال النصف الثاني من سنة 2023 يأتي في ظل استمرار المخاوف من تباطؤ نمو الطلب العالمي. وبالنسبة لسنة 2024، ينتظر أن تعود السوق النفطية نحو تحقيق فائض في العرض، نتيجة لإلغاء تخفيضات الإنتاج المرتقب في بداية السنة من طرف المملكة العربية السعودية وروسيا. ووفقًا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية، سيعرف نمو الطلب العالمي على النفط تباطؤا خلال سنة 2024 (+1,0 مليون برميل يوميا بعد +2,2 مليون برميل يوميا خلال سنة 2023)، مقابل زيادة مهمة في العرض العالمي (+1,8 مليون برميل يوميا بعد +1,5 مليون برميل يوميا).

أما أسعار غاز البوتان، فقد بلغت 595 دولاراً للطن في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023، بانخفاض قدره 27% على أساس سنوي، نتيجة ضعف الطلب مقابل وفرة العرض. وبعدما تراجعت إلى أدنى مستوى لها عند 361 دولار للطن في شهر يونيو، عادت أسعار البوتان للارتفاع لتصل إلى 629 دولار للطن في شهر شتنبر. وتأتي هذه الزيادة في سياق ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي.

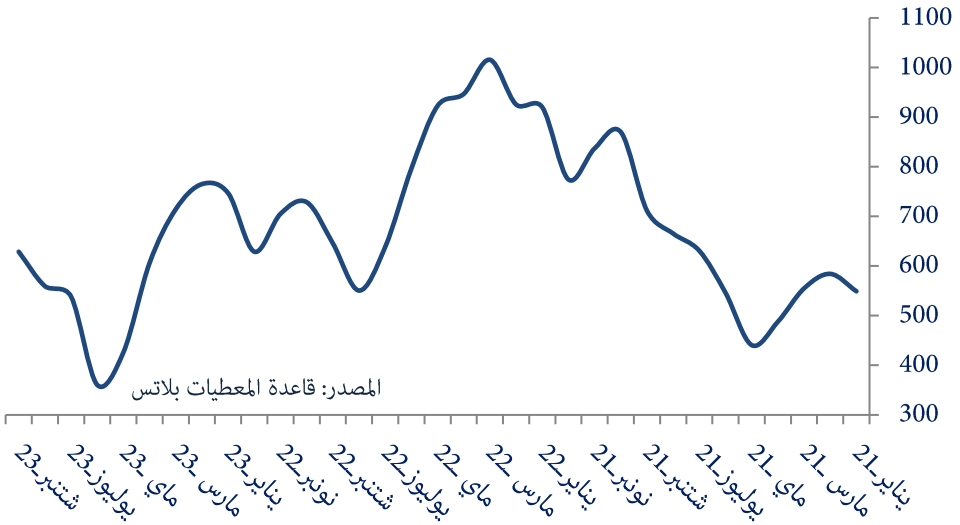

مبيان 5 : سعر غاز البوتان (دولار/طن)

2.2.1. منتجات الفوسفاط : استمرار ارتفاع أسعار الفوسفاط الخام مقابل تراجع أسعار الأسمدة

بلغت أسعار خام الفوسفاط الصخري 347,5 دولاراً للطن في شهر شتنبر، مرتفعة بنسبة 16% منذ بداية سنة 2023. وخلال نفس الشهر، سجلت أسعار الأسمدة (DAP) 528 دولاراً للطن، مرتفعة بنسبة 16% منذ أدنى مستوى لها في يونيو، مما جعل خسائرها تتراجع إلى 16% منذ بداية سنة 2023 و30% على أساس سنوي. وعند متم الشهور التسعة الأولى من سنة 2023، سجل ارتفاع قوي في أسعار الفوسفاط الصخري (+33% على أساس سنوي) مقابل انخفاض في أسعار الأسمدة (-31%).

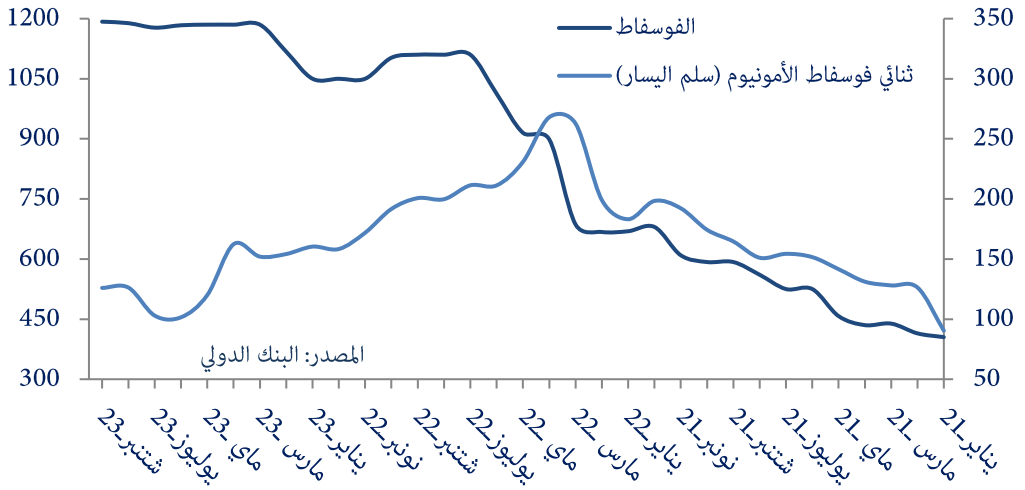

مبيان 6 : سعر الفوسفاط الخام والاسمدة (دولار/طن)

ويعزى ارتفاع أسعار منتجات الفوسفاط في الربع الثالث من سنة 2023 بشكل خاص إلى زيادة موسمية في الطلب في الأسواق الرئيسية مثل الهند والبرازيل وأسواق أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة.

ومن شأن عودة الطلب في الهند، أكبر مستورد للأسمدة في العالم، أن يدعم الأسعار. وتمنح الحكومة الهندية دعما للفلاحين لتشجيعهم على استخدام الأسمدة، مع الإشارة إلى إبرام مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط والهند صفقة لاستراد 1,7 مليون طن من الأسمدة خلال سنة 2023.

وسجلت أسعار منتجات الفوسفاط انخفاضا ملحوظا خلال سنة 2023 بسبب زيادة صادرات الصين وروسيا، وتراجع أسعار الحبوب والغاز الطبيعي وبعض المدخلات (الأمونياك والكبريت).

ومن حيث الآفاق المستقبلية، تبقى سوق الفوسفاط محاطة بحالة من عدم اليقين بشأن العرض والطلب وتطور أسعار الطاقة والمنتجات الزراعية. وعلى وجه الخصوص، قد تساهم زيادة القيود المفروضة على توريد الأسمدة من روسيا والصين في دعم أسعار منتجات الفوسفاط.

3.2.1. المواد الغذائية: تراجع ملموس لأسعار الحبوب وارتفاع قوي لأسعار السكر

سجلت أسعار المنتجات الغذائية انخفاضًا حادًا خلال سنة 2023، نتيجة تحسن ظروف العرض. وبلغ مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار المواد الغذائية 121,5 في شهر شتنبر، وهو أدنى مستوى له منذ مارس 2021، بانخفاض نسبته 11% على أساس سنوي. ويشمل تراجع الأسعار كلا من منتجات الألبان (-24% على أساس سنوي)، والزيوت النباتية (-21%)، والحبوب (-15%)، واللحوم (-5%). في حين، ارتفعت أسعار السكر بشكل كبير (+48%).

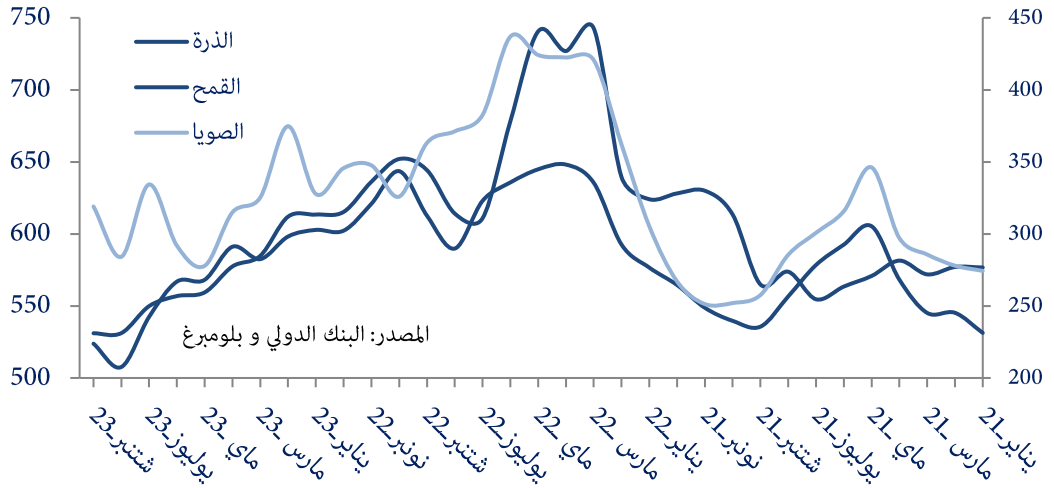

مبيان 7 : أسعار الحبوب (دولار/طن)

وانخفضت أسعار القمح اللين (SRW) إلى 268 دولاراً للطن في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023، بانخفاض نسبته 27% على أساس سنوي. وبلغت في المتوسط 231 دولاراً للطن في شهري شتنبر وغشت، وهو أدنى مستوى منذ شتنبر 2020، مسجلة انخفاضا نسبته 27% منذ بداية سنة 2023. ويرتبط تراجع الأسعار بتحقيق وفرة في العرض على الصعيد العالمي. وقد تم تفادي تسجيل انخفاض أكبر لأسعار القمح نتيجة قرار روسيا تعليق مشاركتها في مبادرة الحبوب التي تتيح لأوكرانيا التصدير عبر موانئ البحر الأسود.

وفقًا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (الفاو)، بلغ إجمالي إنتاج العالم من القمح مستوى قياسيا جديدًا بلغ 803 مليون طن في موسم 2023/2022، بزيادة قدرها 25 مليون طن (+3,2%) مقارنة بالموسم السابق. وساهمت وفرة الانتاج في كل من روسيا وكندا وأستراليا في تغطية ضعف إنتاج كل من أوكرانيا بسبب بالصراع المستمر والأرجنتين إثر الجفاف الشديد الذي عرفته. وبالنسبة للموسم 2024/2023، تبدو آفاق الإنتاج أقل وفرة مقارنة بالانتاج القياسي السابق (-2,3%). ويتوقع تسجيل تراجع في الإنتاج في كل من أستراليا وروسيا مقابل زيادة في كل من الهند والأرجنتين والولايات المتحدة.

وسجلت أسعار الذرة 265 دولاراً للطن في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023، بانخفاض نسبته 17% على أساس سنوي. وبعد أن هبطت أسعار الذرة في غشت إلى أدنى مستوى لها منذ سنة 2020، عادت للارتفاع بنسبة 8% لتستقر عند 224 دولاراً للطن في شتنبر، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 26% منذ بداية سنة 2023. ويرتبط هذا التراجع بزيادة موسمية في الإمدادات من البرازيل وتحسن ظروف الزراعة في الولايات المتحدة.

ووفقًا لمنظمة (الفاو)، يُقدر إجمالي إنتاج العالم من الذرة لموسم 2023/2022 بنحو 1166 مليون طن، بانخفاض قدره 46 مليون طن (-3,8%) مقارنة بالموسم السابق. وبالنسبة للموسم 2024/2023، تتوقع المنظمة زيادة قياسية في إنتاج الذرة على المستوى العالمي (+4,3% ليبلغ 1216 مليون طن)، بفضل آفاق إمداد وفيرة في الولايات المتحدة والأرجنتين.

وسجلت أسعار السكر الخام (ISA) 509 دولار للطن في المتوسط خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023، مرتفعة بنسبة 24% على أساس سنوي. ووصلت أسعار السكر إلى مستوى قياسي عند 580 دولار للطن في شهر شتنبر، وهو أعلى مستوى لها منذ 12 سنة، مسجلة زيادة بحوالي 10% خلال شهر واحد و39% منذ بداية سنة 2023. ويرتبط ارتفاع أسعار السكر بتزايد المخاوف من انخفاض العرض.

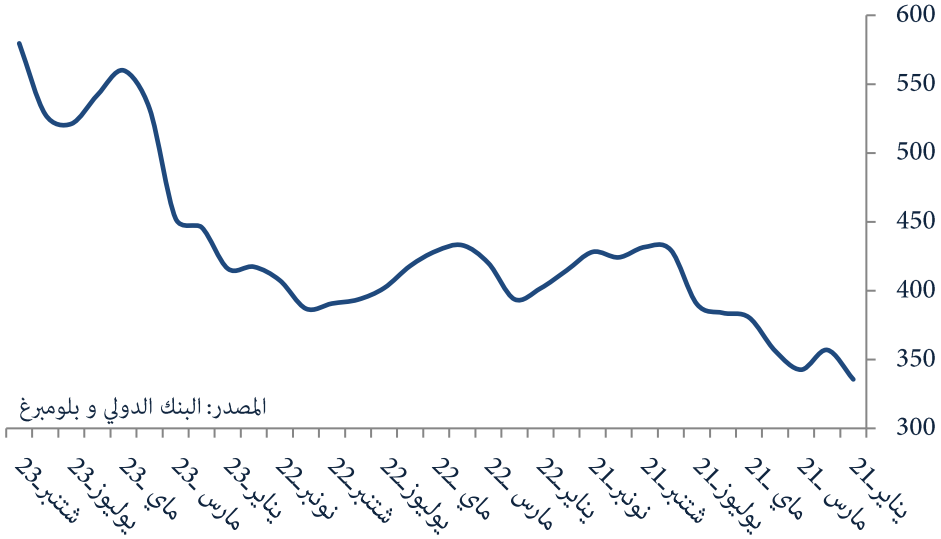

مبيان 8 : أسعار السكر الخام (دولار/طن)

ويبدو أن العرض العالمي من السكر سيكون أقل من المتوقع سابقا، نظرًا لتدهور آفاق الإنتاج في كل من الهند وتايلاند والصين وأوروبا. وساهم ذلك في زيادة المخاوف المرتبطة بقيام الهند بحظر كامل لتصدير السكر خلال الموسم 2024/2023، الذي يبدأ في أكتوبر. وكانت الهند قد خفضت حصص تصدير السكر في موسم 2023/2022، مع منح الأسبقية لتزويد السوق المحلية.

وفي هذا السياق، تتوقع المنظمة الدولية للسكر (ISO) عجزًا كبيرًا في العرض العالمي من السكر خلال الموسم 2024/2023 (-2,1 مليون طن مقابل 0,5 مليون طن خلال 2023/2022). ومن المتوقع أن يتراجع الإنتاج العالمي (-1,2% ليسجل 174,8 مليون طن)، مقابل زيادة طفيفة في الاستهلاك (+0,2% ليبلغ 177 مليون طن).

3.1. استمرار التضخم في مستويات مرتفعة على الرغم من تشديد السياسة النقدية

تراجعت معدلات التضخم العام عبر بلدان العالم خلال سنة 2023، وذلك في سياق انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية نتيجة لتحسن العرض والسلاسل العالمية للإمداد. ووفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في دول مجموعة العشرين من 7,8% سنة 2022 إلى 6,0% سنة 2023 و4,8% سنة 2024. ورغم تراجعها، تظل معدلات التضخم في مستويات مرتفعة نسبيا، تتجاوز تلك المستهدفة من طرف البنوك المركزية في العديد من البلدان. أما التضخم الأساسي، الذي يستبعد أسعار الطاقة والغذاء، فإنه يظل أكثر استمرارا، في ظل استمرار دينامية قطاع الخدمات ونقص اليد العاملة في بعض البلدان.

وفي هذا السياق، واصلت البنوك المركزية، خصوصًا في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، تشديد سياستها النقدية خلال سنة 2023، ولو بحدة أقل مقارنة مع ما كان عليه الحال في النصف الثاني من سنة 2022. كما استمر تقليص أصول البنوك المركزية (التضييق الكمي)، وذلك بوتيرة متسارعة في منطقة اليورو مقارنة مع الولايات المتحدة التي أدت اضطرابات قطاعها المصرفي إلى تدخل بنك الاحتياطي الفيدرالي.

وفي الولايات المتحدة، يبدو أن ضغوط التضخم ما تزال قائمة، حيث عاد معدل التضخم العام للارتفاع للشهر الثاني على التوالي في غشت (ليبلغ 3,7% مقابل 3,2% في يوليوز)، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة. ومن جانبه، يواصل التضخم الأساسي، الذي يستثني الطاقة والغذاء، اعتداله ولكنه لا يزال مرتفعا (4,3% في غشت مقابل 4,7% في يوليوز). وفي هذا السياق، أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي، في اجتماعه في شتنبر، على أسعار الفائدة الرئيسية في نطاق من 5,25% إلى 5,50%، وهو أعلى مستوى له منذ سنة 2001، بعد رفعه بمقدار 525 نقطة أساس بين مارس 2022 ويوليوز 2023. ومع ذلك، أشار مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إلى أنهم قد يلجؤون إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى بحلول نهاية سنة 2023.

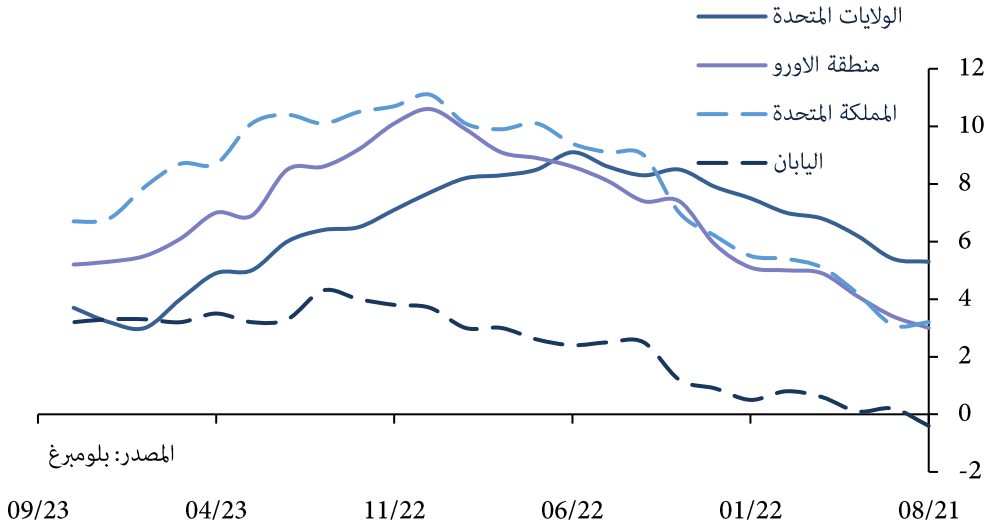

مبيان 9 : معدل التضخم (تغير سنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة المئوية)

وفي منطقة اليورو، يستمر معدل التضخم الإجمالي في الانخفاض لكنه لا يزال مرتفعًا (4,3% في شتنبر مقابل 5,2% في غشت). كما يبقى التضخم الأساسي قوياً (4,5% مقابل 5,3%). ولمواجهة استمرار ضغوط التضخم، يواصل البنك المركزي الأوروبي (BCE) سلسلة إجراءات رفع أسعار الفائدة. وقد قام في شتنبر برفع ثلاثة من أسعار الفائدة الأساسية بنسبة 25 نقطة أساس، حيث بلغت الزيادات التراكمية 450 نقطة أساس منذ يوليوز 2022. وبذلك، ارتفع سعر إعادة التمويل ليصل إلى 4,50%، وسعر الإيداع إلى 4,0%، وسعر السيولة المؤقتة إلى 4,75%.

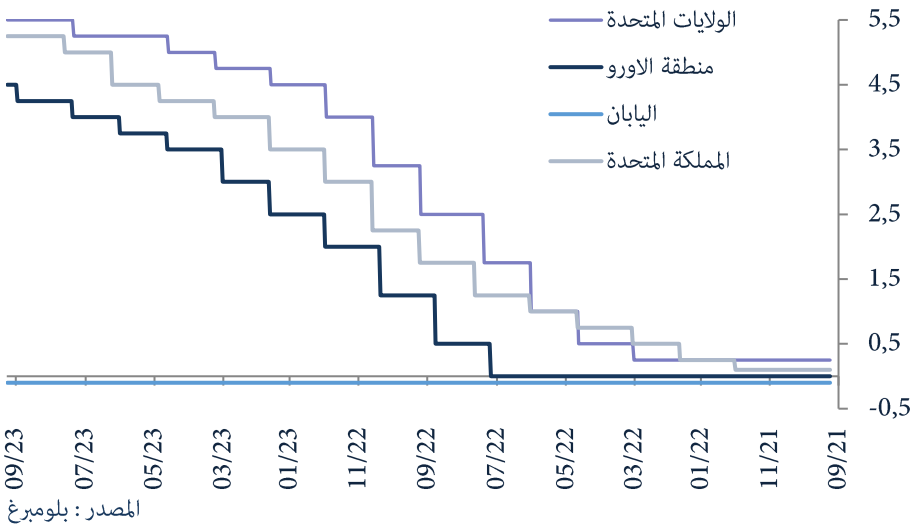

مبيان 10 : أسعار الفائدة الرئيسية (%)

وفي اليابان، يظل معدل التضخم مرتفعا نسبيًا (3,2% في غشت بعد 3,3% في يوليوز)، وأعلى من المستوى المستهدف لبنك اليابان المركزي. ومع ذلك، من المتوقع أن تبقى السياسة النقدية والمالية ميسرة، مما يوفر الدعم اللازم للاقتصاد. ويحتفظ البنك المركزي بسياسته شديدة التيسير، مما يميزه عن الموجة العالمية التي همت رفع أسعار الفائدة. وخلال اجتماعه في شتنبر، أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة منخفضة للغاية وعلى أهدافه للسيطرة على منحنى الفائدة (YCC) دون تغيير. ومع ذلك، تم اتخاذ إجراءات للسماح بزيادة أسعار الفائدة الطويلة الأجل بشكل أكبر، استنادًا إلى تطور التضخم والنمو.

ويظل التضخم مرتفعا أيضًا في العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية، في ظل عودة ارتفاع أسعار الطاقة خلال الربع الثالث من سنة 2023. ونتيجة لذلك، تبقى توجهات السياسة النقدية متشددة عمومًا. ومع ذلك، قامت بعض البنوك المركزية بإنهاء رفع أسعار الفائدة بينما بدأت أخرى في تخفيضها بالتدريج، مثل البنك المركزي الصيني الذي يحاول تقديم دعم لاقتصاد يواجه تدنيا لمستويات التضخم.

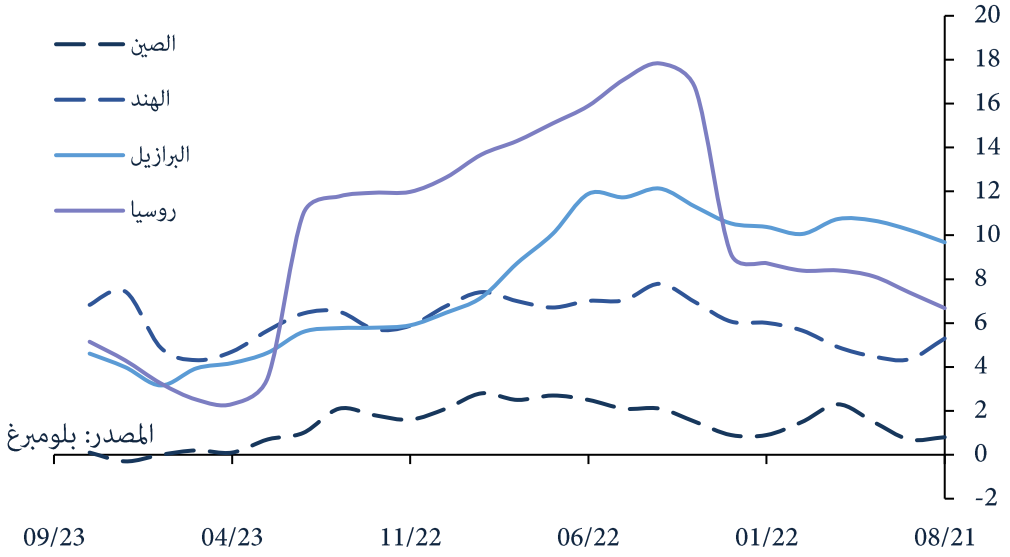

مبيان 11 : معدل التضخم (تغير سنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ب %)

وفي الهند، لا يزال معدل التضخم مرتفعًا رغم تراجعه في شهر غشت (6,8% بعدما سجل 7,4% في يوليوز)، نتيجة اعتدال أسعار المواد الغذائية. وعلى الرغم من ذلك، يظل معدل التضخم فوق الحد الأعلى المسموح به (6%) من قبل البنك المركزي. وفي هذا السياق، أبقى بنك الاحتياطي الهندي على معدل الفائدة الأساسي عند 6,5% في اجتماعه الرابع على التوالي في شتنبر، بعد ست زيادات متتالية بإجمالي 250 نقطة أساس بين ماي 2022 وفبراير 2023.

وفي **البرازيل**، تراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ، حيث انتقل من ذروة بلغت 12,1% في أبريل 2022 إلى مستوى متدنيا بلغ 3,2 % في يونيو 2023، بعد دورة تشديد نقدي قوية للغاية خلال سنتي 2021 و2022، تم خلالها رفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 1175 نقطة أساس ليصل إلى 13,75%. وفي أعقاب هذا الاعتدال في التضخم، بدأ البنك المركزي البرازيلي في تخفيف سياسته، حيث قام بخفض أسعار الفائدة في شهري غشت وشتنبر بمقدار 50 نقطة أساس لكل منهما. غير أن عودة ارتفاع معدل التضخم (ليصل إلى 4,6% في غشت، وهو مستوى يتجاوز الهدف الرسمي البالغ 3,25%) يثير شكوكا بشأن نية البنك المركزي البرازيلي مواصلة خفض أسعار الفائدة بنفس وتيرة الاجتماعات الأخيرة في غشت وشتنبر.

وفي **الصين**، في سياق يتسم بمستوى تضخم ضعيف للغاية (0,1% في غشت بعد -0,3% في يوليوز)، تستمر السياسات النقدية والمالية الميسرة في دعم النمو الاقتصادي. ويواصل البنك المركزي الصيني نهج سياسة تيسير تدريجي، من خلال سلسلة من التخفيضات لأسعار الفائدة الرئيسية ولمعدل الاحتياطي الإلزامي للبنوك. وعلى وجه الخصوص، تم تخفيض سعر الفائدة الأساسي على القروض لمدة سنة واحدة (LPR) - وهو السعر المرجعي لمعظم القروض للأسر والشركات – وذلك بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3,45% في غشت، ليصل المعدل التراكمي إلى 40 نقطة أساس منذ دجنبر 2021. ويبدو أن هناك حاجة لاتخاذ المزيد من تدابير التيسير لدعم الاقتصاد الذي يواجه مخاطر مرتبطة بتفاقم أزمة العقارات وبضعف الإنفاق الاستهلاكي.

4.1. تباطؤ التجارة العالمية سنة 2023

خلال سنة 2022، أبانت تجارة البضائع العالمية صمودها على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية وتأثيرات كوفيد-19. وبفعل الأداء الضعيف للمبادلات خلال الفصل الرابع من السنة، سجلت هذه الأخيرة نموا بنسبة 3.0% فقط من حيث الحجم مقابل زيادة بنحو 13% في القيمة [1] ، لتصل إلى 25.3 تريليون دولار[2]، ارتباطا بالارتفاع المستمر في أسعار الطاقة.

ويُفسّر انخفاض حجم التجارة في الفصل الأخير من سنة 2022 بشكل خاص بوقف إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا، وإجراءات الحجر الصارمة المرتبطة بكوفيد-19 في الصين، هذا بالإضافة ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة والتي كانت تهدف إلى تقليص الطلب. وبرسم السنة كلها، ظلت التجارة في آسيا النامية ضعيفة بشكل خاص. كما سجلت الصادرات تباطؤًا في إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

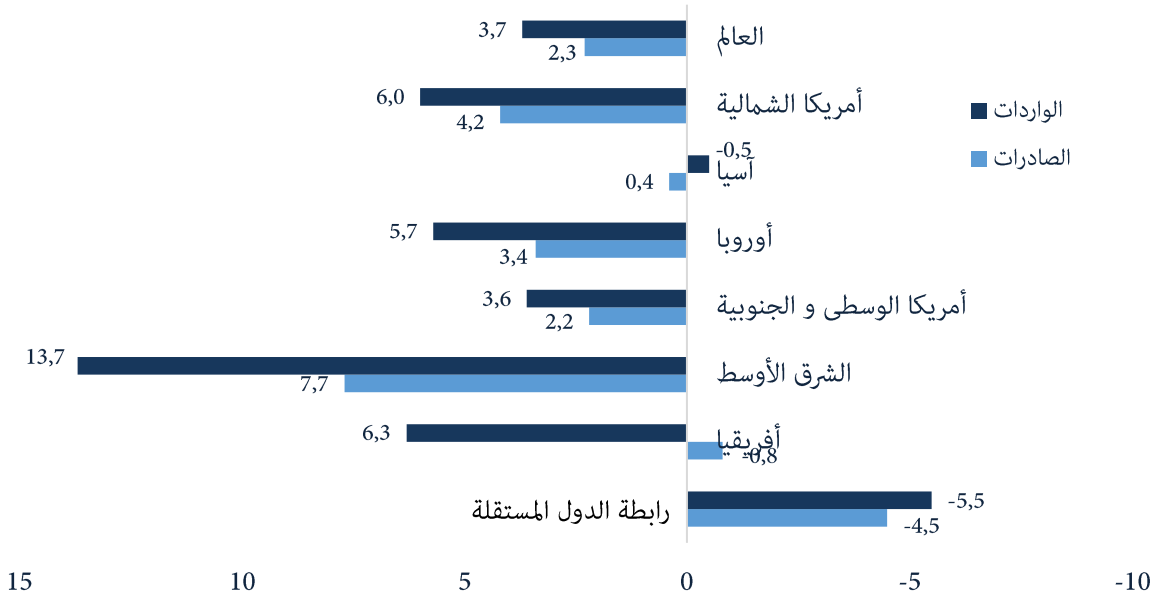

المصدر : معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 12 : تطور حجم تجارة البضائع خلال سنة 2022 حسب المناطق

ومن حيث القيمة، تجاوزت التجارة العالمية للبضائع مستواها قبل الجائحة بنحو 32% سنة 2022، بسبب الارتفاع شبه العام في الأسعار. وسجل قطاع الوقود أسرع نمو على أساس سنوي بنحو 61%. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي بنسبة 48% بين يناير وغشت 2022، قبل أن تعود إلى مستوياتها المسجلة نهاية 2021. كما ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 63% مقارنة بسنة 2021، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 18% (متضمنة زيادة بنسبة 21% في أسعار الحبوب).

ومن جانبها، نمت تجارة الخدمات بنسبة 14.8% لتصل إلى 6.8 تريليون دولار، وهو ما يمثل 21,1% من التجارة العالمية. وسجلت خدمات الأسفار انتعاشًا بنسبة 70% إلا أنها لم تتمكن بعد من بلوغ مستوى ما قبل الجائحة. ويتوقع أن تزداد تجارة خدمات النقل بدورها بنسبة 23%.

وخلال النصف الأول من سنة 2023، انكمش حجم تجارة البضائع بنسبة 0,5% على أساس سنوي. وأثر هذا التباطؤ على مجموعة واسعة من القطاعات، خاصة الحديد والصلب، ومعدات المكاتب والاتصالات، والمنسوجات والملابس، باستثناء السيارات.

[1] المصدر: بلاغ منظمة التجارة العالمية 5 أكتوبر 2023.

[2] بعد انتعاش 27% في 2021.

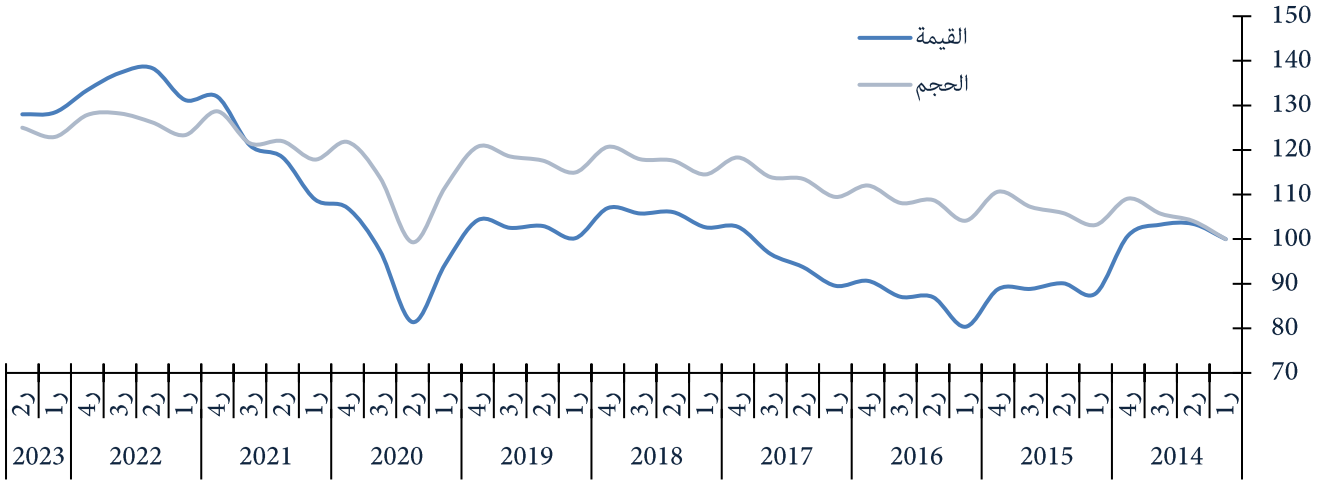

المصدر : معطيات منظمة التجارة العالمية

مبيان 13 : تطور تجارة البضائع العالمية (الأساس 100 في الربع الأول من سنة 2014)

ووفقا لأحدث توقعات منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يرتفع حجم التجارة العالمية من البضائع بنسبة 0,8% [3] سنة 2023 متأثرا بالتضخم المستمر والسياسة النقدية الأكثر صرامة، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبتداعيات الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن تباطؤ النمو الصيني في أعقاب الصعوبات التي تواجه سوق العقار فيها. ومن المتوقع أن يرتفع حجم التجارة بنسبة 3,3% سنة 2024.

تجارة الخدمات: دينامية متواصلة وهيمنة الدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

أضحت الخدمات من أكثر القطاعات دينامية من حيث المبادلات التجارية، بفضل التقدم التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصالات وكذا الجهود المبذولة لتحرير قطاعات الخدمات عبر العالم. وهكذا، بلغت حصتها في قيمة التجارة العالمية نسبة 21% سنة 2022.

ويفسر هذا التطور بارتفاع أسرع لمبادلات الخدمات بالمقارنة مع البضائع (حيث تضاعفت بنحو 1,6 و1,2 على التوالي بين 2010 و2019)، نظرا لتراجع متوسط أسعار البضائع بين 2011 و2016 الذي أدى إلى انخفاض قيمة صادراتها. وقد كان قطاع الخدمات الأكثر تضررًا من جائحة كوفيد-19، حيث سجل انخفاضًا بنسبة 18% مقابل 7% فقط بالنسبة للسلع سنة 2020.

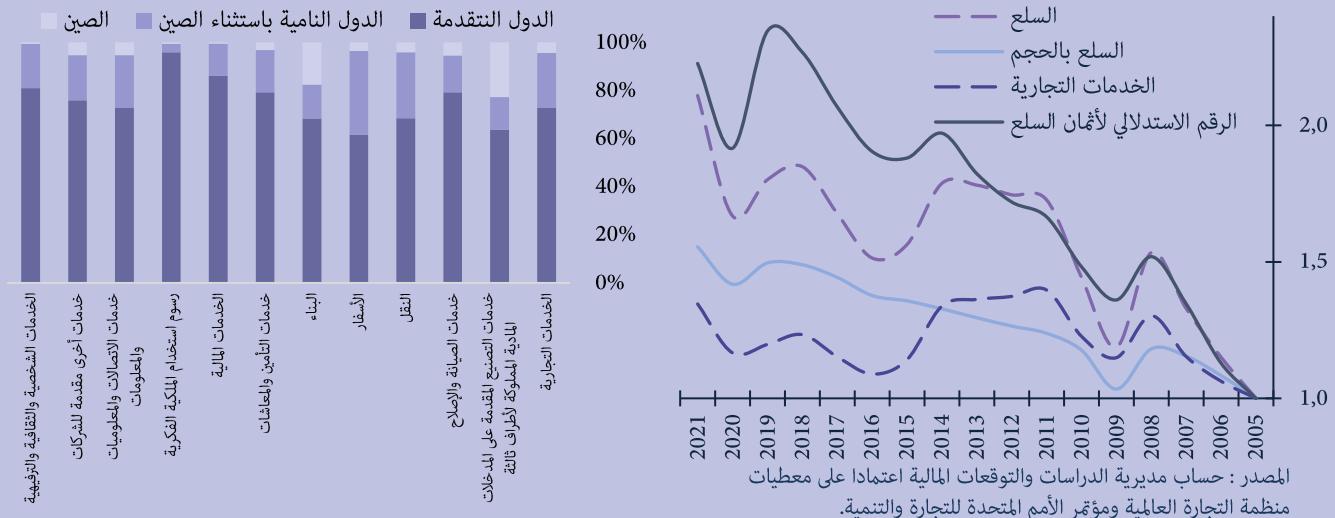

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

مبيان 14 : تطور تجارة السلع والخدمات (سنة الأساس 2005)

مبيان 15 : صادرات مختلف فئات الخدمات حسب مستوى النمو الاقتصادي (معدل 2010-2019).

[3] مقابل توقعات سابقة لمنظمة التجارة العالمية، التي صدرت في أبريل الماضي، والتي حددت النمو في حجم التجارة العالمية بنسبة 1,7% في سنة 2023 و3,2% في سنة 2024.

وتلعب الدول المتقدمة دورا مهما في تجارة الخدمات حيث تبلغ حصتها حوالي الثلثين منذ سنة 2010. وتمثل أوروبا ما يقارب نصف التدفقات (47%)، تليها آسيا (26 % منها 16% للصين واليابان وسنغافورة والهند) ثم أمريكا الشمالية (15%). وتحظى المناطق الأخرى بحصة هامشية من تجارة الخدمات لا سيما إفريقيا بنسبة 3% فقط.

وتشكل عشر دول فقط ما نسبته 54% من إجمالي تجارة الخدمات. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر ومستورد للخدمات في العالم (14% و10% على التوالي).

وتختلف حصة الدول النامية في الصادرات العالمية للخدمات حسب القطاعات حيث تمثل حصة مهمة تصل لنحو 38% في صادرات خدمات الأسفار و36% في خدمات التصنيع و33% في خدمات البناء و32% في خدمات النقل، في حين تمثل حصة ضعيفة في صادرات الملكية الفكرية (5%) والخدمات المالية (14%) وكذا الخدمات الثقافية والترفيهية (19%). وتمثل الصين وحدها ما يقارب من 60% من صادرات البلدان النامية من خدمات التصنيع أو البناء.

5.1. تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

وفقا لآخر تقرير حول الاستثمار الأجنبي في العالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 12% سنة 2022، لتبلغ 1.300 مليار دولار، بعد الانتعاش القوي المسجل سنة 2021 عقب الانخفاض الحاد الناتج عن الأزمة الصحية لكوفيد-19 سنة 2020. ويمكن تفسير هذا التباطؤ بالأزمات العالمية، ولا سيما الأزمة الأوكرانية، وارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية، وارتفاع نسبة الدين العمومي.

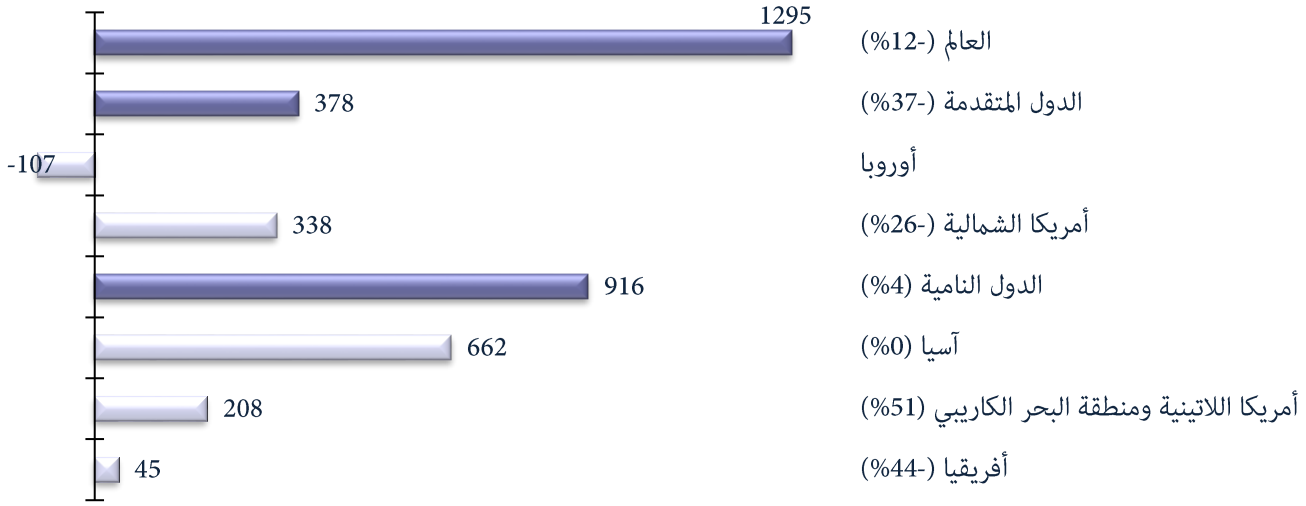

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مبيان 16 : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2022 حسب المناطق (بمليار دولار)

ويعزى هذا التراجع بشكل خاص إلى انخفاض حجم التدفقا المالية ومعاملات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المتقدمة، التي عرفت انخفاضا للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 37% ليبلغ 378 مليار دولار.

وفي الدول النامية، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4% ليصل إلى 916 مليار دولار. وتسجل بذلك، للمرة الأولى، حصة قياسية تجاوزت 70% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. كما ارتفعت عدد المشاريع الاستثمارية الجديدة المعلن عنها في الدول النامية بنسبة 37%، وعمليات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 5%.

وقد عرف ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية توزيعا متفاوتا، حيث ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة نحو الدول النامية في آسيا، إلا أنها لا تزال تمثل أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وتعتبر الهند ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) من المستفيدين الأكثر دينامية، حيث سجلتا نموا للاستثمارات الأجنبية بنسبة 9% و5% على التوالي. كما

ارتفعت التدفقات نحو أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي بنسبة 51%، لتصل إلى 208 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق. وقد أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إلى زيادة الأرباح المعاد استثمارها لفروع الشركات الأجنبية في الصناعات الاستخراجية. وفي إفريقيا، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المستوى المسجل سنة 2019، أي 45 مليار دولار.

وأظهرت تطورات القطاع الصناعي على المستوى العالمي ارتفاعا في عدد المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية والصناعات الأكثر اندماجا في سلسلة القيمة العالمية (CVM)، واستقرارًا في قطاع الطاقة وتباطؤًا في قطاعات الاقتصاد الرقمي (بعد ارتفاع كبير خلال سنتي 2020 و2021). وشهدت الصناعات الأكثر اندماجا في سلسلة القيمة العالمية والتي تواجه ضغوط إعادة هيكلة سلسلة التوريد، وخصوصا قطاع الإلكترونيات والسيارات والآلات، زيادة في عدد وقيمة مشاريعها. وتهم ثلاثة من بين أكبر خمس مشاريع استثمارية معلنة قطاع أشباه الموصلات، نظرا لنذرة الرقائق الإلكترونية على المستوى العالمي.

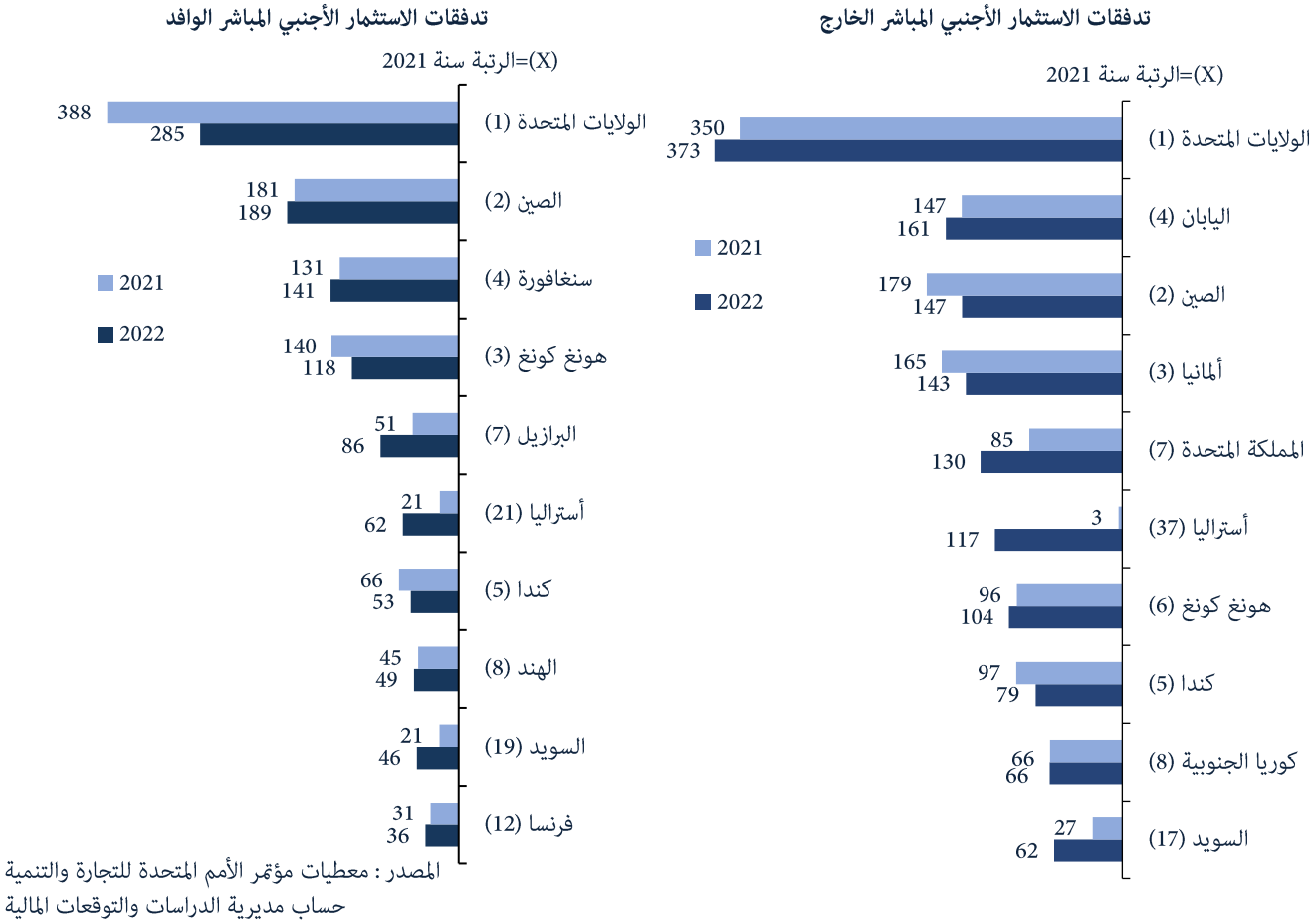

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 17 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والمستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم (بمليار دولار)

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر (بقيمة 285 مليار دولار) وكذلك المستثمر الأول (بقيمة 373 مليار دولار) في العالم خلال سنة 2022. وتليها أربع دول ناشئة من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الصين (189 مليار دولار)، التي شهدت ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5%، ثم سنغافورة (141 ملياراً)، وهونغ كونغ (118 ملياراً)، والبرازيل (86 ملياراً).

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، تحتل اليابان المرتبة الثانية كمستثمر عالمي سنة 2022، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين كانت تحتل المركز الرابع سنة 2021. وتتفوق بذلك على الصين (المرتبة الثالثة)، التي شهدت تدفقاتها الخارجية انخفاضًا بنسبة 18% سنة 2022، لتسجل 147 مليار دولار.

وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا انخفاضا بنسبة 44% سنة 2022، بعد تسجيل رقم قياسي سنة 2021، بسبب معاملة مالية واحدة في جنوب إفريقيا. وتتواجد بأفريقيا ستة من بين 15 مشروعا استثماريا ضخما (تبلغ قيمته أكثر من

10 مليارات دولار) سنة 2022. ولا يزال المستثمرون الأوروبيون هم أكبر مالكي الأصول الأجنبية في إفريقيا، وعلى رأسهم المملكة المتحدة (60 مليار دولار) وفرنسا (54 مليار دولار) وهولندا (54 مليار دولار).

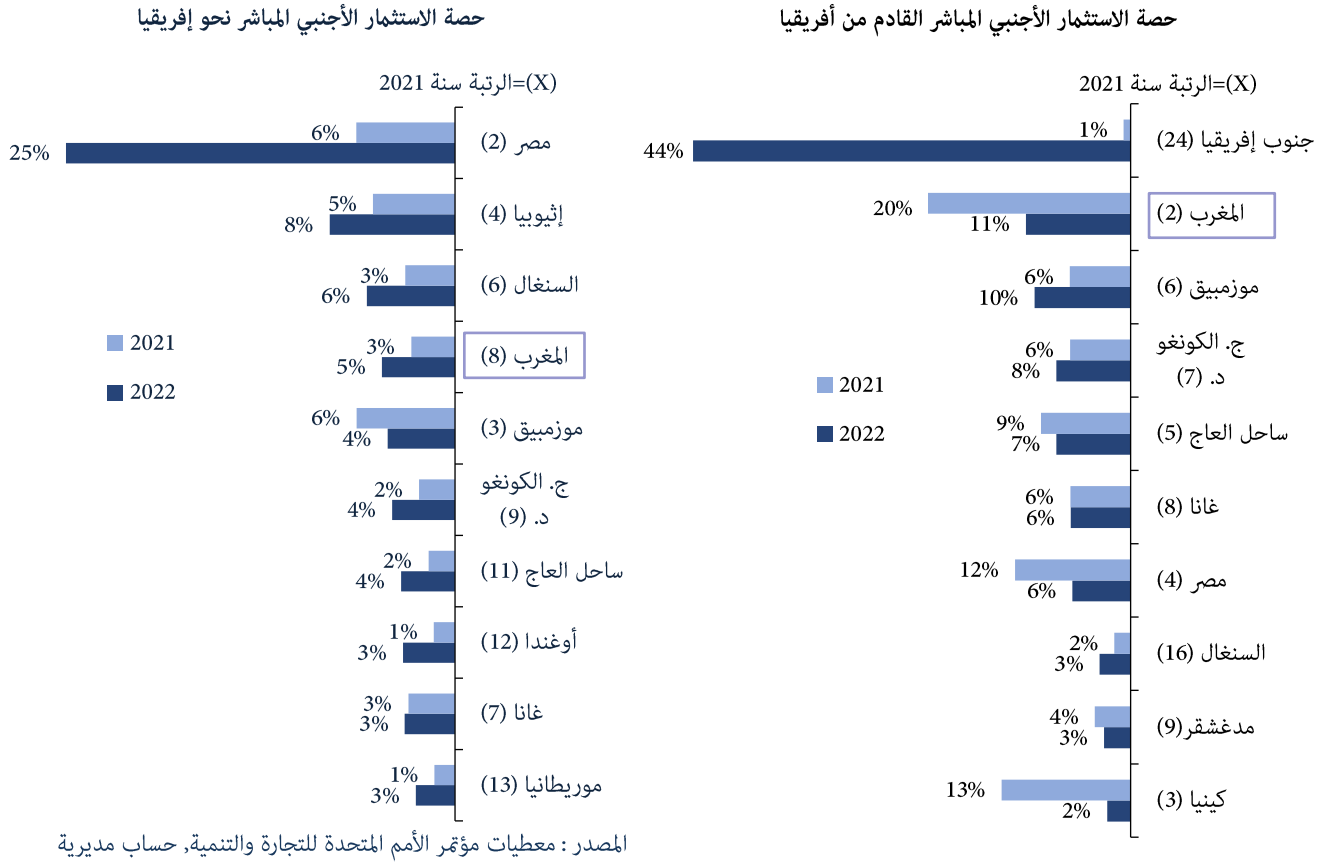

المصدر : معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية, حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 18 : الدول العشر الأوائل المستثمرة والمستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا (النسبة بـ %)

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من إفريقيا 5,8 مليار دولار سنة 2022، مقابل 3,1 مليار دولار سنة 2021. وأصبحت جنوب إفريقيا أول دولة إفريقية مستثمرة في الخارج سنة 2022، بحصة 44% من إجمالي التدفقات الخارجة من القارة الأفريقية. يليها المغرب (11%)، وموزمبيق (10%) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (8%).

ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، لا زالت الظرفية العالمية للتجارة والاستثمار تواجه عدة صعوبات سنة 2023. ولذلك يتوقع استمرار الضغوط وتباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، في سياق استمرار التوترات الجيوسياسية واضطرابات القطاع المالي. ويبين تطور المؤشرات الأولى للربع الأول من سنة 2023 ضعفا في تمويل المشاريع الدولية وعمليات الاندماج والابتياع.

الاستثمارات الأجنبية في الطاقات المتجددة

تعتبر الاحتياجات المتعلقة بالاستثمار في مجال الانتقال الطاقي مهمة جدا. ووفقا لأحدث تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن العالم يحتاج إلى حوالي 1,5 مرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحالي من الاستثمارات بحلول سنة 2050 للاقتراب من هدف الحد من الانحباس الحراري العالمي بنحو 1,5 درجة مئوية. ومنذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس سنة 2015، تضاعف الاستثمار الدولي في قطاع الطاقة المتجددة ثلاث مرات تقريبا، غير أن هذا النمو لم يكن متوازنا، حيث تركز معظمه في الدول المتقدمة.

وتعتبر حاجيات الدول النامية فيما يخص التمويل من أجل الانتقال الطاقي أكثر أهمية، حيث تشمل الاستثمارات في شبكات الكهرباء وخطوط النقل والتخزين والنجاعة الطاقية. وتقدر هذه الاحتياجات باستثمارات بقيمة 1.700 مليار دولار سنويا، في حين لم تجذب سوى 544 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات النظيفة سنة 2022.

وفي معظم الدول النامية العشرة التي تعرف أعلى مستويات الاستثمار الدولي في الطاقة المتجددة، يمثل هذا النوع من الاستثمار ما بين عُشر وثلث إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد المغرب أحد هذه الدول، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي في الطاقات المتجددة 34% خلال الفترة 2015-2022، أي 29,7 مليار دولار.

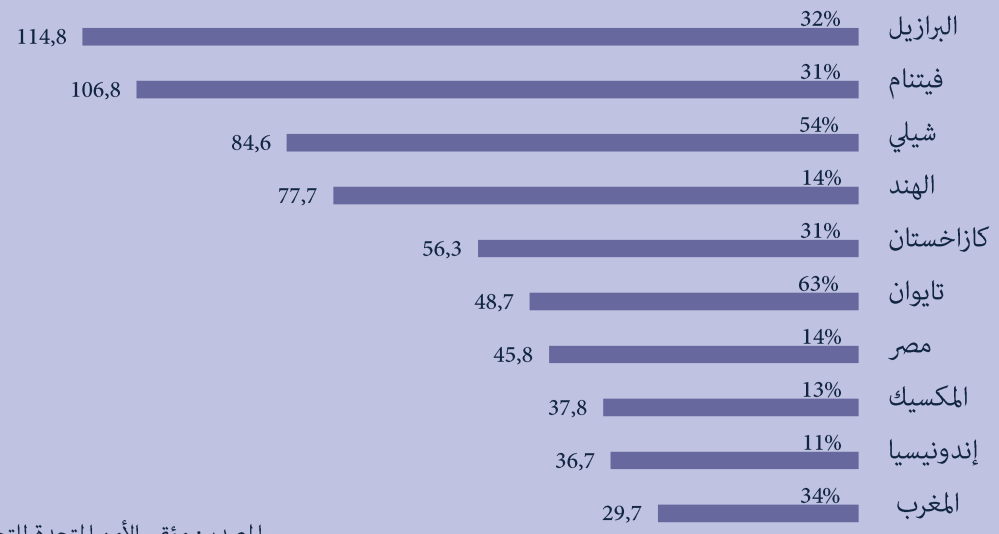

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مبيان 19 : أفضل 10 اقتصادات نامية من حيث الاستثمار الدولي في الطاقات المتجددة 2015-2022 (مليار دولار والحصة بـــ %)

ويقترح التقرير ميثاق عمل عالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع. ويضم مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تغطي الأهداف الثلاثة للانتقال الطاقي: تحقيق الأهداف المناخية، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة للجميع وضمان الأمن الطاقي.

وفيما يتعلق بالتمويل، يوصي التقرير بالحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في الانتقال الطاقي في الدول النامية من خلال القروض والضمانات وآليات التأمين prise de participation في القطاع العمومي وبنوك التنمية متعددة الأطراف. ومن الممكن أيضاً أن يوفر تخفيف أعباء الديون حيزاً مالياً للدول النامية للقيام بالاستثمارات اللازمة للانتقال إلى الطاقة النظيفة.

6.1. دينامية سوق الشغل في الدول المتقدمة

على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي منذ أن سجل ذروته سنة 2021، تظل أسواق الشغل في الدول المتقدمة قوية، مع معدلات بطالة بلغت أدنى مستوى لها منذ سبعينيات القرن الماضي. ومع ذلك، يشكل استمرار التضخم ضغوطًا على الأجور، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية في معظم هذه البلدان.

ومن المتوقع أن يستمر نمو التشغيل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبعد أن وصل معدل البطالة في المنطقة إلى أدنى مستوى في تاريخه في يونيو 2023 بحوالي 4,7%، من المتوقع أن يعود للارتفاع بشكل طفيف إلى غاية متم سنة 2024، خاصة في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ولتخفيف تراجع القدرة الشرائية، والتي تؤثر بشكل خاص على العمال ذوي الدخل المنخفض، يُوصى باتخاذ تدابير مثل رفع الحد الأدنى للأجور وتشجيع المفاوضات الجماعية.

وعلاوة على ذلك، فإن التأثير المتزايد للذكاء الاصطناعي على سوق الشغل يثير مخاوف، ولكنه يقدم أيضًا فرصا، حيث يزداد الطلب على مهارات الذكاء الاصطناعي. ويُقترح اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد الدولي لمواجهة التحديات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي واستغلال فوائده إلى أقصى حد ممكن مع ضمان شمولية أسواق الشغل.

وفي الولايات المتحدة، يظل سوق الشغل نشطًا نسبياً، مع استمرار خلق عدد مهم من فرص العمل. وتمكن الاقتصاد الأمريكي من خلق 336 ألف وظيفة صافية في شهر شتنبر بعد 227 ألف في غشت، مما يرفع العدد الإجمالي إلى 2,3 مليون وظيفة منذ بداية

سنة 2023. إلا أن معدل البطالة ظل مستقرا عند 3,8% في شتنبر بعد أن سجل 3,5% في يوليوز و3,4% كأدنى مستوى في أبريل. بالإضافة إلى ذلك، تباطأ نمو متوسط الأجر في الساعة (+0,2% على أساس شهري في غشت وشتنبر مقابل +0,4% في يونيو ويوليوز)، مما يعكس تراجع حدة الضغوط في سوق الشغل.

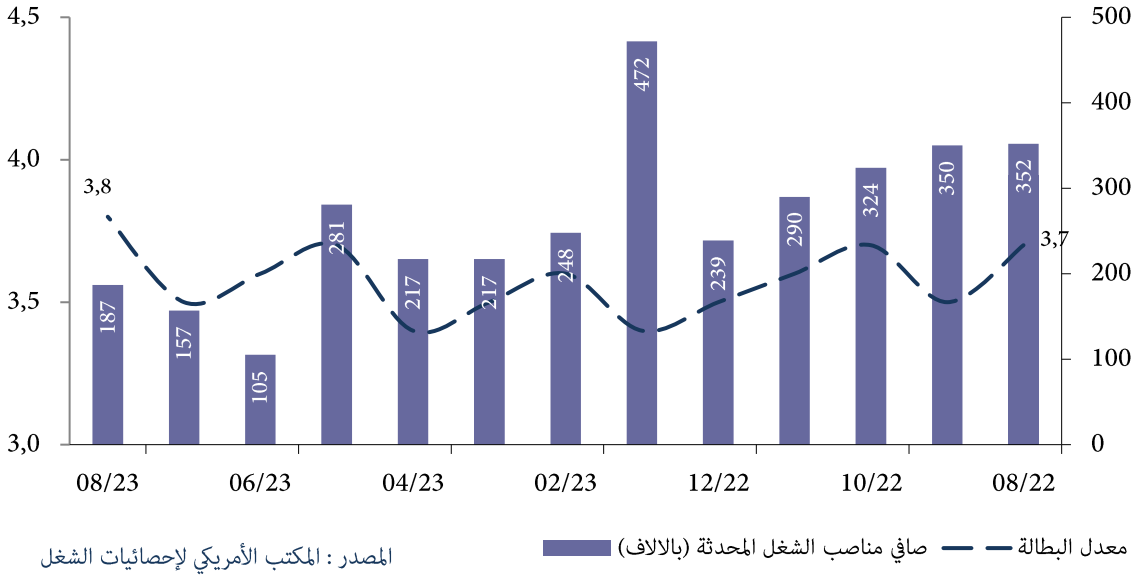

المصدر : المكتب الأمريكي لإحصائيات الشغل

مبيان 20 : وضعية سوق الشغل بالولايات المتحدة

وفي الاتحاد الأوروبي، يظل سوق الشغل قوياً عموماً، مما يشكل دعامة للنمو الاقتصادي. وفي منطقة اليورو، على وجه الخصوص، تراجع معدل البطالة إلى 6,4% في غشت، وهو أدنى مستوى تاريخي له، مسجلا انخفاضا بانحدار سنوي قدره 0,3 نقطة مئوية. ومن بين الدول الأعضاء الكبرى في منطقة اليورو، انخفض معدل البطالة في كل من إسبانيا (-1,1 نقطة على مدار سنة ليصل إلى 11,6% في غشت) وإيطاليا (-0,8 إلى 7,3%) وألمانيا (-0,1 إلى 2,9%)، مقابل ارتفاع طفيف في فرنسا (+0,1 إلى 7,4%). ولا يزال نقص اليد العاملة يشكل تحديا كبيرا للمقاولات الأوروبية.

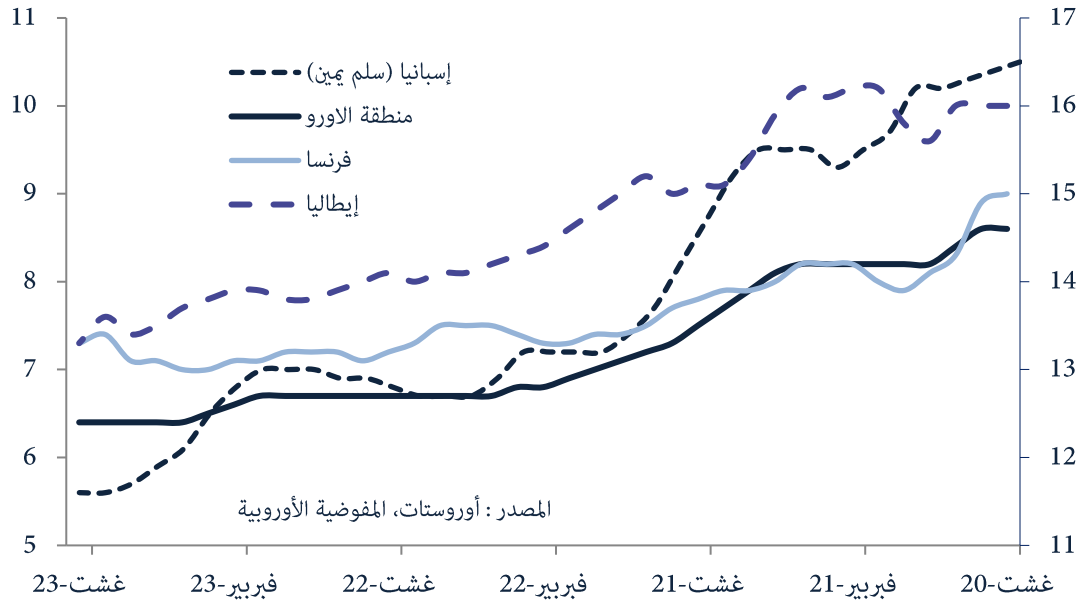

المصدر : أوروستات، المفوضية الأوروبية

مبيان 21 : معدل البطالة في منطقة اليورو (%)

ومع ذلك، حذرت منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر في ماي 2023، من التأثير السلبي والقوي لارتفاع الديون والتضخم وأسعار الفائدة على الباحثين عن عمل في البلدان النامية، حيث أن معدل البطالة يظل أعلى بكثير من أماكن أخرى، إذ يتجاوز

21% في البلدان المنخفضة الدخل وتلك التي تعاني من ثقل المديونية مقارنة مع البلدان المرتفعة الدخل بنحو 8,2%. وعلى الرغم من التوقعات بانخفاض معدل البطالة العالمي إلى 5,3% سنة 2023، إلا أن البلدان ذات الدخل المنخفض، وخاصة في إفريقيا والمنطقة العربية، قد لا تشهد تحسناً كبيراً في معدلات التشغيل خلال هذه السنة.

كما يحث التقرير على تعزيز الحماية الاجتماعية لتحفيز الاقتصاد، مع التأكيد على أهمية وضع سياسات منسقة، تستند إلى المعطيات، من أجل تأهيل القوى العاملة لمواجهة التغيرات السريعة في عالم الشغل.

الفصل 2. انعكاسات الظرفية الدولية على الاقتصاد الوطني

من المؤكد أن التطورات الأخيرة للظرفية الدولية سيكون لها تأثيرات على بعض دواليب الاقتصاد الوطني، خاصة التجارة الخارجية والتدفقات المالية الأخرى، وكذلك على سعر الصرف والمستوى العام للأسعار الداخلية.

1.2. تقلص العجز التجاري المغربي

في سياق اقتصادي دولي يتسم باستمرار التضخم والاضطرابات على مستوى القطاع المالي، عرفت الصادرات المغربية خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2023 ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,2%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، لتبلغ 280 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، تراجعت الواردات بنسبة 3,9%، أي ما يعادل 19 مليار درهم، لتبلغ 472 مليار درهم. وتبعا لهذه التطورات، سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 192 مليار درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 9,4%. كما شهد معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا طفيفا، إذ انتقل إلى 59,3% مقابل 56,9% السنة الماضية.

وحسب مجموعات الاستعمال، سجلت واردات مواد التجهيز أكبر نسبة نمو (16,6%)، ويرجع هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع واردات الأجهزة الكهربائية وقطاع الإلكترونيات وكذا المحركات. وفي المقابل، سجلت واردات المواد الطاقية انخفاضا بنسبة 22,6%، ويعزى ذلك على وجه الخصوص إلى انخفاض واردات زيوت الغاز وزيوت الوقود بنسبة 28%، حيث عرفت انخفاضا على مستوى السعر والحجم. كما سجلت واردات المنتجات الغذائية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام انخفاضا بنسب 1,3% و13,5% و25,4% على التوالي.

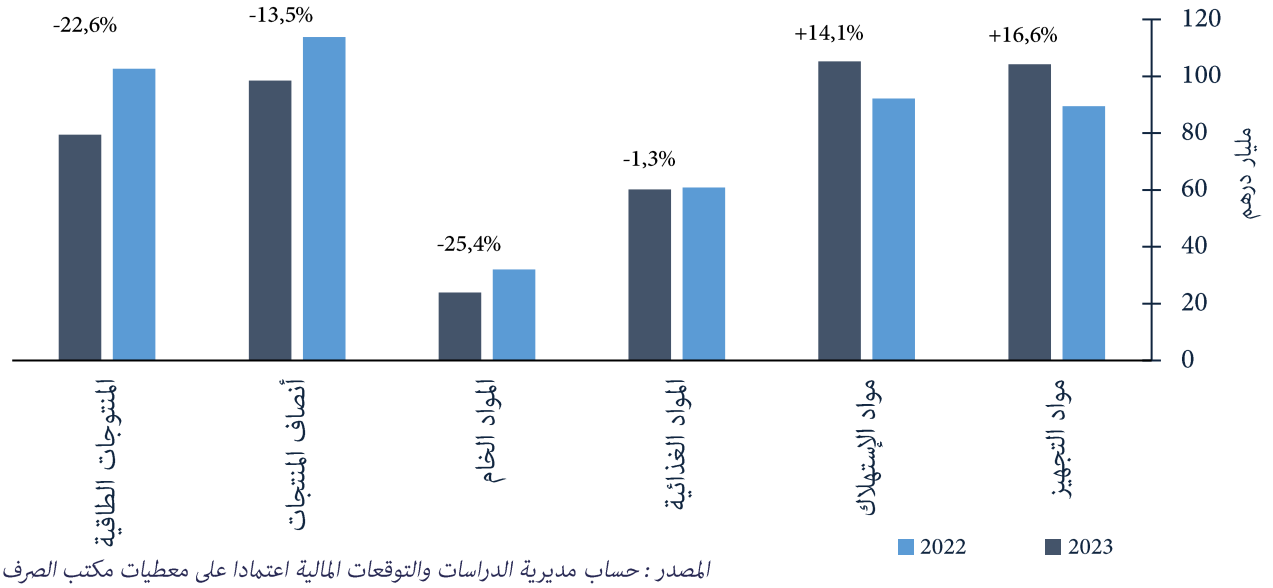

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 22: تطور الواردات المغربية حسب تصنيف استعمال المواد للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023 (على أساس سنوي)

ومن جهة أخرى، شملت الزيادة في الصادرات المغربية للسلع بشكل خاص قطاع السيارات وقطاع الإلكترونيات والكهرباء وكذلك النسيج والجلود. وقد ارتفعت صادرات قطاع السيارات بأكبر نسبة (35,6 %) نهاية غشت 2023. كما عرفت صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية ارتفاعا طفيفا يقدر بنحو 0,5%. وفي المقابل، شهدت صادرات قطاع الطيران تراجعا بنسبة 3,7%، كما انخفضت صادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 39,8% لتسجل 46,8 مليار درهم عند نهاية غشت 2023 مقابل 77,9 مليار درهم خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ورغم هذا الانخفاض، لا يزال مستوى صادرات الفوسفاط ومشتقاته يشكل أعلى المستويات المسجلة خلال نفس الفترة بين 2019 و2021.

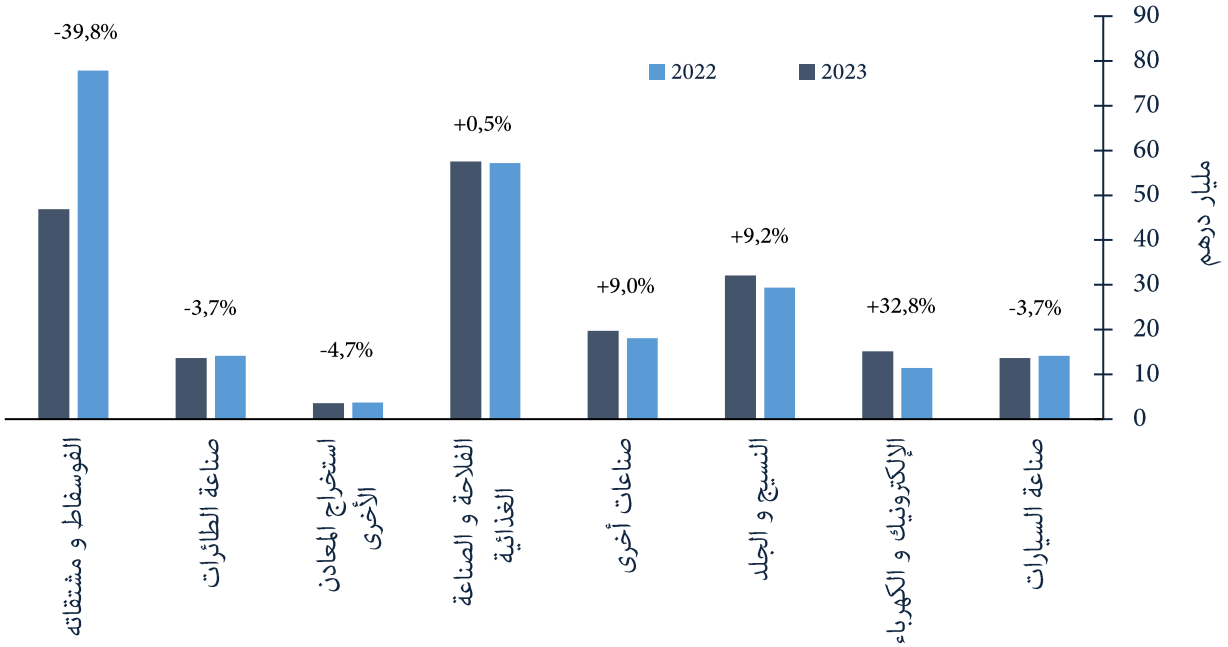

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 23 : تطور صادرات المغرب حسب القطاعات الرئيسية للأشهر الثمانية الأولى من سنة 2023

(على أساس سنوي)

التطور البنيوي للعرض التصديري للمغرب

عرفت القدرة التنافسية الهيكلية للصادرات المغربية تحسنا ملحوظا، بغض النظر عن الجانب الظرفي، وهو ما يكشف عنه التطور الإيجابي للمؤشرات الكمية والنوعية لصادرات المغرب، مثل معدل تغطية الصادرات للواردات أو حصة السوق أو المحتوى التكنولوجي لصادرات المغرب.

فبفضل المجهودات المبذولة على مستوى السياسات القطاعية والتجارية، عرفت الصادرات المغربية دينامية خلال السنوات الأخيرة، مسجلة ارتفاعا واضحا بنسبة 9,9% بين سنتي 2014 و2022، مقابل 6,7% في المتوسط السنوي بين سنتي 2007 و2013، أي بمعدل أعلى من المعدل الذي سجلته الواردات (8,2% بين سنة 2014 و2022).

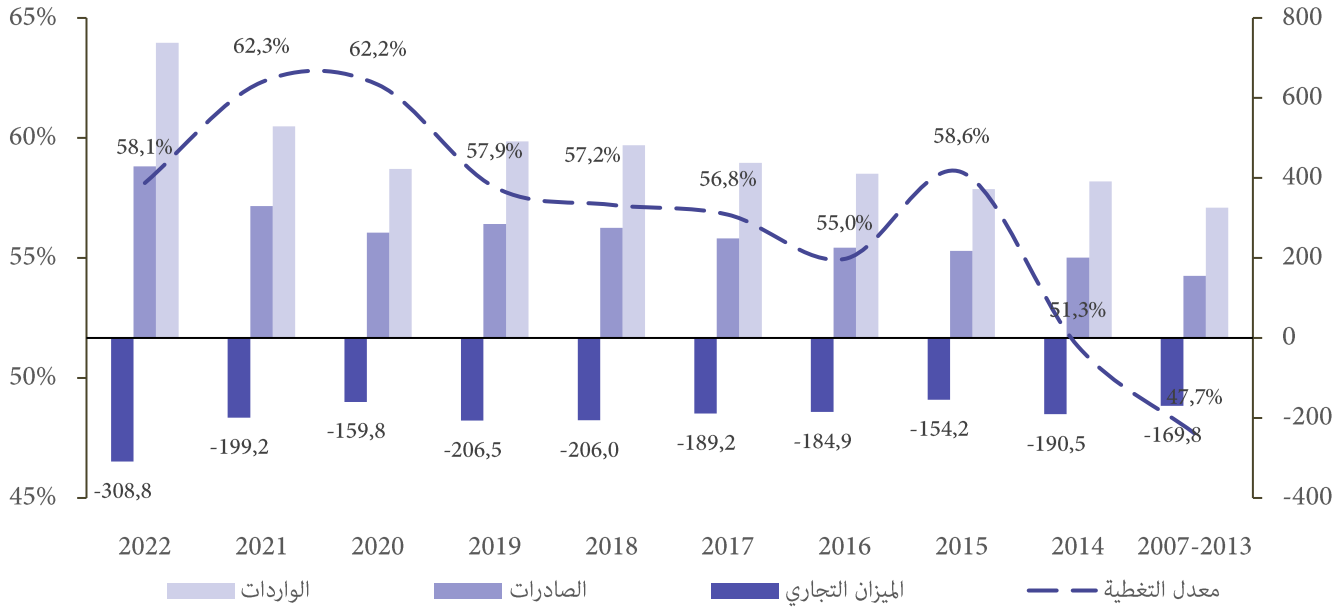

المصدر : إعداد مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 24 : تطور الميزان التجاري للمغرب

وشهد معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا ملحوظا، إذ انتقل من 47,7% في المتوسط بين سنتي 2007 و2013 إلى 57,7% خلال الفترة الثانية، ليكتسب بذلك 10 نقاط .وينتظر أن يستمر هذا التطور على نفس الوتيرة نظرا لتوجه بلادنا نحو سياسة استبدال الواردات بمنتجات مصنعة محليا، وهو ما تجسد من خلال إحداث بنك المشاريع في شتنبر 2020 بهدف استبدال 34 مليار من الواردات من أصل 183 مليار درهم المستوردة سنويا.

ومن جهة اخرى، تعرف حصة المغرب من السوق العالمية اتجاها تصاعديا منذ سنة 2013، لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 2022 (0,17%) مقابل 0,12% في المتوسط السنوي خلال الفترة الممتدة بين 2007 و2013.

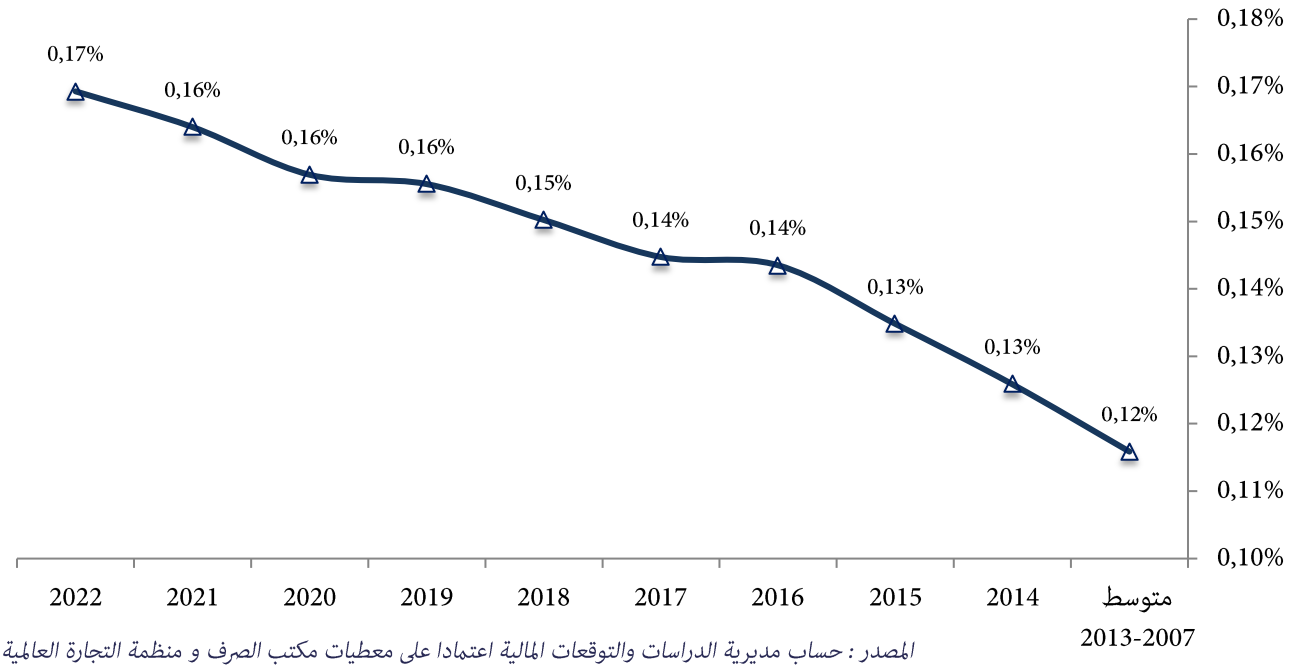

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف و منظمة التجارة العالمية

مبيان 25 : تطور حصة المغرب في السوق العالمية

بالإضافة إلى ذلك، تساير تركيبة الصادرات المغربية عموما تطور الطلب العالمي، حيث شكلت المنتجات الرائدة 30% من إجمالي متوسط الصادرات المغربية بين سنة 2017 و2022، وهي منتجات تتميز بنمو التجارة الدولية وزيادة في حصة المغرب من السوق وهي تتكون بالأساس من الأسمدة، وسيارات نقل الأشخاص، والمواد الكيميائية غير العضوية، والخضروات الطازجة والمجمدة والمعلبة والمجففة والفواكه والقشريات والرخويات، والأجهزة الكهربائية.

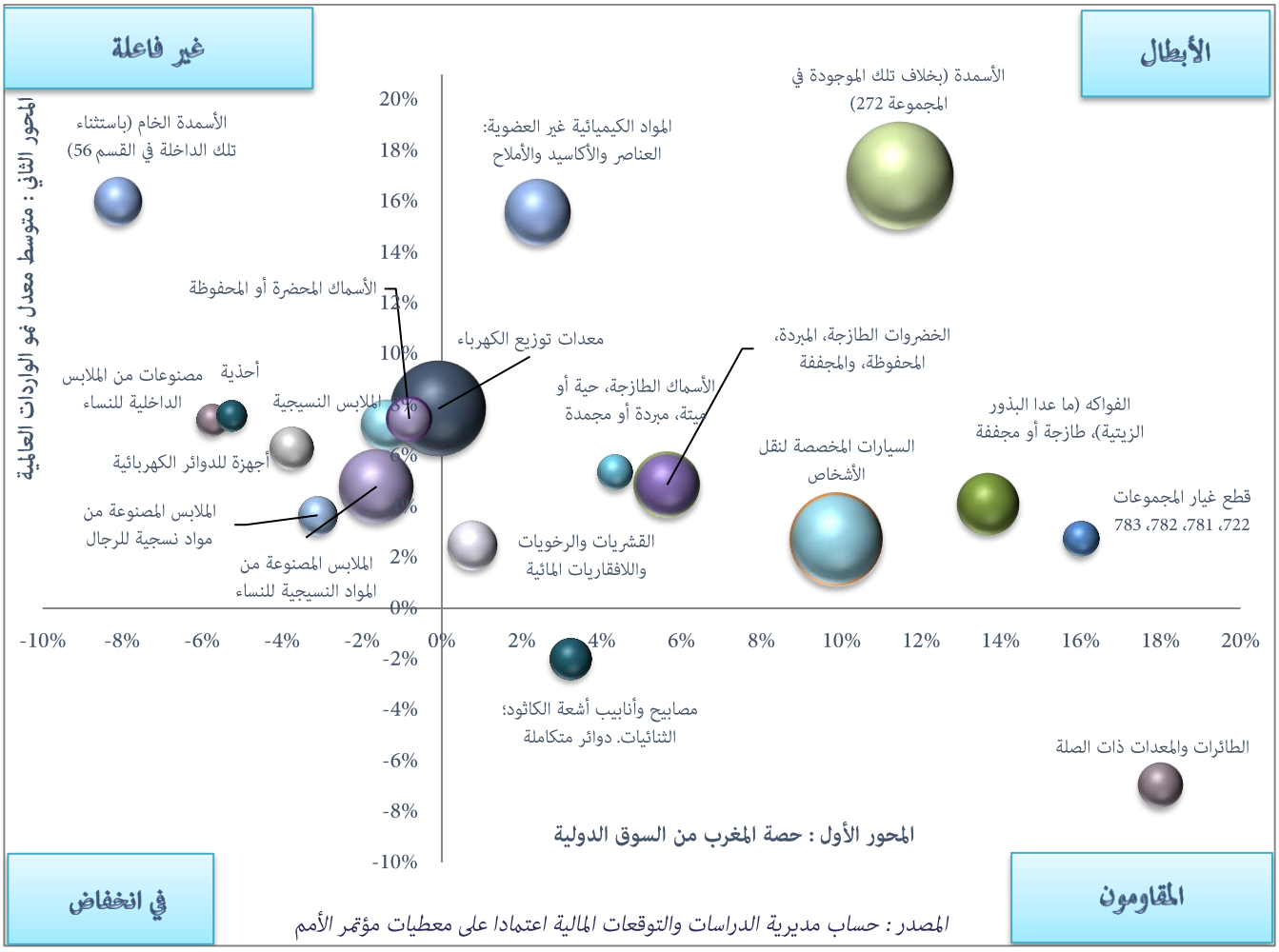

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مؤتمر الأمم

مبيان 26 : تركيبة الصادرات المغربية (2017-2022)

ويظهر تحليل المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية تعزيز حصة المنتجات المصنعة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية (52,9% بين سنتي 2014 و2021 مقابل 39,2% فقط بين سنتي 2007 و2013)، نتيجة لارتفاع حصة السيارات والأجهزة الكهربائية في الصادرات المغربية.

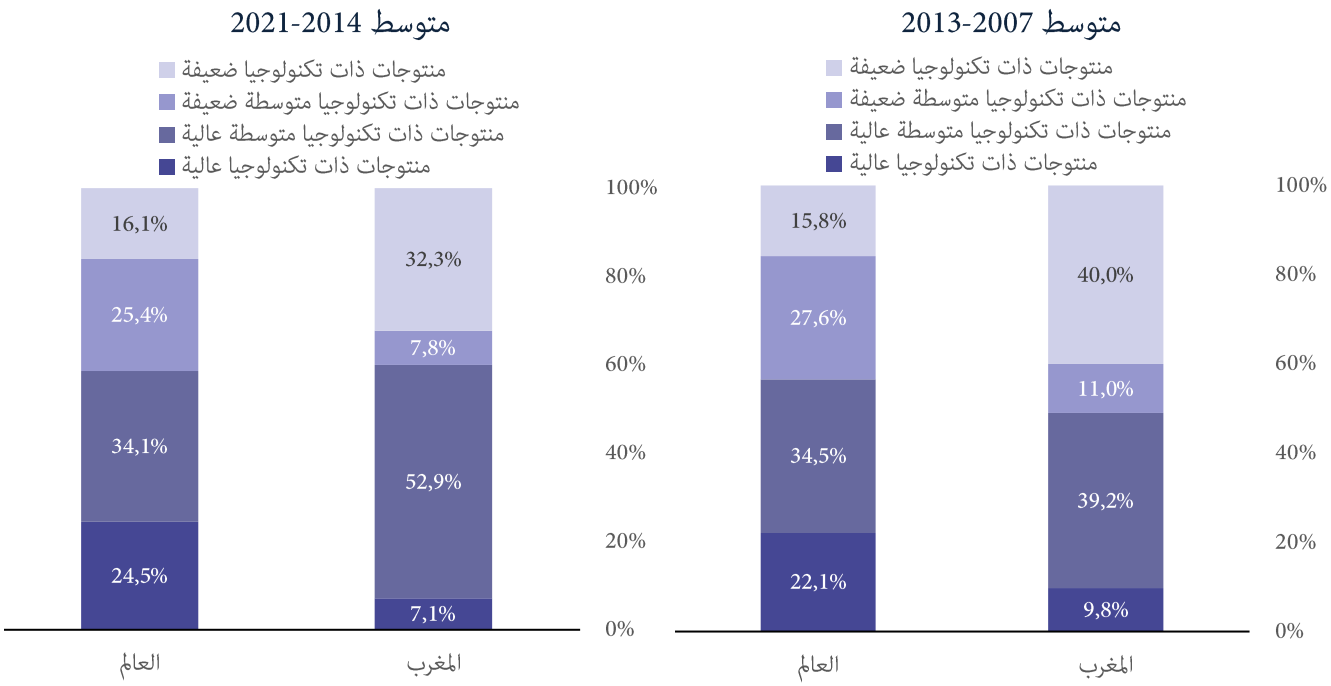

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات شليم

مبيان 27 : المحتوى التكنولوجي للصادرات المغربية مقارنة بالتركيبة العالمية

كما يبين تحليل الصادرات، حسب السوق، التقدم المتواصل للعرض المغربي التصديري نحو أسواق جديدة في إفريقيا وأمريكا وآسيا، وارتفاع عدد أسواق التصدير بنسبة 9% بين سنتي 2007 و2022، منتقلا من 171 إلى 187 سوقاً سنة 2022.

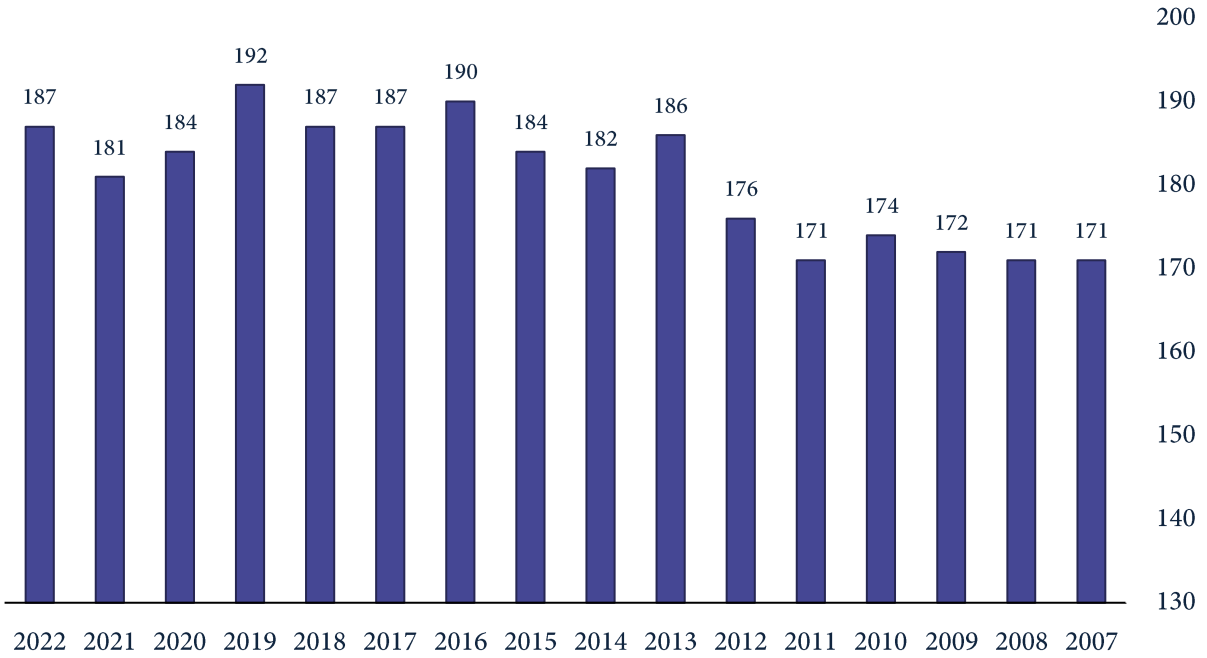

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 28 : تطور عدد الأسواق التصديرية للمغرب

2.2. شكوك حول الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني خلال سنة 2023

بحسب بيانات مكتب الصرف، ارتفع صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالمغرب بنسبة 6,8 % سنة 2022، مسجلا 21,7 مليار درهم، مقابل نحو 20,4 مليار درهم سنة 2021. وتفسر هذه النتيجة بارتفاع عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر بـنسبة 21,6 % لتبلغ 39,5 مليار درهم، وبزيادة في النفقات بـنسبة 46,3% لتبلغ 17,8 مليار درهم.

ويظهر التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب أن فرنسا تظل المستثمر الأول في المغرب، بنسبة 29% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية لسنة 2022. تليها الولايات المتحدة (بحصة 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر)، والإمارات العربية المتحدة (10%)، وبريطانيا (9%)، وإسبانيا (5%).

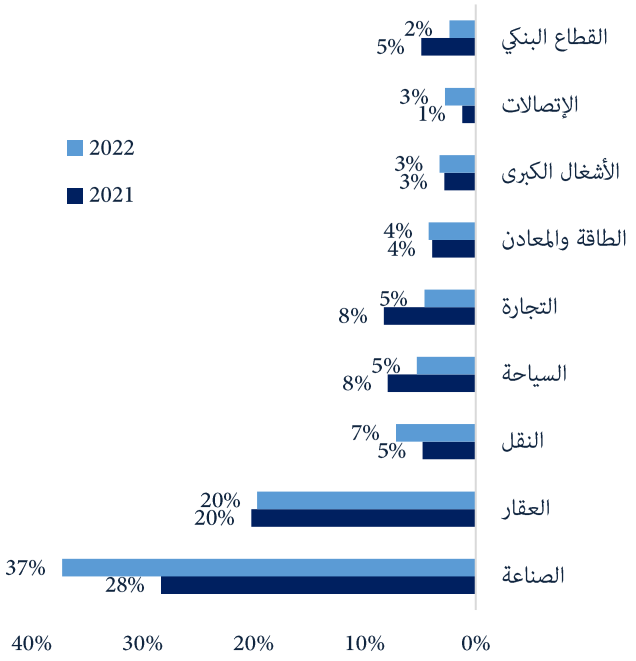

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 29 : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

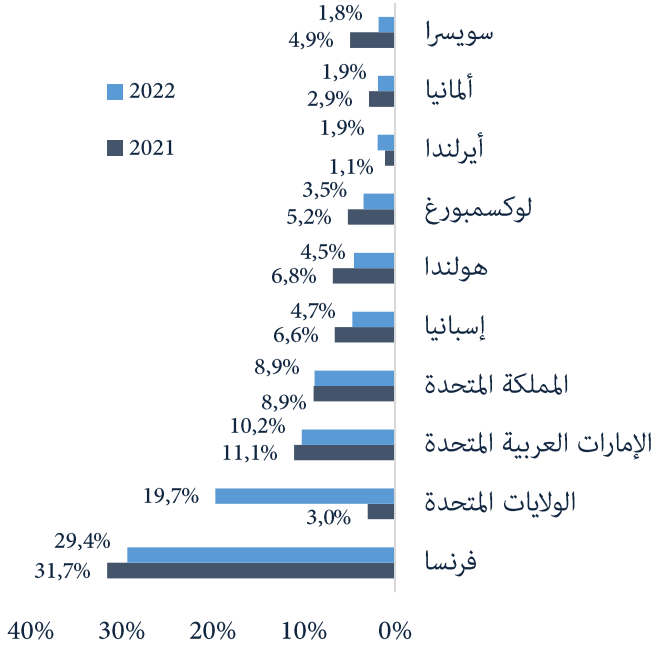

مبيان 30 : التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

وعلى الصعيد القطاعي، شكلت الصناعة والعقارات أكثر القطاعات جاذبية في المغرب سنة 2022، حيث بلغت حصتهما 37% و20% على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. تليها قطاعات النقل (7%) والسياحة (5%).

وبمتم غشت 2023، انخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 49,6%، ليبلغ 10,1 مليار درهم. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض الإيرادات بنسبة 23,4% لتسجل 21,2 مليار درهم. ومن جانبها، ارتفعت النفقات بنسبة 44% لتصل إلى 11,2 مليار درهم.

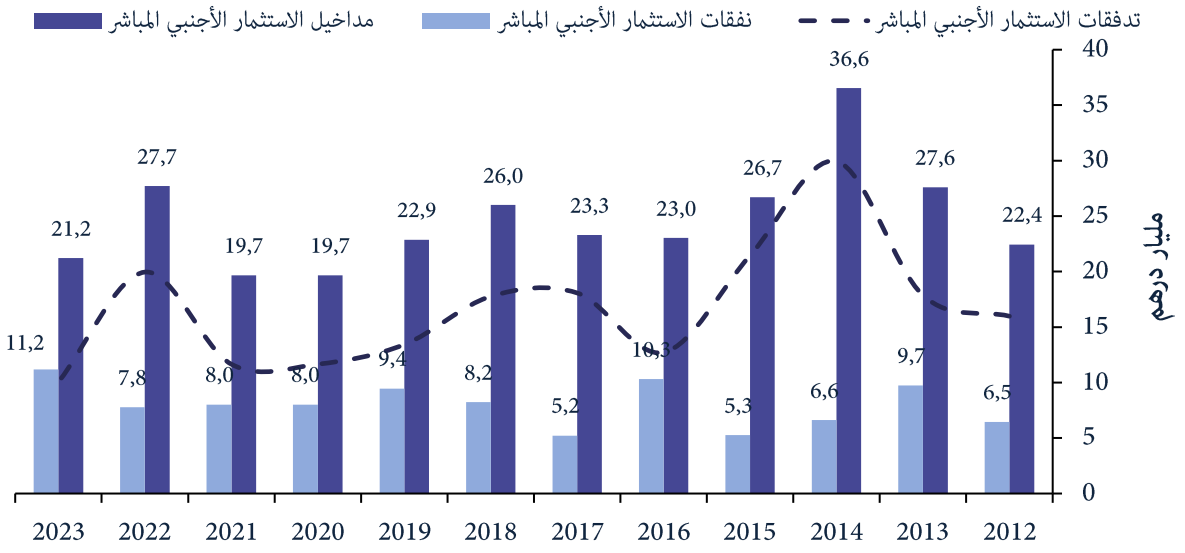

المصدر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية اعتمادا على معطيات مكتب الصرف

مبيان 31 : تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة (تراكم من يناير إلى غشت)

3.2. تطور سعر الأورو مقابل الدولار وتأثيره على صرف الدرهم

تعزز سعر صرف الأورو سنة 2023 بعد تدهور حاد خلال السنة الماضية أدى إلى انخفاض العملة الأوروبية إلى أدنى مستوى لها منذ 20 عاما[4]، حيث سجل معدل 1,08 دولار عند متم شتنبر 2023[5]، وحقق أعلى قيمة له بلغت 1,12 دولار في منتصف شهر يوليوز.

مبيان 32 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار

ويعزى هذا التحسن إلى عدة عوامل من أهمها تحقيق فائض في الميزان الجاري لمنطقة اليورو، على إثر تحسن معدلات التبادل التجاري[6]، بعد عجز تجاري خلال السنة الماضية[7]، وكذا تقلص فارق سعر الفائدة لمدة سنة واحدة مع البنك المركزي الأمريكي منذ

[4] لتسجل سعر 0.9565 دولار في نهاية شتنبر 2022.
[5] إلى غاية 11 شتنبر 2023، تاريخ أحدث المعطيات المتاحة.
[6] نظرا لانخفاض أسعار المواد الطاقية.
[7] يفسر ذلك بتسجيل ميزان السلع للفائض من جديد وبتحسن فائض الخدمات.

خريف سنة 2022. وقد سجل الأورو تراجعا منذ منتصف يوليوز مرتبطا بآفاق غير مؤكدة لرفع سعر الفائدة، في سياق نمو بطيء في منطقة اليورو.

وفي خضم التحسن الطفيف للأورو، حقق الدرهم[8] انخفاضا مقابل الأورو و الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بالمقارنة مع السنة الماضية، بنسبة 3,7 % و 2,2 % على التوالي ليسجل معدل 10,97 درهم للأورو و 10,12 درهم للدولار. وعموما، ابتعد السعر المرجعي للدرهم تدريجيا من متوسط هامش التقلب بعدما اقترب من حده الأقصى في نهاية 2022 (+5%).

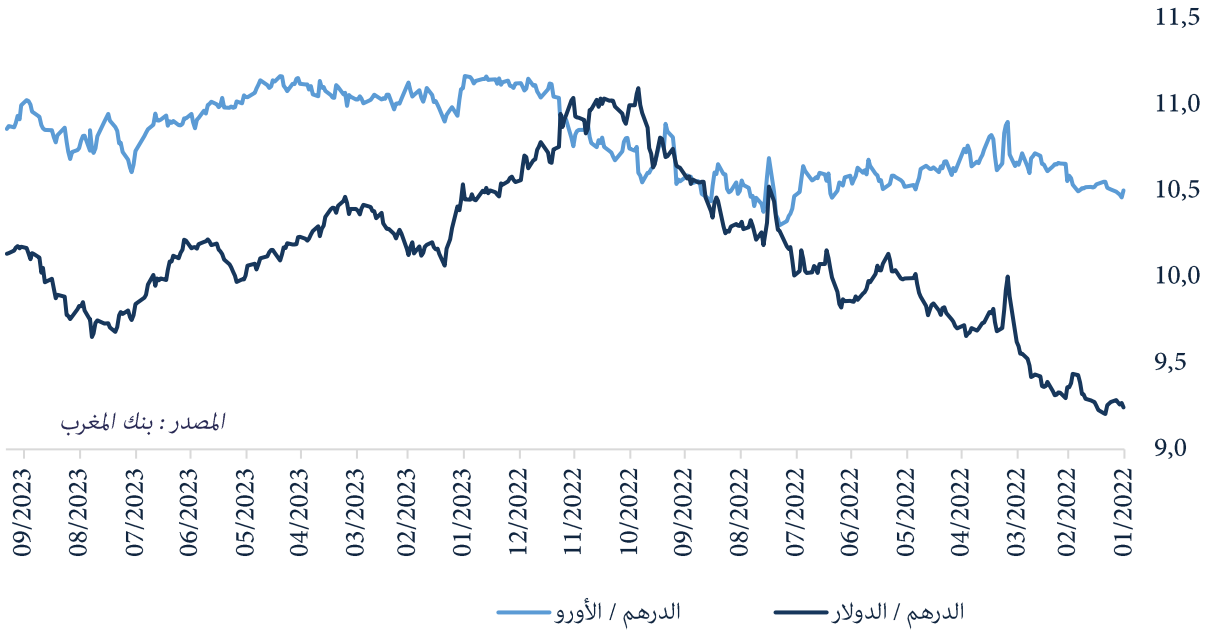

مبيان 33 : تطور سعر صرف الدرهم مقابل الأورو والدولار

3.2. منحى تنازلي لمعدلات التضخم خلال سنة 2023

تميز تطور معدل التضخم خلال سنة 2023 بشكل رئيسي بمنحاه التنازلي منذ مارس الماضي. وهكذا، وبالمقارنة بنفس الشهر من السنة الفارطة، ارتفع الرقم الاستدلالي للأسعار عند الاستهلاك بنسبة 5% في غشت، بعد أن سجل زيادة بنسبة 5,5% في يونيو، و7,1% في ماي و7,8% في أبريل و8,2% في مارس. وعرف تطور المكون الغذائي للتضخم تباطؤًا تدريجيًا منذ مارس الماضي، حيث انتقل من 20,1% على أساس سنوي إلى 10,4% في غشت 2023. وبالموازاة، وعلى مستوى المكون غير الغذائي، سجلت أسعار النقل، باعتباره القطاع الذي تأثر بشكل مباشر بتطور أسعار المواد الطاقية، انخفاضًا حادًا من +5,1% في مارس إلى -1,8% في غشت 2023.

[8] المرتبط بسلة مكونة من 60% من الأورو و40% من الدولار مع هامش تغير في حدود 5%.

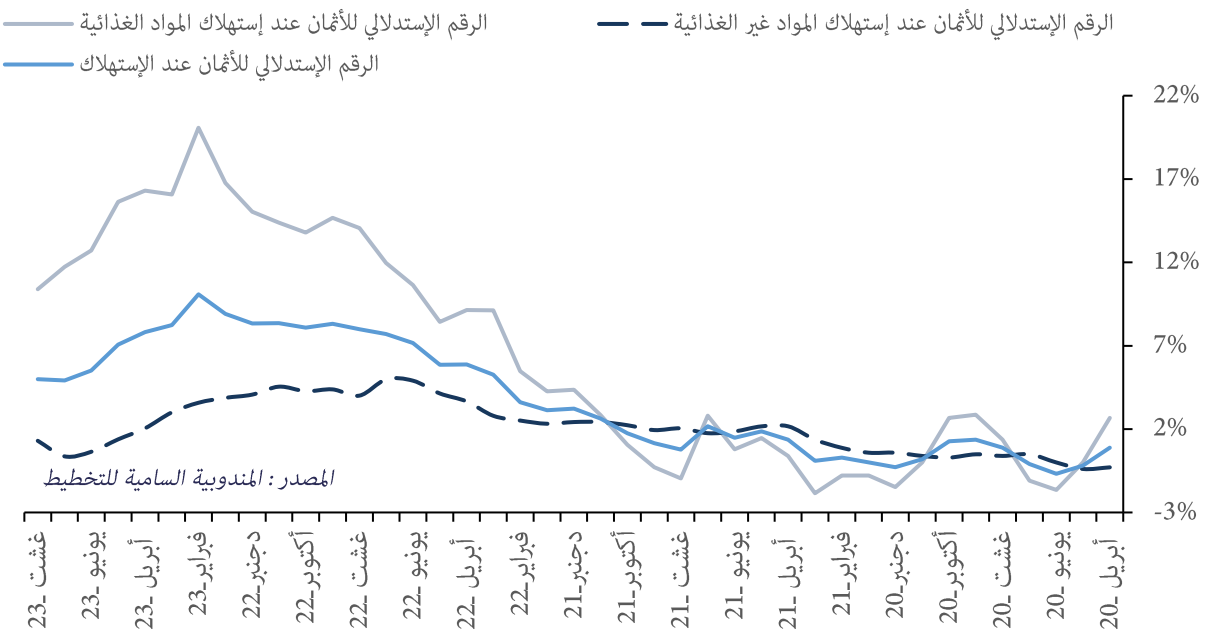

مبيان 34 : التطور الشهري لمعدل التصخم (على أساس سنوي)

ويظل هذا المستوى من التضخم متحكما فيه بفضل الإجراءات الواسعة النطاق التي اتخذتها السلطات العمومية للتخفيف من تأثيره، لا سيما على القدرة الشرائية للأسر. كما أنه يبقى أقل من المستويات المسجلة في نهاية غشت 2023 من قبل الدول المجاورة مثل تونس (+9,8%) ومصر (+32,9%).

من جانبه، انخفض التضخم الأساسي، الذي يستثني المنتجات ذات الأسعار المتقلبة والمنتجات الخاضعة للتقنين، أيضًا إلى 4,9% في غشت 2023 بعد أن سجل زيادة بنسبة +8,1% في مارس 2023.

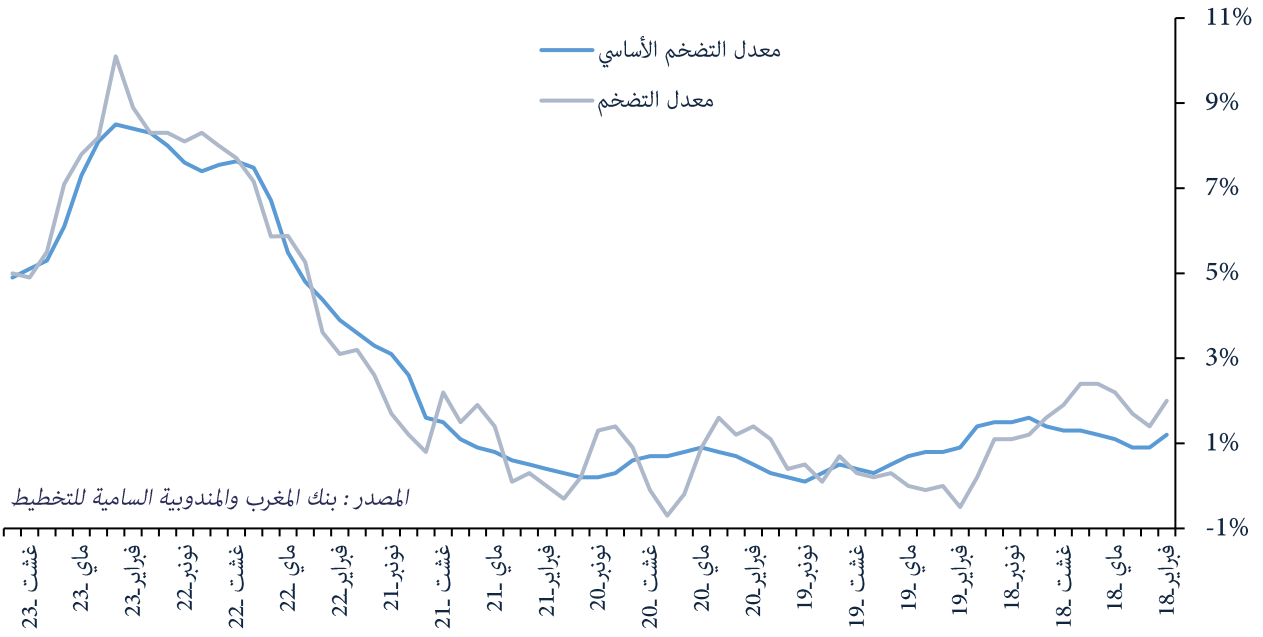

مبيان 35 : تطور معدل التضخم ومعدل التضخم الأساسي (على أساس سنوي)

الفصل 3. الرهانات الكبرى والمخاطر على المستوى العالمي

1.3. توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول من أجل احتواء التضخم

تواصل معدلات التضخم تراجعها غير أنه من المتوقع أن تظل مرتفعة لفترة طويلة، عند مستويات أعلى عموما من أهداف البنوك المركزية. ووفقًا لتوقعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، سينخفض متوسط التضخم في دول مجموعة العشرين من 7,8% في 2022 إلى 6% في 2023 و4,8% في 2024. وقد يستمر التضخم بشكل أقوى من المتوقع في حالة حدوث اضطرابات في أسواق الطاقة والغذاء.

ومن أجل تجنب مخاطر انفلات التوقعات عن مستوياتها المستهدفة وما يسببه ذلك من استمرار الضغوط التضخمية، قد تضطر البنوك المركزية معها إلى الإبقاء على سياسات نقدية مشددة، مع معدلات فائدة أعلى لفترة أطول.

ومع ذلك، وفي سياق موسوم بالغموض، أصبحت إشكالية ضبط معدلات التضخم معقدة بشكل متزايد بالنسبة للعديد من البنوك المركزية. إذ يتعين أن تكون السياسة النقدية مشددة بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف، ولكن ليس بالقدر الذي قد يؤدي إلى الركود أو الاضطرابات في القطاع المالي.

في الولايات المتحدة، من المتوقع أن تستمر أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة حتى سنة 2024 لمواجهة استمرار التضخم الذي يظل مرتفعا رغم بعض التراجع (3,8% في 2023 و2,6% في 2024 مقابل 6,3% في 2022، وفقًا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). وتشير توقعات الاحتياطي الفيدرالي إلى أن معدلات الفائدة على الأموال الفيدرالية ستكون عند مستوى 5,6% عند نهاية 2023 و5,1% في نهاية 2024. وأبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي، خلال اجتماعه في شتنبر 2023، على أسعار الفائدة الأساسية ضمن نطاق 5,25% إلى 5,50%، مع احتمال زيادة أخرى قبل نهاية السنة.

وفي منطقة اليورو، قام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة الرئيسية الثلاثة بمقدار 25 نقطة أساس في شتنبر، للمرة العاشرة على التوالي. وأشار إلى أنه سيبقي على أسعار الفائدة عند مستويات مقيدة طالما كان ذلك ضروريا، للحد من التضخم الذي "من المتوقع أن يظل مرتفعا للغاية لفترة طويلة جدا" (5,5% في سنة 2023 و3% في سنة 2024 بعدما سجل 8,4% سنة 2022، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ومع تصميمه على الاستمرار في مكافحة التضخم، يسعى البنك المركزي الأوروبي أيضًا لتسريع عملية خفض محفظته، بعدما أنهى عمليات إعادة استثمار محفظة برنامج شراء الأصول (APP) في يوليوز.

وفي اليابان، من المتوقع أن تبقى السياسة النقدية تيسيرية، بمعدلات فائدة جد منخفضة، في سياق تضخم يظل معتدل نسبياً (3,1% في سنة 2023 و2,1% في سنة 2024 بعدما سجل 2,5% سنة 2022). وقد اتخذ البنك المركزي الياباني خطوات للسماح لأسعار الفائدة طويلة الأجل بالارتفاع بحرية أكبر بما يتماشى مع التغيرات في معدلات التضخم والنمو.

وفي الهند، يعتزم قادة بنك الاحتياطي الحفاظ على الوضع القائم، مع الإبقاء على تشديد السياسة النقدية في مواجهة التضخم المستمر (حيث يتوقع أن يسجل 5,3% و4,8% على التوالي في سنتي 2023 و2024 بعد 6,7% في سنة 2022).

وفي البرازيل، ستعتمد التوجهات المستقبلية للسياسة النقدية على تطورات التضخم وتنفيذ قواعد الميزانية الجديدة التي تتسم بالصرامة. ومن المتوقع أن يستمر التضخم في التراجع (من 9,3% في سنة 2022 إلى 4,9% في سنة 2023 و3,6% في سنة 2024)، على الرغم من أنه سيبقى فوق نسبة 3,0% المستهدفة. ويثير استمرار التضخم المرتفع شكوكًا بشأن مواصلة خفض أسعار الفائدة بوتيرة سريعة، مثل ما وقع في شهري غشت وشتنبر (أي 50 نقطة أساس لكل منهما).

وإجمالا، وفي سياق يشوبه الغموض، تصبح المهمة معقدة على نحو متزايد بالنسبة للعديد من البنوك المركزية. والحال أن السياسة النقدية لابد أن تكون مشددة بالقدر الكافي لإعادة التضخم إلى المستوى المستهدف، ولكن ليس تقييدية إلى الحد الذي قد يؤدي إلى الركود أو الاضطرابات في القطاع المالي.

2.3. ارتفاع المديونية في بلدان العالم

شهد حجم الدين العام العالمي نمواً كبيراً على مدى العقود الماضية، مسجلاً تسارعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بسبب الأزمات المتعاقبة (أزمة كوفيد-19، الأزمة الأوكرانية، تغير المناخ، ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ارتفاع أسعار الفائدة، وما إلى ذلك). وسجل الدين العام العالمي نموا سريعا، حيث تضاعف أكثر من 5 مرات منذ سنة 2000، وذلك بشكل أسرع من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي (3 أضعاف)، مما يسلط الضوء على التحديات الاقتصادية العالمية الحالية.

وفي نهاية سنة 2022، بلغ الدين العام العالمي مستوى قياسيا بلغ 91 تريليون دولار، وتمثل البلدان النامية حصة كبيرة (حوالي 30% من الإجمالي)، يُعزى معظمها (حوالي 70%) إلى الصين والهند والبرازيل.

وبلغت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي ذروتها عند 100,4% في سنة 2020، قبل أن تنخفض إلى 92,4% في سنة 2022، وذلك بفضل التعافي الاقتصادي القوي في مرحلة ما بعد كوفيد-19. ومع ذلك، تبقى هذه النسبة أعلى بكثير من مستواها قبل الجائحة (84,9% في سنة 2019).

ومن الممكن أن يعود الدين العام إلى اتجاهه التصاعدي. وعلى وجه الخصوص، فإن المديونية في البلدان الناشئة والنامية قد تتفاقم نتيجة تشديد الظروف المالية العالمية (تشديد شروط الائتمان في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض قيمة العملات مقابل الدولار). وبشكل خاص، فإن ارتفاع قيمة العملة الأميركية قد يخلف تأثيرات سلبية على البلدان التي تواجه ديوناً متزايدة مقومة بالدولار.

وخلال العقد الأخير، عرف الدين العام في البلدان النامية زيادة بوتيرة أسرع مما شهدته البلدان المتقدمة. ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد الاحتياجات لتمويل التنمية، والتي تفاقمت بسبب الأزمات المتعاقبة ونقص مصادر التمويل البديلة. ونتيجة لذلك، يواجه عدد متزايد من البلدان مستويات عالية من الدين .

ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن أكثر من نصف البلدان النامية ذات الدخل المنخفض تعاني حالياً من فرط المديونية أو أصبحت ديونها تصنف عالية المخاطر. كما أن بلدانا أخرى متوسطة الدخل معرضة لخطر تراكم الديون. وقد يؤدي استمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى دفع بعض البلدان الناشئة والنامية إلى أزمات مالية مماثلة لتلك التي شهدتها أوائل الثمانينات.

وعلى مستوى المالية العمومية، فإن العديد من البلدان لا تمتلك سوى هوامش محدودة، بسبب عبء النفقات الضرورية لمواجهة آثار الأزمات المتتالية. ومع ذلك، فإن بعض البلدان الناشئة الكبرى، مثل الهند والبرازيل والمكسيك، تشهد زيادة أقل نسبيا في تكاليف الاقتراض. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى قيامها بتدابير وقائية لمكافحة التضخم واعتمادها سياسات فعالة تعزز قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن تراكم الديون، سواء السيادية أو الخاصة، يجعل تعافي الاقتصاد العالمي أكثر هشاشة وعرضة للمخاطر، مما يضع قدرة النظام المالي على الصمود في وجه التحديات المتعددة على المحك.

3.3. الرهانات المتعلقة بالتغيرات المناخية

يمثل تغير المناخ التحدي الأكبر في عصرنا، وقد أصبحت آثاره المباشرة والمحتملة مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم. كما أضحت هذه الآثار ملموسة أكثر فأكثر وتتجلى في عدد كبير من الظواهر المناخية الكارثية (العواصف، والأمطار الغزيرة، والفيضانات، وموجات الحر، وحرائق الغابات، والجفاف، وذوبان الجليد، وارتفاع منسوب مياه البحر، وما إلى ذلك). وبالإضافة إلى ذلك، فإن النماذج المناخية تتنبأ بتفاقم هذه الظواهر وتكرارها وتزايد حدتها. وتؤثر هذه الآثار الكارثية على المجتمعات البشرية والنظم

البيئية الطبيعية (تهديدات للحياة، والأمن الغذائي، والرفاهية، وفقدان التنوع البيولوجي، والاستقرار، وعدم المساواة الاجتماعية، وما إلى ذلك) وقد تسبب بإحداث أضرار كبيرة ودائمة[9].

على المستوى الاقتصادي، يتسبب الاحتباس الحراري في أضرار تتجلى في انخفاض الإنتاج وبالتالي الناتج الداخلي الخام[10]. وعلى نحو مماثل، تشير بعض التوقعات إلى أن تغير المناخ يهدد بحلول سنة 2050 بإجبار 216 مليون شخص[11] على الهجرة داخل بلدانهم، منهم 86 مليون شخص في إفريقيا.

وعلى المستوى القطاعي، ونظراً لاعتمادها على الظروف المناخية، تعتبر الفلاحة قطاعاً معرضاً للخطر بشكل خاص. ومن المتوقع أن يكون للاحتباس الحراري والتغيرات في أنماط هطول الأمطار تأثير سلبي مباشر على المحاصيل الزراعية في معظم المناطق، مما سيؤثر على ما يقرب من 90% من السكان بحلول سنة 2100. ومن المحتمل أن تؤدي التحديات في القطاع الفلاحي إلى تهديد الأمن الغذائي في مناطق عديدة من العالم.

وهذه الحقيقة التي لا يمكن إنكارها والتي يجب على جميع البلدان أن تراعيها في إطار تنفيذ سياساتها الإنمائية تجعل تكييف نماذج الإنتاج والاستهلاك مع الممارسات المستدامة أمرا ضروريا للغاية.

وبالتالي، ففي مواجهة حالة الطوارئ المناخية والتعقيدات المرتبطة بها، تظهر مكافحة تغير المناخ كواحدة من الأولويات الرئيسية للعمل الجماعي على المستوى الدولي. فمنذ دخول اتفاق باريس حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، التزمت معظم دول العالم بالحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تغير المناخ. كما أن الجهات المانحة الرئيسية ملتزمة بدعم البلدان الأقل نموا في مكافحة تغير المناخ، على الرغم من ضرورة بذل جهود كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بتمويل سياسات التكيف مع التغيرات المناخية في البلدان النامية.

ومن جانبه، يولي المغرب اهتماما خاصا للآثار المتزايدة لتغير المناخ، الذي يشكل تحديا كبيرا لمساره التنموي. فبالإضافة إلى تنفيذ المساهمة المحددة على الصعيد الوطني (التي تعد من بين الأكثر طموحا في العالم)، والتزامه الاستباقي بمختلف المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة تغير المناخ مما يمنحه دورا رياديا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في القارة الأفريقية، لقد أضفى المغرب طابعا مؤسساتيا على التنمية المستدامة من خلال اعتماد ترسانة من القوانين والأطر الاستراتيجية، وارساء استراتيجيات مبتكرة (الطاقة والمياه والزراعة وغيرها) لتعزيز التحول الهيكلي للاقتصاد وانتقاله نحو نموذج مستدام وصامد وشامل.

[9] يبرز تقرير التقييم السادس للهيئات الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على زيادة المخاطر (موجات الحر والأمطار الشديدة والجفاف وذوبان الغلاف الجليدي والتغير في سلوك العديد من الأنواع وما إلى ذلك) لنفس المستوى من الاحتباس الحراري مقارنة بتقرير التقييم الخامس لعام 2014. كما تحدد أن المخاطر المناخية وغير المناخية سوف تتفاقم وتتضاعف، الأمر الذي سيجعل إدارتها أكثر تعقيداً وصعوبة.

[10] وفقًا لتقرير نشرته شركة ديلويت deloitte (2022)، سيكلف تغير المناخ الاقتصاد العالمي 178 تريليون دولار على مدى الخمسين سنة القادمة، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 7,6% في الناتج الداخلي الخام العالمي بحلول سنة 2070، إذا لم تتم السيطرة على ظاهرة الاحتباس الحراري والظواهر المناخية الكارثية. ووفقا لشركة التحليل أكسفورد إيكونوميكس، فإن ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 3 درجات مئوية بحلول سنة 2100 يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الناتج الداخلي الخام العالمي بنسبة 21%. سيناريو مقلق للغاية بالنسبة للاقتصاد العالمي. ومن المحتمل أن يصبح الأمر أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية.

[11] Groundswell الجزء الثاني: الاستعداد لإحتواء الهجرات الداخلية الناجمة عن تغير المناخ. البنك الدولي 2021.

الجزء الثاني : الاقتصاد المغربي في مواجهة الصدمات : عوامل الصمود والتحديات وأهم الرهانات

خلال السنوات الأخيرة، واجه المغرب سلسلة من الصدمات الخارجية المعقدة والمتداخلة، والتي أبرزت صمود اقتصاده وقدرته العالية على التكيف. ويكمن أحد العوامل الرئيسية لهذا الصمود في مسلسل الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي استمرت على مدى العقدين الماضيين، حيث ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز تموقع المغرب على الساحتين الإقليمية والدولية. كما لعبت سياسة التنويع الاقتصادي الذي تبنته بلادنا على المستوى القطاعي والجغرافي دورا حاسما في تعزيز صمود نسيجنا الإنتاجي أمام مختلف الصدمات التي ميزت السياق العالمي.

وهكذا، مكنت الإصلاحات القطاعية المهمة التي تم إرساؤها على مدى العقدين الماضيين في القطاعات الرئيسية، على غرار الفلاحة والصناعة والسياحة والبنيات التحتية ...، من تعزيز صمود اقتصادنا بشكل كبير وجاذبية بلادنا وتموقعه على المستوى الإقليمي والعالمي كمنصة تنافسية ومنيعة للإنتاج والتصدير. وفي نفس السياق، ونظرا لدور الجهات في خلق الثروة، أسهمت الجهود التي بذلها المغرب من أجل تعزيز إمكاناتها في التخفيف إلى حد كبير من القيود التي تعيق تنمية مجالاته الترابية. وفي هذا الصدد، اتخذت بلادنا عدة إصلاحات مهيكلة تهدف إلى إرساء أسس التنمية المجالية المتوازنة.

علاوة على ذلك، يلتزم المغرب التزاما راسخا بمواجهة الرهانات والتحديات الكبرى المرتبطة بتعزيز رأسماله البشري، الذي يعتبر أولوية مركزية ضمن أولويات السلطات العمومية. وفي هذا الإطار، تعمل الحكومة على استكمال المشاريع الهيكلية الكبرى الجاري تنفيذها وتسريع وتيرة تقدمها، لاسيما المشروع الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، والإصلاح الشامل لمنظومة التعليم والتكوين وتكريس العدالة الاجتماعية على المستوى الترابي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم بذل جهود متواصلة لمواجهة التحدي المتمثل في تعزيز الأمن المائي والطاقي، والذي يمثل بلا شك أحد أهم الأوراش الأولوية التي تحظى بالعناية السامية لجلالة الملك، نصره الله.

ورغم أن الاقتصاد المغربي يُظهر مرونة عالية في مواجهة الصدمات المختلفة، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات معقدة في سياق موسوم بعدم اليقين المستمر والتحولات المتواصلة. وهكذا، يعتمد صمود بلادنا على قدرته على استشراف التحولات والتكيف معها، مع الحفاظ على مساره نحو التنمية المستدامة والشاملة.

وأخذا بعين الاعتبار ما سبق، يتناول الجزء الثاني من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2024 بالتفصيل عوامل صمود الاقتصاد المغربي كما يسلط الضوء على الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا في ظل السياق الحالي.

الفصل الأول: انتعاش النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2023، بعد نمو معتدل خلال سنة 2022

بعد الانتعاش الملحوظ الذي عرفه الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021، حيث بلغت نسبة نموه 8%، سجلت سنة 2022 تباطؤا في نسبة النمو. فقد واكب الاقتصاد الوطني تطور الاقتصاد العالمي الذي عرف تراجعا في نسبة نموه بعد الانتعاش الاستثنائي الذي سجله سنة 2021.

ويفسر تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال سنة 2022، باستمرار الجفاف الذي أثر بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي. كما يفسر أيضا بالظرفية الاقتصادية العالمية التي اتسمت عموما بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، متأثرا بالسياسات النقدية الصارمة التي اعتمدتها معظم بلدان العالم لاحتواء التضخم.

ومن المتوقع أن تشهد سنة 2023 عودة نمو الاقتصاد إلى مستواه المتوسط المسجل قبل الجائحة، إذ يتوقع تسجيل نسبة نمو تبلغ 3,4% في سنة 2023، وهو ما يشكل نقطتين مئويتين إضافيتين مقارنة بالسنة الفارطة.

وفيما يخص العرض، شهدت مختلف القطاعات الإنتاجية تطورات متباينة خلال سنة 2022. فباستثناء قطاعي المعادن والصناعات الكيميائية، حققت القطاعات الأكثر تعرضا للظرفية الاقتصادية العالمية أفضل النتائج كصناعات النسيج والألبسة، والمعدات الكهربائية، ومعدات النقل، وكذلك قطاع الفنادق والمطاعم.

كما يرتقب أن تعرف سنة 2023 انتعاشا ملحوظا في نسبة نمو القيمة المضافة الفلاحية. فبعد أن تم تسجيل محصول ضعيف من الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2022/2021 بلغ 33,4 مليون قنطار، تم تحقيق محصول قدر بنحو 55,1 مليون قنطار خلال الموسم 2023/2022، مما يشكل تحسنا نسبيا في نسبة نمو إنتاج الحبوب. ويتوقع أيضا انتعاش نمو القطاع الثانوي، بعد الانكماش الطفيف الذي سجله خلال سنة 2022، كما يرتقب أن يتوطد نمو قطاع الخدمات.

أما من جانب الطلب، فيرجع نمو الناتج الداخلي الخام أساسا إلى الدينامية الاستثنائية التي اتسمت بها الصادرات خلال سنة 2022. فبفضل نمو حجمها بنسبة 20,4%، ساهمت الصادرات بنحو 6,8 نقطة مئوية من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام. بالموازاة، ارتفع حجم الواردات بنسبة 9% لتبلغ مساهمتها نحو -3,8 نقطة مئوية من نسبة نمو الناتج الداخلي الخام. وعلى هذا الأساس، ساهمت المبادلات التجارية إجمالا بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي بما يناهز 2,9 نقطة مئوية، مما جعل من التجارة الخارجية أول مساهم في نمو الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2022. وفيما يتعلق بنفقات الاستهلاك النهائي للأسر، التي تشكل عادة أكبر مساهم في نمو الناتج الداخلي الخام، فقد شهدت انكماشا طفيفا يقدر بنسبة -0,7% خلال سنة 2022. أما فيما يخص تكوين رأس المال الخام الثابت، فقد انخفض بنسبة - 2,2% خلال نفس السنة.

وفي سنة 2023، من المرتقب أن يستفيد استهلاك الأسر من تحسن مؤشرات الدخل وخاصة منها القروض الاستهلاكية (+1% إلى متم غشت 2023)، وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج (+7,2% إلى متم غشت 2023)، وإحداث فرص شغل مدفوعة الأجر (+112.000 في الفصل الثاني من 2023). كما سيستفيد أيضا من التراجع المسجل في وتيرة التضخم منذ بداية شهر مارس الماضي.

موازاة مع ذلك، يشير المنحى الإيجابي للواردات من سلع التجهيز وكذا القروض الممنوحة لقطاع التجهيز خلال سنة 2023 (ارتفاع بنسبة 16,6% و9,3% على التوالي في متم شهر غشت) إلى انتعاش دينامية الاستثمار. كما يفسر كذلك بارتفاع نفقات التجهيز في الميزانية العامة للدولة بنسبة 25,4% في متم شهر شتنبر من نفس السنة.

أما فيما يخص التضخم، فقد تميزت سنة 2022 بارتفاع أسعار العديد من المنتجات. ويعزى هذا التطور أساسا إلى قلة التساقطات المطرية وإلى الظرفية الدولية التي يطبعها عدم توازن العرض والطلب وكذلك تأثيرات الأزمة الأوكرانية. وقد بدأ معدل التضخم في الانخفاض التدريجي خلال سنة 2023، رغم أنه مازال في مستويات مرتفعة. وبلغ التضخم ذروته في شهر فبراير 2023، حيث ارتفع معدله إلى 10,1% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2022، وهو الشهر الذي صادف اندلاع الأزمة في أوكرانيا، وبدأ هذا المعدل في الانخفاظ ابتداء من الشهر الموالي، ليصل إلى 4,9% في يوليوز 2023، ثم ليستقر عند حوالي 5% في شهرغشت 2023.

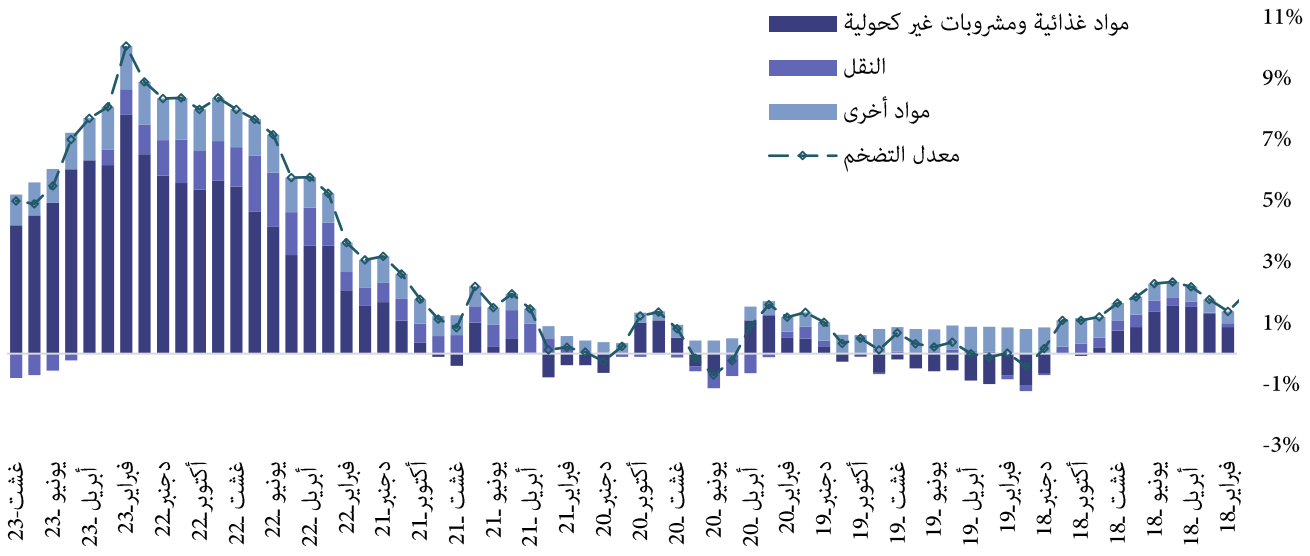

مبيان 36 : مساهمة بعض عناصر الاستهلاك في تكوين معدل التضخم

الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للحد من تأثير التضخم

اتخذ المغرب العديد من التدابير الميزاناتية والجبائية التي تهدف إلى دعم الأسر والمقاولات في سياق موسوم بارتفاع معدل التضخم.

كما قام بتعبئة أكثر من 40 مليار درهم كنفقات إضافية خلال سنة 2022 وقام ببرمجة ما يناهز 17 مليار درهم كنفقات إضافية خارج الميزانية برسم سنة 2023 تهدف، من بين أمور أخرى، إلى الحد من تأثير التضخم ودعم المقاولات والقدرة الشرائية للأسر. وهكذا همت هذه التدابير ما يلي:

- دعم استثنائي لفائدة مهنيي النقل الطرقي، نظرا لما لقطاع النقل من آثار على أسعار نقل السلع والمسافرين.
- إطلاق البرنامج الاستثنائي لدعم الفلاحين ومربي الماشية والذي يهدف إلى التخفيف من آثار الجفاف وآثار الظرفية الاقتصادية واستعادة توازن سلاسل الإنتاج. ويبلغ الغلاف المالي لهذا البرنامج 10 ملايير درهم، تخصص 5 ملايير درهم منها لحماية الثروة الحيوانية، خاصة من خلال دعم الشعير والأعلاف المستوردة المخصصة للماشية والدواجن. كما تم رصد 4 ملايير درهم لحماية الثروة النباتية ودعم القطاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 1 مليار درهم لتعزيز القدرات المالية لبنك القرض الفلاحي بهدف دعم الفلاحين.
- تكييف سياسة الأسعار مع المتطلبات التي يفرضها الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للمواد الغذائية ووضعية العرض الداخلي لهذه المنتجات، وذلك من خلال: 1) إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين وإقرار علاوة ثابتة على قمح الخبز اللين المستورد؛ 2) تعليق الرسوم الجمركية على واردات الزيوت الخام والبذور الزيتية؛ 3) تحمل ميزانية الدولة للرسوم الجمركية المطبقة على الحليب المجفف في حدود 50% منها والرسوم الجمركية على واردات الزبدة ابتداء من 17 نونبر 2022؛ 4) تعليق رسم الاستيراد المحدد في نسبة 100% على واردات 200.000 عجل مخصصة للذبح وتحمل ميزانية الدولة للضريبة على القيمة المضافة المحددة في نسبة 20% على هذه الواردات ابتداء من 3 فبراير 2023؛ 5) إلغاء الحد الأدنى لوزن الأبقار الأليفة المستوردة والمخصصة للذبح منذ نهاية يناير 2023، وإلغاء رسوم استيراد الأبقار التي يتجاوز وزنها 550 كيلوغرام وذلك منذ أكتوبر 2022؛ 6) وضع برنامج استثنائي لتزويد السوق الداخلية بالأغنام المستوردة المخصصة لعيد الأضحى 1444 (2023). بالإضافة إلى إلغاء رسوم الاستيراد والضريبة على القيمة المضافة، يتضمن هذا البرنامج منح علاوة على استيراد الأغنام. ويهدف هذا الإجراء إلى تخفيض سعر الاستيراد وبالتالي سعر البيع في المغرب.
- الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء، المدعومة من طرف الدولة منذ سنوات، نظرا لأهميتها وأثرها على القدرة الشرائية للمغاربة.
- تعزيز الرقابة في الأسواق وتوفير الإمدادات الكافية والمنتظمة من المواد الأساسية ومكافحة المضاربة.
- الرفع من الحد الأدنى القانوني للأجر في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية ابتداء من شتنبر 2022. وهكذا، بالنسبة للمهن الحرة ولقطاعي الصناعة والتجارة، انتقل الحد الأدنى القانوني للأجر إلى 2.970درهم شهريا ابتداء من شتنبر 2022 ليصل إلى 3.119 درهم في شتنبر 2023. بخصوص الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي، فقد تم رفعه بنسبة 10% في شهر شتنبر 2022 ثم بنسبة 5% في شهر شتنبر 2023 ليصل إلى 2.303 درهم شهريا.
- دخول الزيادة بنسبة 5% في معاشات التقاعد، التي يؤديها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيز التنفيذ ابتداء من فاتح دجنبر 2022.

أما بخصوص معدل عجز الميزانية العامة للدولة، فقد استمر في تحسنه الملحوظ، بعد أن بلغ -7,1 % سنة 2020 بسبب جائحة كورونا، لينتقل إلى -5,5% سنة 2021 و-5,2% سنة 2022. ولا يزال هذا التحسن مستمرا في منحاه الإيجابي خلال السنة الجارية. وهكذا، سجلت المداخيل العادية نسبة إنجاز بلغت 74,7% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، وارتفاعا بنسبة 0,9% مقارنة بمستواها في متم شتنبر 2022 لتبلغ 233,5 مليار درهم. وقد شمل هذا التطور زيادة في المداخيل الجبائية، موازاة مع تراجع المداخيل غير الجبائية.

في نفس السياق، سجلت النفقات العادية، عند نهاية شتنبر 2023، نسبة إنجاز بلغت 74,5% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، وارتفاع بلغ 2,7% مقارنة بمستواها في نهاية شتنبر 2022 لتبلغ 217 مليار درهم. وتعزى هذه الزيادة إلى الارتفاع في نفقات السلع والخدمات وفوائد الدين، بموازاة انخفاض في تكاليف المقاصة.

وعلى مستوى السياسة النقدية، قرر بنك المغرب، خلال سنة 2022، زيادتين متتاليتين في سعر الفائدة الرئيسي، خلال شهري شتنبر ودجنبر، وزيادة واحدة خلال شهر مارس من سنة 2023 بواقع 50 نقطة مئوية لكل منها ليصل إلى 3%. وقد بدأ تأثير هذه التدابير على نسب فوائد الإقراض في الظهور مع نهاية سنة 2022، حيث ارتفعت جميع نسب الفائدة على الإقراض، مما أدى إلى زيادة متوسط سعر الفائدة بمقدار 26 نقطة مئوية. وعلى الرغم من هذه الزيادات، لا تزال دينامية القروض المقدمة للقطاع الخاص نشطة، حيث عرفت زيادة قدرها 7,1%، أساسا نتيجة ارتفاع القروض لفائدة الشركات الخاصة غير المالية بنسبة 10,3%.

وعموما، فقد انخفضت القروض البنكية في متم شهر غشت 2023 مقارنة بالشهر السابق بنسبة 0,2% لتصل إلى 1.061,5 مليار درهم. ويشمل هذا التغير ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع المالي بنسبة 1% مقابل تراجع القروض الممنوحة للقطاع غير المالي بنسبة 0,4%. ويرجع هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التأثير المزدوج لتراجع القروض غير المالية بنسبة 1%، وتزايد القروض الممنوحة للأسر بنسبة 0,2%. وحسب التقسيم الاقتصادي، سجلت قروض الخزينة انخفاضا بنسبة 2,7%، مقابل تحسن القروض الاستهلاكية بنسبة 0,4% والقروض ذات الصبغة المالية بنسبة 1,4% مع تسجيل شبه استقرار على مستوى القروض العقارية وتلك الممنوحة للتجهيز (+0,1%).

وخلال اجتماعه الفصلي الثالث برسم سنة 2023 المنعقد يوم الثلاثاء 26 شتنبر، قرر مجلس بنك المغرب الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 3%، وذلك بالنظر إلى الغموض الكبير المرتبط بتطور الظرفية الدولية وبالسياق الوطني بعد الزلزال.

الفصل الثاني: تسريع التحول الهيكلي كعامل أساسي لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني

مما لا شك فيه، يشكل تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي حجر الزاوية في تعزيز صمود الاقتصاد الوطني. ومن خلال انخراطه في إنجاح الإصلاحات القطاعية والهيكلية، يضمن المغرب تطوير اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية وقادرا على مواجهة مختلف الصدمات. كما يمكن التحول الهيكلي للاقتصاد من ضمان نمو قوي ومستدام، وخلق فرص شغل لائقة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وبالتالي تعزيز قدرة المغرب على الازدهار في محيط اقتصادي عالمي يشهد تحولات متسارعة.

1.2. تسريع التحول الهيكلي للقطاعات الداعمة للنمو

1.1.2 تعزيز دينامية التنمية الفلاحية : نحو مزيد من الفعالية والصمود والاستدامة

تكتسي الفلاحة في المغرب أهمية قصوى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذا البيئي. وخلال العقود الأخيرة، شهد هذا القطاع تحولا عميقا في نموذجه التنموي بفضل تنزيل استراتيجية «مخطط المغرب الأخضر» الذي عزز بشكل كبير قدرته الإنتاجية.

ومع ذلك، تواجه الفلاحة المغربية تحديات كبيرة تهم على وجه الخصوص الإكراهات الناجمة عن تزايد حدة التغيرات المناخية خلال السنوات الأخيرة والتي تؤثر على منسوب المياه الموجه للقطاع الفلاحي مما جعل إشكاليات كل من الاستدامة والتثمين الأفضل للإنتاج الفلاحي في صلب النموذج التنموي الفلاحي.

ولمواجهة هذه التحديات المتداخلة والصعبة، تم إطلاق استراتيجية «الجيل الأخضر 2020-2030» التي تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز مكتسبات القطاع وتحسين شمولية، وصمود، واستدامة النموذج الفلاحي المغربي.

دينامية حقيقية للقطاع الفلاحي ناتجة عن الارتقاء بنموذج التنمية الفلاحية المغربي

منذ نهاية العشرية 2000، شهد القطاع الفلاحي المغربي دينامية قوية بفضل الإجراءات الاستراتيجية المعتمدة في إطار مخطط المغرب الأخضر. وقد مكنت هذه الإجراءات أساسا من تعزيز عرض الإنتاج الفلاحي من خلال تكييف التدخل العمومي في هذا القطاع وذلك بتوجيه التحفيزات والاستثمارات العمومية نحو سلاسل ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية والأكثر مناعة في مواجهة التغيرات المناخية.

وهكذا، سجل الاستثمار العمومي معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط حوالي 21,5% خلال الفترة 2008-2020، وذلك باستثمار إجمالي قارب 54 مليار درهم خلال نفس الفترة. وقد وجهت هذه الاستثمارات على الخصوص للري وتهيئة الأراضي الفلاحية (حوالي 60%)، والفلاحة التضامنية (15%)، وتطوير الزراعات وسلاسل الإنتاج (13%).

كما حفزت هذه الدينامية أيضًا الاستثمار الخاص، الذي شهد تطورا بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط حوالي 7,2% خلال نفس الفترة، حيث ناهز ما مجموعه 79 مليار درهم.

وقد ساهمت هذه المجهودات العمومية الهامة في تحسن النمو الفلاحي بشكل ملحوظ، حيث ناهز نسبة 5,2% في المتوسط خلال الفترة 2008-2020. وواكب هذا النمو زيادة مهمة في عرض المنتجات الفلاحية الخاصة بالسلاسل الإنتاجية الرئيسية، لا سيما أشجار الزيتون (بنسبة نمو 7,7% في المتوسط)، والحوامض (5,7%)، واللحوم الحمراء (4,5%)، واللحوم البيضاء (4,8%)، والحليب (4,2%)، وكذا البواكر (2,1%). وقد ساهمت هذه الإنجازات البارزة في تعزيز أسس الأمن الغذائي للبلاد، ولا سيما من خلال تحقيق معدلات مهمة فيما يخص تلبية الطلب الداخلي من الفواكه والخضروات (100%)، واللحوم الحمراء والبيضاء (98%)، والحليب (95%)، والزيتون (94%)، والحبوب (65%)، وكذا السكر (47%). وقد لوحظ زخما مماثلا بالنسبة لصادرات الأغذية الفلاحية التي سجلت نموا سنويا بلغ في المتوسط 11% خلال نفس الفترة.

وقد مكنت المجهودات المبذولة في إطار مخطط المغرب الأخضر من تعزيز صمود القطاع الفلاحي وذلك بفضل الإجراءات الهيكلية التي مكنت على وجه الخصوص من تحسين بنية القيمة المضافة الفلاحية لفائدة سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية والأكثر مناعة في مواجهة المخاطر المناخية، خاصة التشجير وتربية المواشي. وشملت هذه الإجراءات أيضا تحسين تدبير الموارد المائية في القطاع الفلاحي وذلك بالزيادة في المساحات المخصصة للسقي الموضعي لتصل إلى نحو 643.000 هكتارا سنة 2020، مقابل 160.000 هكتارا سنة 2007. وقد أدت هذه المجهودات إلى تقوية مناعة القطاع الفلاحي تجاه التغيرات المناخية، كما يتبين ذلك من خلال انخفاض معامل تغير[12] النمو الفلاحي بنسبة 56,3% بين الفترتين 1990-1999 و2000-2020.

وبالموازاة مع ذلك، تم بذل مجهودات متميزة، في إطار الاستراتيجية الفلاحية، لدعم الفلاحة الصغرى من خلال مساندة مشاريع محددة مدرة للدخل في عدة سلاسل، بما في ذلك التشجير. وقد بلغت الاستثمارات في هذا الإطار حوالي 15,5 مليار درهم خلال الفترة 2008-2020 همت ما يقارب 730.000 فلاحا.

تعزيز مكتسبات التنمية الفلاحية في إطار الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر"

تم اعتماد استراتيجية فلاحية جديدة «الجيل الأخضر 2030» وذلك بالاستفادة من الإنجازات المكتسبة خلال العقد المنصرم، ولا سيما فيما يرتبط بتطوير عرض المنتجات الفلاحية وتحسين مناعة القطاع. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الفلاحي المغربي، وخصوصا فيما يرتبط بالحاجة لتعزيز الرأسمال البشري الفلاحي، وضرورة التأقلم الناجع مع السياق المناخي الصعب[13]، وأهمية التثمين الصناعي لمنتجات القطاع ، وكذا تسريع الانتقال نحو نموذج أكثر استدامة للتنمية الفلاحية.

وفيما يتعلق بإعطاء الأولوية للرأسمال البشري في إطار الاستراتيجية الفلاحية، تقرر إحداث طبقة متوسطة جديدة عن طريق إدماج ما بين 350.000 و450.000 أسرة فلاحية، وتوفير التغطية الاجتماعية لما يقارب 4 ملايين فلاح وتعزيز انبثاق جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي عن طريق تثمين نحو مليون هكتار من الأراضي الجماعية.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الحفاظ على التقدم المحرز في تحسين العرض الفلاحي، تروم الاستراتيجية الفلاحية الجديدة تعزيز تنمية مختلف سلاسل الإنتاج. ولهذه الغاية، تم إبرام عدة برامج تعاقدية خلال فعاليات المعرض الدولي للفلاحة لسنة 2023 بين

[12] ويقاس معامل التغير للنمو الفلاحي من خلال نسبة الانحراف المعياري إلى المعدل. فكلما ارتفعت قيمة معامل التغير، زاد التشتت حول المعدل، والعكس صحيح.

[13] مع ارتفاع حدة التغيرات المناخية، يتعرض بلدنا لفترات جفاف تتزايد شدتها وطول مددها كتلك التي شهدتها السنوات الأخيرة والتي عرفت تكرار لظاهرة الجفاف خاصة الموسم 2021-2022 الذي يعتبر أشد فترة جفاف خلال الأربعة عقود الاخيرة. وتجدر الإشارة، إلى أنه عند نهاية شهر ماي سنة 2022، سجل مجموع الأمطار التي شهدتها البلاد تقلصا بنسبة -44% مقارنة بمتوسط 30 سنة الماضية.

الدولة والشركاء المهنيين، باستثمارات إجمالية بلغت حوالي 110,7 مليار درهم. وتستهدف هذه العقود السلاسل الاستراتيجية بما في ذلك على الخصوص سلسلة الزيتون (باستثمار يقارب 16,9 مليار درهم لبلوغ إنتاج نحو 3,5 مليون طن في أفق سنة 2030 مقابل 1,7 مليون طن سنة 2020)، وسلسلة اللحوم الحمراء (14,5 مليار درهم كاستثمار لإنتاج 850 ألف طن سنة 2030 مقابل 600 ألف طن سنة 2020)، والأشجار المثمرة (13,8 مليار درهم كاستثمار لإنتاج 3,8 مليون طن سنة 2030 مقابل 1,7 مليون طن سنة 2020).

ومن جهة أخرى، ولتعزيز تأقلم القطاع الفلاحي مع مظاهر التغيرات المناخية التي أصبحت تشهدها بلادنا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، اعتمدت الاستراتيجية الفلاحية الجديدة عدة إجراءات مهمة. وتشمل هذه الإجراءات توسيع نطاق استعمال التقنيات المقتصدة لمياه السقي بهدف بلوغ مليون هكتار بحلول سنة 2030. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز البحث والتطوير في مجال التأقلم مع الجفاف، وكذا اللجوء إلى استعمال أنواع النباتات ذات المناعة والتقنيات الأكثر ملاءمة مثل الزرع المباشر.

وفيما يتعلق بتثمين الإنتاج الفلاحي، والذي لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية لإنجاح النموذج التنموي الفلاحي، تهدف الاستراتيجية الفلاحية الجديدة إلى الرفع من معدل تثمين المنتجات الفلاحية إلى ما يقارب 70% بحلول سنة 2030. وسيتحقق ذلك أساسا من خلال تسريع تفعيل الأقطاب الفلاحية في مختلف المناطق المعنية[14]، وكذا تحسين وتحديث سلاسل توزيع الإنتاج النباتي والحيواني.

ولمواجهة التحدي المتمثل في الانتقال نحو فلاحة أكثر استدامة، والامتثال للمعايير البيئية الدولية الجديدة والتي من شأنها أن تؤثر على القدرة التنافسية للعرض التصديري الوطني، تم وضع تدابير مهمة في إطار الاستراتيجية الجديدة. وتشمل هذه الإجراءات تطوير الفلاحة البيولوجية (بهدف بلوغ 100.000 هكتار بحلول سنة 2030) وتعزيز الفلاحة الدقيقة من أجل استخدام المدخلات الفلاحية بطريقة أكثر كفاءة من الجانب البيئي.

2.1.2 نحو مستوى أرقى في مسار التصنيع بالمملكة

يستعد المغرب لعبور مراحل جديدة وواعدة في مساره التصنيعي مع بوادر بزوغ قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية جدا. وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا قد حققت بالفعل تقدما كبيرا في التحول الهيكلي على المستوى الصناعي، كما يتضح ذلك من خلال حصولها على المرتبة الثانية سنة 2022 (مقارنة بالمرتبة الرابعة سنة 2010) وفقا لمؤشر التصنيع في إفريقيا (الذي وضعه بنك التنمية الإفريقي بالتعاون مع المؤسسة الأممية للتنمية الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، تطورت الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي والمتوسط بشكل إيجابي، لتمثل 62% من إجمالي الصادرات الصناعية سنة 2021، وهو ما يشكل زيادة كبيرة ب+13 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2014. وكما ارتفعت حصة القيمة المضافة ذات المحتوى التكنولوجي العالي والمتوسط في القيمة المضافة الصناعية بشكل ملحوظ من 8% إلى 41% خلال نفس الفترة.

وعليه، تبقى آفاق التصنيع في البلاد مشجعة للغاية، خاصة مع صعود علامة "صنع في المغرب" في العديد من الفروع الصناعية، خصوصا في قطاع السيارات مع بدء إنتاج أول سيارة مغربية (27 ألف وحدة سنويا ومعدل تكامل 65%) من طرف شركة نيوموتورز برأسمال مغربي 100%. كما يحقق المغرب تقدماً ملحوظًا في بعض القطاعات الصناعية الدقيقة جدا.

انتعاش مؤكد للصناعة الوطنية وآفاق مشجعة

لقد أظهرت الصناعة الوطنية مرونة كبيرة في مواجهة الصدمات المختلفة التي تعرضت لها خلال السنوات الأخيرة. وقد تميزت السنة الماضية بانتعاش قوي، وهو ما يعكسه التطور الإيجابي للمؤشرات الرئيسية لكل من القطاعات الصناعية التقليدية وكذلك بالنسبة للمهن الصناعية الجديدة للمغرب. وهكذا، واصلت صناعة السيارات زخمها في مجال التصدير بتحقيق 111 مليار درهم سنة 2022، بزيادة تقارب 33% مقارنة بسنة 2021، تليها صناعة الطيران (21 مليار درهم، أي بزيادة 34,9%)، وقطاع الصناعات الإلكترونية (18,6 مليار درهم، أي بزيادة 38,4%).

[14] من بين الأقطاب الفلاحية السبعة التي تم إطلاقها، هناك أربعة في مرحلة متقدمة من التسويق مع إنجاز تام لأشغال التجهيز (مكناس، الشرق، تادلة، وسوس - ماسة)، وواحد في مرحلة تجهيز الشطر الأول (لوكوس)، واثنين في المراحل الأولية للتنفيذ: قطب الغرب (إنجاز دراسة الجدوى التقنية والمالية) وقطب الحوز (دراسة الجدوى التقنية والمالية في طور الانجاز).

وعلى غرار ذلك، سجلت الصناعات التقليدية أيضا أداء جيدا سنة 2022، حيث بلغت صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد وقطاع الصناعات الغذائية 44 مليار درهم و43,8 مليار درهم على التوالي، أي بزيادات بنسب 20,7% و19,9% على التوالي مقارنة بالسنة الماضية. واستمر هذا التطور الإيجابي للصادرات سنة 2023، بزيادات، حتى متم غشت 2023، بنسبة 35,6% للسيارات (90,42 مليار درهم) ، و32,8% للصناعات الإلكترونية والكهربائية (15,18 مليار درهم)، و9,2% لقطاع النسيج والملابس والجلد (32 مليار درهم).

وتعزى هذه الدينامية لمجموعة من الاستراتيجيات الإرادية، ولا سيما مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، والتي ساعدت على إرساء أسس صناعة وطنية حديثة. وبهدف تعزيز المكتسبات ورفع التحديات الجديدة المتمثلة في السيادة الصناعية تم وضع عدة تدابير تروم تشجيع المستثمرين المحليين على الانخراط بشكل أكبر في القطاع الصناعي. وفي هذا الإطار، فقد تم إدراج حوالي 1542 مشروعا في إطار بنك المشاريع الذي أحدثته الوزارة المعنية، وهو ما يمثل استثمارا إجماليا يناهز 75,9 مليار درهم، والذي يتجاوز بكثير الهدف الأولي البالغ 34 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، وبهدف جعل المملكة منصة صناعية تعتمد تدوير النفايات الصناعية وخالية من الكربون، تعمل الدولة على تسريع تطوير قطاع الطاقات المتجددة من خلال وضع تحفيزات مهمة لتسريع هذا التحول (برنامج "تطوير" ...).

إرساء ميثاق الاستثمار وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار: رافعات جديدة لإعطاء دفعة قوية للاستثمار الصناعي

يهدف الميثاق الوطني الجديد للاستثمار، والذي صدر في 6 دجنبر 2022، إلى إعطاء دفعة قوية لجاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، سواء الوطنية منها أوالأجنبية. وسيتم إذكاء هذه الدينامية من خلال تدابير الدعم المختلفة والتي تهدف، على وجه الخصوص، إلى تحقيق العدالة المجالية من حيث جاذبية الاستثمار، وتعزيز القدرات الإنتاجية مع الارتقاء بها لصالح القطاعات ذات الأولوية وكذا لصالح مهن المستقبل (صناعات الطاقة المتجددة والأدوية وأشباه الموصلات وصناعات السفن، إلخ). ويبقى الأثر الأولي لدخول هذا الميثاق حيز التنفيذ مشجعا للغاية، حيث صادقت الهيئة الوطنية الثانية للاستثمار، المحدثة بموجب ميثاق الاستثمار الجديد، في يوليوز الماضي، على 19مشروع بقيمة 31,5 مليار درهم، هيمن عليها إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات بنسبة 71%.

وفي نفس السياق، يمثل إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار بمثابة فرصة أخرى لتحفيز الاستثمار، خاصة في القطاع الصناعي. وقد تميزت أجرأة هذا الصندوق بالدعوة الأولى مؤخرا لإبداء الاهتمام لانتقاء شركات التدبير للصناديق القطاعية أو الموضوعاتية، بما في ذلك القطاع الصناعي. وتهدف هذه الأخيرة إلى تعزيز العرض التمويلي للرأسمال الذاتي والشبه الذاتي لفائدة الشركات المغربية.

قطاعات ناشئة جديدة تُسرّع التحول الهيكلي بالمغرب

بالنظر لطموحه في الارتقاء في سلاسل القيمة لمهنه العالمية وضمان سيادته الصناعية، يتجه المغرب نحو تطوير الصناعات الدقيقة القادرة على مواجهة مختلف المخاطر المرتبطة بضمان التزويد المستمر لحاجياته من المدخلات الصناعية. وفي هذا السياق، واستعدادًا للتوجهات الكبرى المتعلقة بإزالة الكربون والتي من شأنها التأثير بشكل خاص على قطاعي النقل والتنقل، وقعت بلادنا مذكرة تفاهم مع المجموعة الصينية الأوروبية، *Gotion High-Tech*، لإحداث منظومة صناعية لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية وأنظمة تخزين الطاقة بالمغرب باستثمارات تقدر بنحو 65 مليار درهم.

بالإضافة إلى ما سبق، يمهد انتهاء الأشغال لإنجاز مصنع إنتاج التكنولوجيات الحيوية بالمغرب في بنسليمان الطريق أمام المغرب ليصبح فاعلا رئيسيا في تصنيع اللقاحات على المستوى القاري، ويطمح أيضا ليصبح مركز ابتكار للمستحضرات الصيدلانية البيولوجية واللقاحات، مما يمثل بداية حقبة جديدة من التكنولوجيا الحيوية في المغرب. وبالمثل، تستعد بلادنا الشروع في تطوير صناعات دقيقة أخرى، مثل السيارات الهيدروجينية، من خلال الكشف عن أول نموذج أولي لها تم تطويره من قبل شركة *NamX* ذات الرأسمال المغربي، وكذا استكشاف مجالات صناعية جديدة (الصناعات الدفاعية...).

ومع ذلك، ونظرا لمختلف التحولات والتغيرات الكبرى التي تميز التصنيع على المستوى العالمي، فمن الأجدر الإشارة إلى التوجهات الرئيسية للقطاع الصناعي على المستوى العالمي والتي تجلب تحديات وفرص كبيرة للصناعة المغربية:

- نحو انبثاق الصناعة الخضراء: تحد كبير وواعد بمزايا تنافسية جديدة

تتزايد أعداد البلدان التي تتبنى استراتيجيات إزالة الكربون، بالموازاة مع زيادة الوعي الاجتماعي بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية. وعليه، تعطي البلدان كما الأفراد الأفضلية بشكل متزايد للمنتجات ذات البصمة البيئية المنخفضة. وهكذا أصبحت علامة "صديقة للبيئة" عنصرا رئيسيا في القدرة التنافسية الصناعية. وإدراكا منه لرفع هذا التحدي، يعمل المغرب على تسريع عملية إزالة الكربون من صناعته، لا سيما استعدادا لدخول آلية " الاتحاد الأوروبي لتعديل الكربون الحدودية" حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2026.

- *تقليص وتقريب سلاسل القيمة العالمية*

لقد أدت الاضطرابات التي شهدتها سلاسل التوريد الناجمة عن الأزمة الصحية لكوفيد-19 والتوترات الجيوستراتيجية إلى جانب التوجهات الجديدة المرتبطة بإزالة الكربون من الاقتصاد العالمي، إلى إعادة تنظيم سلاسل القيمة العالمية. وتتميز الاستراتيجيات التجارية حاليا بتوجهين رئيسيين يشملان الاعتماد على تنويع وتقريب مصادر التوريد وكذا تقليص مسافات النقل. ويتموقع المغرب، باعتباره بلدا يتمتع بالعديد من المزايا الجغرافية والاقتصادية...، في وضع ملائم يسمح له بالاستفادة من إعادة التوطين الصناعي (لا سيما في دول الجوار الأوروبي) من خلال توفير الظروف الضرورية لجذب هذه الاستثمارات، خصوصا في إطار إرساء ميثاق الاستثمار وكذا التحسين المستمر لمناخ الأعمال (تبسيط الإجراءات، العدالة، توفير العقار الصناعي، الولوج للتمويل البنكي...).

- *رقمنة النسيج الصناعي : مسار أساسي للتنمية الصناعية في المغرب*

نظرا للاندماج المتزايد للصناعة المغربية في سلاسل القيمة العالمية، أصبح خيار الرقمنة أمرا حتميا حتى تتمكن الشركات الوطنية من تعزيز تنافسيتها وتموقعها في سوق عالمية يطبعها المنافسة المتصاعدة. وإدراكا منها بأهميتها، تعمل بلادنا على توفير البيئة الملائمة لنجاح هذا التحول الرقمي من خلال العمل على عدة آليات رئيسية (منها المؤسساتية والتنظيمية والقانونية والتكوين...).

- *تكوين التخصصات الدقيقة وجذب المواهب*

لتحقيق التطلعات الكبرى لصناعتنا بخصوص تعزيز تموقعها في القطاعات المتطورة واستعدادا للتغيرات الكبرى التي تميز القطاع الصناعي على المستوى الدولي (الصناعة الخضراء والرقمنة وتقليص سلاسل القيمة العالمية وما إلى ذلك)، يعمل المغرب بجدية للاستجابة للطلب المتزايد للأسواق على بعض التخصصات الدقيقة والمهارات التقنية الملائمة من خلال تكوينات مستهدفة تتماشى مع التحديات الجديدة للقطاع.

3.1.2. تعزيز تعافي قطاع السياحة في إطار خارطة الطريق الجديدة في أفق 2026

بعد الإكراهات الصعبة التي واجهها منذ سنة 2020، يشهد قطاع السياحة في المغرب تعافيا ملحوظا بالرغم من استمرار التوترات الجيوستراتيجية والتضخم اللذان أثرا على القدرة الشرائية للأسر في الدول التي تعتبر المصدر الرئيسي للسياح. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين من الخارج (10,2 مليون) بنسبة +10% نهاية غشت 2023، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019. وتؤكد عائدات السياحة هذا الانتعاش حيث بلغت 71,4 مليار درهم متم غشت 2023، بزيادة قدرها +35% مقارنة بمستوى نفس الفترة من 2019. وتأتي هذه الدينامية على خلفية ارتقاء حركة النقل الجوي لمستوى جديد نهاية شهر يوليوز 2023 (14,7 مليون مسافر) بزيادة قدرها +4,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، في ظل ارتفاع حركة النقل الجوي الدولي (+7,3%).

ومع ذلك، يظل استدراك القطاع برسم هذه السنة لمستويات ما قبل الأزمة إيجابيا مقارنة بتوقعات منظمة السياحة العالمية[15] التي ترجئ هذا الانتعاش إلى غاية سنة 2024.

ويعزى تعافي السياحة الوطنية من الأزمة الوبائية وصمودها أمام الأزمات الحالية إلى التدابير التي اتخذتها الدولة لدعم القطاع (خطة الطوارئ بـملياري درهم، وعملية مرحبا 2023، وتعزيز الترويج لوجهة المغرب، وتمتين الربط الجوي والبحري، واعتماد التأشيرات الرقمية، ...).

[15] "مقياس السياحة العالمية"، المجلد 21، العدد 2، منظمة السياحة العالمية، ماي 2023.

ومع ذلك، وفي أعقاب توالي الأزمات منذ سنة 2020، سيشهد قطاع السياحة، على المدى القصير إلى المتوسط، ارتفاع الطلب الذي لم تتم تلبيته خلال فترة الأزمة، مدعوما بالانتعاش القوي للنقل الجوي وإعادة فتح الأسواق الآسيوية الكبرى، خاصة الصينية منها.

وعلى المدى الطويل، تتشكل توجهات جديدة من شأنها أن تؤدي إلى تحولات عميقة في الطلب السياحي. وتهم بالأساس استكشاف تجارب مرتبطة بالأصالة وتثمن التراث التاريخي والثقافي والطبيعي للوجهات السياحية. كما تهم البحث عن عروض مسؤولة بيئيا وشاملة اجتماعيا مع بروز شريحة من السياح تعنى بالقضايا البيئية.

كما يشهد التحول الرقمي الذي بدأ قبل فترة طويلة من الأزمة الوبائية تسارعا مهما، خاصة بين الشباب المتواجدين بالأسواق الناشئة التي تعتبر مصدرا للسياح. وفي الوقت نفسه، من شأن الضغوط المفروضة على ميزانية الأسر أن تشجع على اختيار الوجهات القريبة من أماكن الإقامة و/أو التي تقدم أفضل جودة وبأسعار تنافسية.

ولرفع هذه التحديات الجديدة، تم اعتماد خارطة طريق استراتيجية للاستجابة للتحولات الجارية، مع استثمار إنجازات الاستراتيجيات السابقة[16] (رؤيتا 2010 و2020) وتصحيح بعض النواقص. وسيرتكز تفعيل هذه الخارطة في أفق سنة 2026 على أربعة محاور:

- إعادة هيكلة العرض السياحي لحوالي 14 سلسلة متكاملة (9 منها موضوعاتية و5 تهم تعزيز التراث غير المادي) لمواكبة حزمة ذات أولوية تضم حوالي ثلاثين مشروعا سياحيا؛
- تعزيز منسق للمتطلبات الأساسية الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية للوجهة (مضاعفة الطاقة الاستيعابية للنقل الجوي، وخطة التسويق والترويج، و16 مشروعا نموذجيا للترفيه، وتأهيل عروض الإيواء، وتكوين وتعزيز الرأسمال البشري، وتعزيز اليقظة)؛
- مراجعة حكامة القطاع وذلك بإسناد تنزيل الاستراتيجية إلى لجنة وطنية بين وزارية للسياحة برئاسة رئيس الحكومة وبدعم من لجان وطنية موضوعاتية (12 منها لتتبع التنزيل الجهوي للخطة و10 مختبرات الدفع بشراكة بين القطاعين العام والخاص)؛
- تعبئة غلاف إجمالي بقيمة 6,14 مليار درهم لتنفيذ خارطة الطريق خلال الفترة 2023-2026.

وتتطلع خارطة الطريق هذه إلى استقطاب 17,5 مليون سائح سنة 2026، وإحداث 80 ألف منصب شغل مباشر، ليصل العدد إلى 630 ألف، وتحقيق 120 مليار درهم من عائدات السياحة.

وإدراكا منها للدور الحاسم للنقل الجوي في تحقيق هذه الأهداف، وقعت الحكومة عقد برنامج 2023-2037 مع الخطوط الملكية المغربية في يوليوز 2023، والذي سيتم تنفيذه على مرحلتين (2023-2027 و2028-2037) لدعم طموح المغرب لاستقطاب 65 مليون مسافر بحلول سنة 2037. ولذلك، يتوخى عقد البرنامج هذا تحسين الربط الجوي الدولي للمغرب من خلال فتح خطوط جديدة (143 رحلة سنة 2037 مقابل 99 رحلة سنة 2019) دون إغفال تعزيز الربط الجهوي الداخلي من خلال إنشاء 46 رحلة محلية جديدة.

كما تنخرط المجالس الجهوية في هذه الدينامية من خلال إدراجها لمشاريع الترويج السياحي في برامجها التنموية بما يتوافق مع اختصاصاتها الذاتية والمشتركة.

2.2. دينامية نمو الجهات لفائدة التقارب الاقتصادي للمجالات الترابية

نظرًا لأهمية الجهات في إنتاج الثروة، فإن تعبئة إمكاناتها الكاملة يعد من الأولويات لتعزيز قدرتها على الصمود، في سياق متغير ومليء بالتحديات والرهانات المستجدة. حيث مكنت المجهودات التي بذلها المغرب في مجال تثمين قدرات الجهات من كسر القيود التي تعيق الإقلاع الاقتصادي للجهات.

[16] حافظت هذه الاستراتيجيات على النسيج الإنتاجي للقطاع (طاقة استيعابية قدرها 291970 سرير سنة 2022) وجاذبيته (الوجهة الأولى في إفريقيا والثانية في العالم العربي) وأهميته الاجتماعية والاقتصادية (7,1% من الناتج الداخلي الخام و4,7% من اليد العاملة و42% من صادرات الخدمات و9,6% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر متم سنة 2019). فيما بلغ الاستثمار في قطاع السياحة 8,9 مليار درهم سنة 2022.

1.2.2. مسارات نمو أكثر دينامية للجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام

باختيار المغرب للجهوية المتقدمة كوسيلة للتقدم وأداة لتعبئة مؤهلات البلاد بتنوعها، باشر المغرب العديد من الإصلاحات[17] والتي تطمح إلى إرساء أسس التنمية الترابية المتوازنة.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من ضخ زخم إضافي في دينامية الجهات فصد تمكينها من تحقيق توزيع متكافئ في سلاسل إنتاج الثروة بين مختلف الجهات التي لا تزال تتصدرها تلك المتواجدة على محور طنجة-الجديدة. وهكذا، فإن تحليل بنية الناتج الداخلي الخام الاسمي حسب الجهات، يبرز أن جهة الدار البيضاء سطات حققت أكبر مساهمة من الناتج الداخلي الخام، بالأسعار الجارية، في المتوسط خلال الفترة 2011-2021، أي بحصة 32,3%، تليها جهات الرباط سلا القنيطرة (15,9%) وطنجة تطوان الحسيمة (10,3%) وفاس مكناس (8,7%) ثم مراكش آسفي (8,6%). وتساهم هذه الجهات الخمس بما مجموعه 75,8% من الناتج الداخلي الخام الوطني.

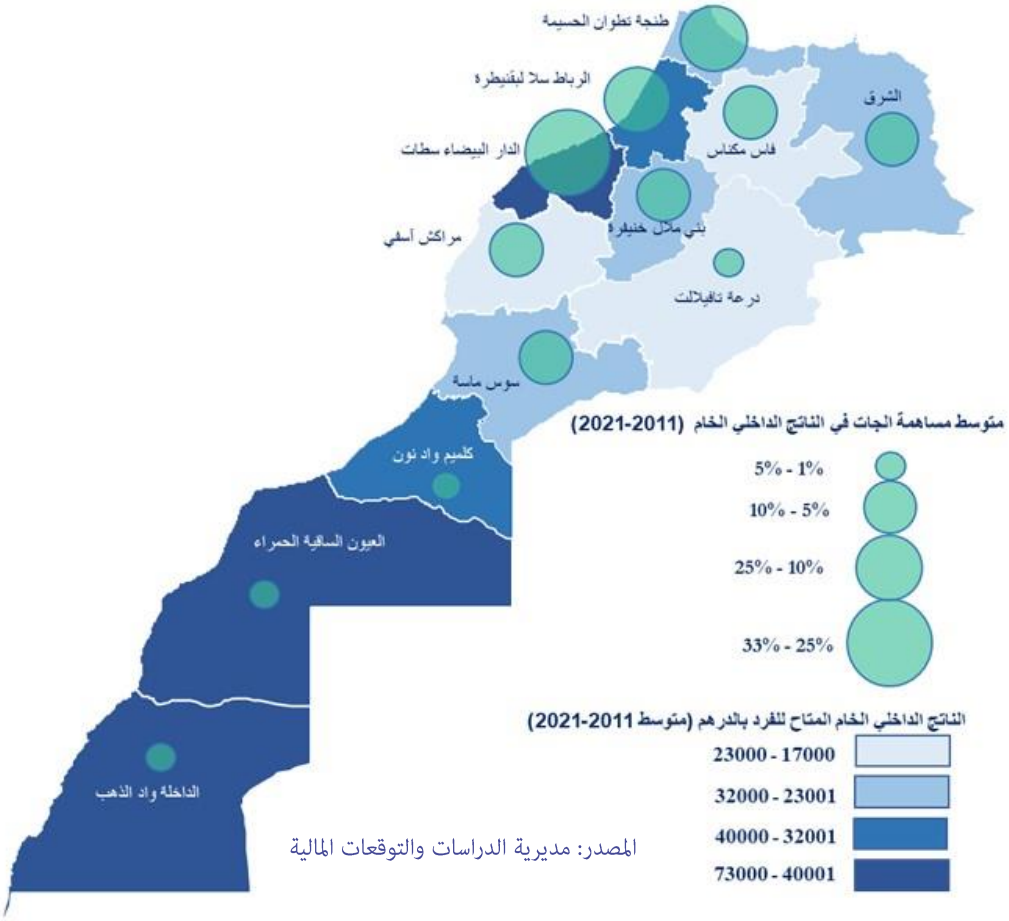

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الخريطة 1: الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد ومساهمة الجهات فيه خلال الفترة 2011-2021

وفيما يخص وتيرة النمو الاسمي، حققت الجهات الأقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام مسارات النمو الأكثر دينامية متجاوزة المعدل الوطني (3,7%). ويتعلق الأمر بكل من جهة العيون الساقية الحمراء (10,4%)، والداخلة وادي الذهب (7,1%)، وكلميم واد نون (5,8%)، والشرق (4,6%)، ثم درعة تافيلالت (4%). كما سجلت جهة طنجة تطوان الحسيمة، التي تعد من بين الجهات الخمس الأكثر مساهمة في إنتاج الثروة الوطنية، نسبة نمو عالية نسبيا مقارنة بالمعدل الوطني حيث بلغت هذه النسبة 4,4%،

[17] إصلاح المجالات الترابية لسنة 2015، والمراسيم المتعلقة بتنزيل القوانين الأساسية المتعلقة بالجماعات الترابية التي تم تبنيها سنة 2016، وميثاق اللامركزية لسنة 2018، وتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في دجنبر 2019، فضلا عن إنشاء صندوقين لتمويل الجهات وهما صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات.

ويعود هذا الأمر إلى المجهودات المبذولة للرقي بهذه الجهة وجعلها منصة صناعية وتجارية جديدة للبلاد. كما سجلت جهة الرباط سلا القنيطرة معدل نمو يعادل 4% بما يتجاوز المعدل الوطني.

يمكن لهذه البنية الجديدة للنمو أن تساهم في تقليص الفوارق في توزيع الثروة على المستوى المجالي. حيث أن 5 جهات تمكنت من تحقيق ناتج داخلي خام متاح للفرد أكبر من المتوسط الوطني (31.630 درهم للفرد) خلال الفترة 2011-2021. ويتعلق الأمر بالداخلة وادي الذهب (72.342)، والدار البيضاء سطات (50.545)، والعيون الساقية الحمراء (45.698)، والرباط سلا القنيطرة (36.956)، ثم كلميم واد نون (33.943).

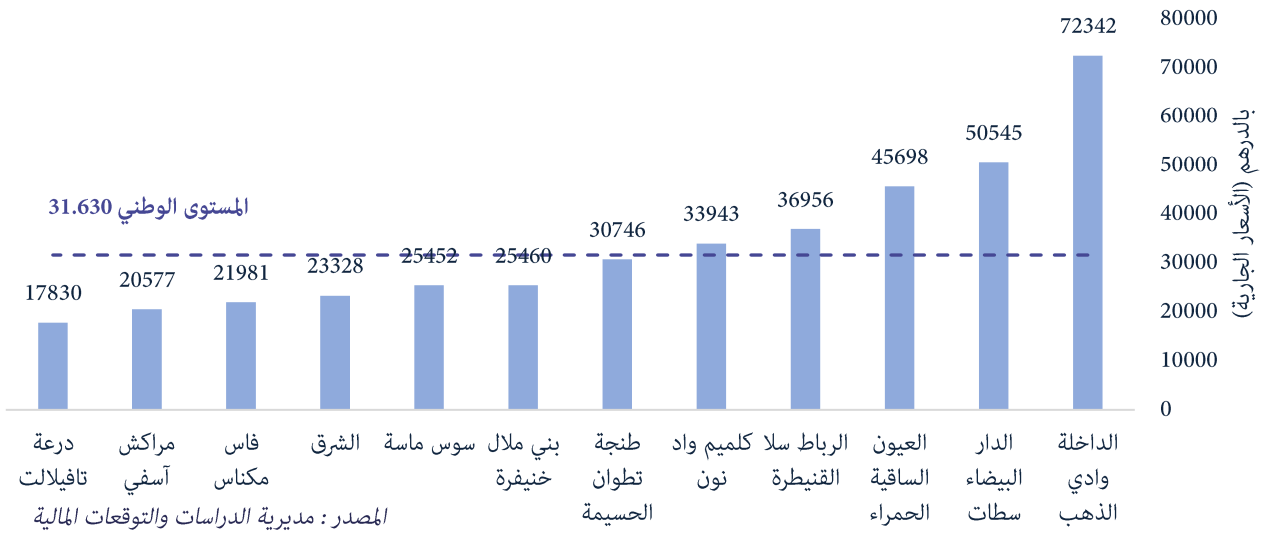

المصدر : مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 37 : الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد حسب الجهات (2011-2021)

ومن ناحية دينامية تطور هذا المؤشر، فقد حققت جهة العيون الساقية الحمراء أعلى معدل نمو فيما يخص الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد، وذلك بمعدل سنوي قدره 9%، تليها جهات الداخلة واد الذهب (5,4 %)، وكلميم واد نون (5,3 %)، ثم بني ملال خنيفرة (4%)، والشرق (3,7%)، ودرعة تافيلالت (3,1%)، ثم طنجة تطوان الحسيمة (2,8%) والرباط سلا القنيطرة (2,6%). ولم يتجاوز تطور الناتج الداخلي الخام المتاح للفرد في نفس الفترة المعدل الوطني (2,5%) في أربع جهات فقط من المملكة. وهي فاس مكناس ومراكش آسفي وسوس ماسة ثم الدار البيضاء سطات.

2.2.2. تميز التركيبة الاقتصادية للجهات بتنوع قطاعي ...

يبرز تحليل التركيبة القطاعية لتكوين الثروة على مستوى الجهات مساهمة مهمة لمحور طنجة-الجديدة، خاصة من حيث القيمة المضافة لقطاعات النشاط الرئيسية الثلاثة (الأولي والثانوي والخدمات).

وقد حققت جهة الرباط سلا القنيطرة أعلى نسبة من القيمة المضافة للقطاع الأولي في المتوسط خلال الفترة 2011-2021، أي 17% من القيمة المضافة الوطنية للقطاع. فيما تحتل جهة فاس مكناس المركز الثاني بنسبة 14,9%، تليها جهات الدار البيضاء سطات (13,8%)، ومراكش آسفي (12,2%)، وسوس ماسة (9,8%)، وطنجة تطوان الحسيمة (9,4%) ثم بني ملال خنيفرة (9,1%). وتشكل هذه الجهات السبع ما نسبته 86,2% من القيمة المضافة الوطنية للقطاع الأولي بالأسعار الجارية.

وفيما يتعلق بالأنشطة الثانوية، فقد حققت جهة الدار البيضاء سطات أعلى مساهمة في القيمة المضافة الثانوية الوطنية بنسبة 44,9%. ويرجع هذا الأداء إلى التخصص القوي لهذه الجهة في الصناعات التحويلية. وتأتي جهة طنجة تطوان الحسيمة في المرتبة الثانية بنسبة 12,5%، تليها جهة الرباط سلا القنيطرة بحصة 9,2% وبني ملال خنيفرة بحصة 7,3%.

وعلى غرار القطاع الثانوي، فإن أكبر مساهمة في القيمة المضافة لقطاع الخدمات ترجع لجهة الدار البيضاء سطات بنسبة 31% في المتوسط خلال الفترة 2011-2021، تليها في المرتبة الثانية جهة الرباط سلا القنيطرة (19,1%) ثم طنجة تطوان الحسيمة (9,6%) ثم مراكش آسفي (8,9%) ثم فاس مكناس (8,2%).

3.2.2. ...ودينامية مقاولاتية متفاوتة

تمارس البنية القطاعية لمجال ترابي ما تأثيراً ملموسا على دينامية إنشاء المقاولات وذلك من خلال توفير الفرص والموارد والامتيازات المحلية الخاصة بكل قطاع. وغالبا ما ينجذب المقاولون إلى المزايا والظروف الاقتصادية السائدة في الجهة، مما يؤثر على اختيارهم لمكان إنشاء المقاولة. ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء مقاولة جديدة أو إغلاق أخرى يؤدي عموما إلى تحول إقتصادي في بنية النسيج الانتاجي لجهة معينة، مما يجعلها أكثر تنافسية ويشجع على المزيد من المبادلات وخلق فرص جديدة للشغل. وبالإضافة إلى ذلك، تختلف دينامية إحداث المقاولات من جهة لأخرى ومن قطاع لآخر وذلك حسب الإمكانات الخاصة لكل جهة.

دينامية إنشاء المقاولات على المستوى المجالي

يتبين من خلال التحليل المفصل لديموغرافية المقاولات على المستوى الجهوي للمملكة أن جهات الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة وطنجة-تطوان-الحسيمة تشكل نصف إجمالي عدد المقاولات التي تم إنشاؤها سنة 2021. كما يبرز هذا التحليل تفاوتات مهمة بين العمالات والأقاليم في هذا المجال. حيث تشكل عمالة الدار البيضاء ما نسبته 22% من عدد المقاولات المحدثة. وفيما يخص الوضعية القانونية للمقاولات، فإن إنشاء المقاولات ذات صفة الأشخاص الإعتباريين يعد الأكثر انتشارا وذلك بنسبة 69%، حيث تتركز هذه المقاولات بشكل رئيسي في الأقطاب الكبرى.

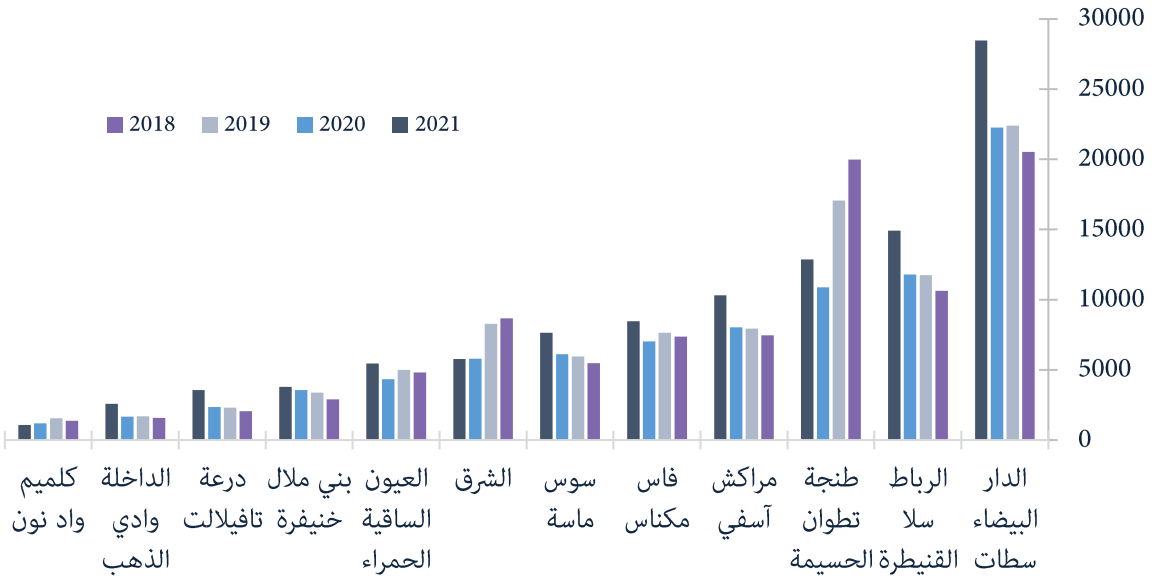

المصدر : المكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية. إعداد :مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 38: إنشاء المقاولات حسب الجهات خلال الفترة 2018- 2021

وحسب رقم المعاملات، يتبين أن المقاولات الصغرى هي الأكثر انتشاراً في جميع العمالات والأقاليم. ومن حيث التصنيف القطاعي، تحتل التجارة والخدمات المتنوعة وأنشطة البناء والأشغال العمومية صدارة القطاعات فيما يتعلق بإنشاء المقاولات على المستوى الوطني. وتشكل هذه القطاعات ما يناهز ثلاثة أرباع إجمالي عدد المقاولات المحدثة سنة 2021.

أية محددات لإنشاء المقاولات على المستوى المجالي؟[18]

من خلال دراسة وتحليل المحددات الأساسية لإنشاء المقاولات على المستوى المجالي يستنتج أن كثافة المقاولات واليد العاملة المؤهلة والتنوّع القطاعي بالإضافة إلى وجود المنصّات الصناعية، من بين العوامل التي تمثل قوة جذب مهمة لإحداث مقاولات جديدة.

[18] استعملت الدراسة المتعلقة بالمحددات المجالية لانشاء المقاولات بالمغرب عددا من المؤشرات تشمل احصائيات ديموغرافية ومعطيات عن الراسمال البشري وعن التشغيل حسب القطاع وعن المناطق الصناعية. وتهم هذه الدراسة عينة تهم 75مجال وطني وذلك حسب توفر الاحصائيات المتعلقة بالمقاولات المحدثة. ويمكن الأخذ بعين الاعتبار العنصر المجالي في التحليل الديموغرافي للمقاولات من فهم أفضل للآليات التي تحدد تطور الجوغرافيا الاقتصادية.

تركزت المقاولات المحدثة سنة 2021 أكثر في المجالات الترابية التي تتميز بكثافة واضحة للمقاولات

يظهر من خلال تحليل المقاولات أن خمس عمالات وأقاليم الأولى تتصدر قائمة المناطق العشرة الأفضل أداءً فيما يتعلق بإنشاء المقاولات سنة 2021، وهي: عمالة الدار البيضاء التي تحتل المرتبة الأولى بمعدل 2.265 مقاولة في الكيلومتر مربع، تليها عمالة الرباط (1.097 مقاولة / كم²)، وفاس (272 مقاولة / كم²)، وطنجة-أصيلة (142 مقاولة / كم²) وإنزكان أيت ملول (95 مقاولة / كم²).

تركز 43 % من اليد العاملة المؤهلة في خمس مناطق الأكثر أداءً من حيث مؤشر إنشاء المقاولات

تحتل عمالة الدار البيضاء المرتبة الأولى على المستوى الوطني من حيث عدد السكان ذوي المستوى التعليمي العالي وذلك بنسبة 19%، متبوعة بعمالة الرباط (6%)، ثم كل من عمالتي مراكش وفاس (5% لكل واحدة) ثم سلا وتطوان - أصيلة (4% لكل واحدة). بينما لا تتجاوز حصة اليد العاملة المؤهلة 3% بالمناطق الأخرى.

المناطق الأكثر تنوعًا اقتصاديا[19] هي التي تحقق أكبر عدد من المقاولات المحدثة

يشير تحليل التنوع الصناعي لاقتصاد العمالات والأقاليم سنة 2018 إلى أن عمالتي الدار البيضاء وبرشيد تتميزان ببنية إنتاجية أكثر تنوعا، حيث حققتا مؤشر تنوع يقارب الواحد، تليهما كل من عمالة مراكش والقنيطرة وفاس وسلا والصخيرات - تمارة ومكناس بمؤشر تنوع يساوي 0,9).

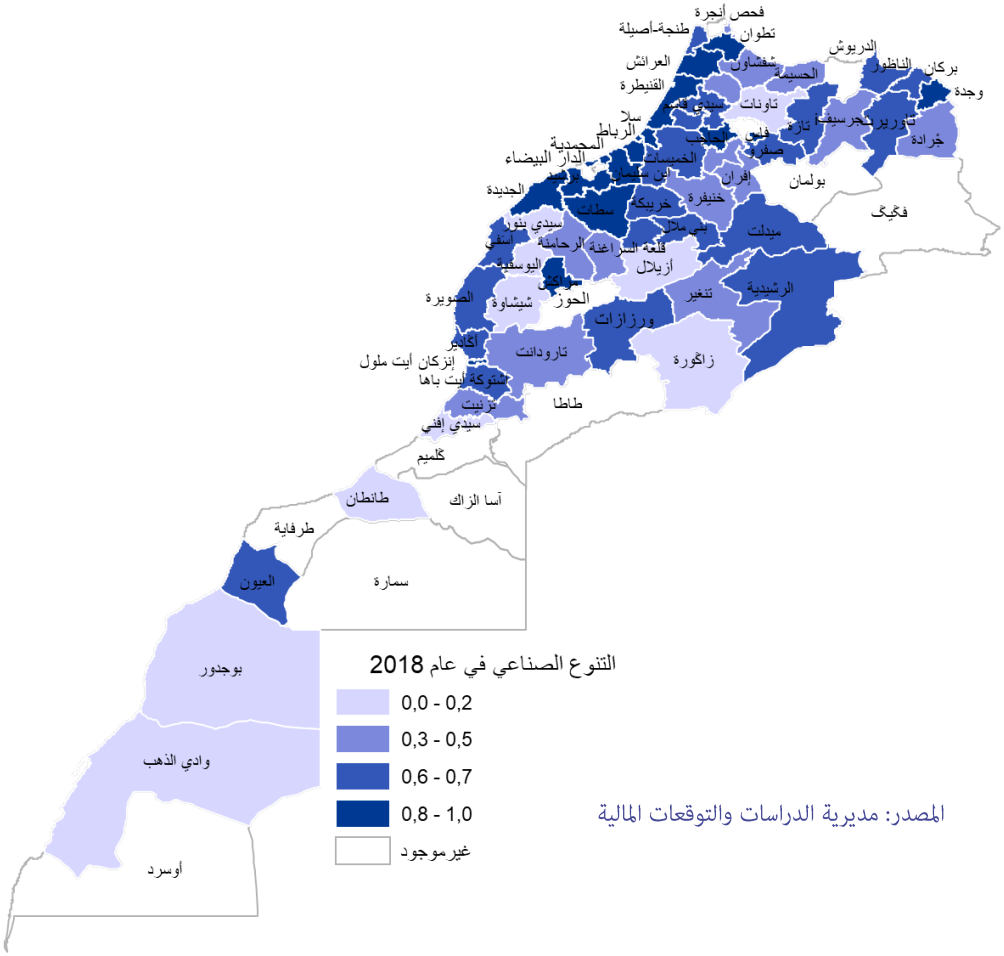

المصدر: مديرية الدراسات والتوقعات المالية

الخريطة 2 : التنوع الصناعي حسب العمالات والأقاليم سنة 2018

[19] تم حسابه من خلال مؤشر الإنتروبيا لنيل (entropie de Neil-1976)، والذي يساوي مجموع الحصص مرجحة بلوغاريتم هذه الحصص.

المجالات الترابية التي تحتوي على مناطق صناعية تسجل أكبر عدد من المقاولات المحدثة

يَتوفر المغرب على 149 منطقة صناعية بمساحة إجمالية تبلغ 12.112 هكتارا. وتحتل عمالة الدار البيضاء صدارة الترتيب بـما مجموعه 5 مناطق صناعية، بمساحة إجمالية تبلغ 1.494 هكتارا، يليها إقليم فحص أنجرة (مساحة 984 هكتارا ومنطقتين صناعيتين)، وعمالة مراكش (6 مناطق صناعية و934 هكتارا)، وعمالة طنجة-أصيلة (5 مناطق صناعية و752 هكتارا)، ثم إقليم القنيطرة (5 مناطق صناعية و694 هكتارا)، وإقليم النواصر (8 مناطق صناعية و678 هكتارا)، وإقليم الجديدة (3 مناطق صناعية و622 هكتار)، وأخيرا إقليم إنزكان أيت ملول (3 مناطق صناعية و595 هكتارا).

الفصل الثالث : الرهانات والتحديات الكبرى

إذا كان المغرب قد أحرز تقدما هاما على مسار التحول الهيكلي لاقتصاده وتعزيز صموده في مواجهة مختلف الصدمات، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة. ويبقى تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية إحدى الأولويات الحاسمة لبلادنا. كما أصبحت القضايا المرتبطة بتدبير الماء وتسريع الانتقال الطاقي تكتسي أهمية بالغة وجوهرية ضمن المشاريع الاستراتيجية للبلاد.

1.3. من أجل رأسمال بشري معزز وأكثر تأهيلا للمستقبل

يعتبر تعزيز الرأسمال البشري وجعله أكثر تأهيلا للمستقبل أحد ركائز التحول المنشود الذي يطمح له النموذج التنموي الجديد. وفي هذا الصدد، فقد تم جعل تنمية الرأسمال البشري كأولوية محورية بالبرنامج الحكومي.

وهكذا، تم بذل مجهودات كبيرة لتحسين التنمية البشرية وتعزيز التماسك الاجتماعي، حيث تم اعتماد برامج اجتماعية طموحة، لا سيما لفائدة الطبقات الهشة والفقيرة، مع إعطاء اهتمام خاص للمناطق المعزولة. وقد ساهمت هذه المبادرات في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، لاسيما النساء والشباب. ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الإيجابية في مجالات مهمة كالشغل والتعليم والصحة والولوج إلى البنيات التحتية الأساسية.

ومن هذا المنطلق، ستواصل السلطات الحكومية تنفيذ المشاريع المهيكلة الكبرى وتسريع وتيرة تقدمها، لاسيما المشروع الملكي الخاص بتعميم الحماية الاجتماعية، والإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، وكذا تكريس العدالة الترابية من خلال تعزيز الجهوية.

1.1.3. التربية والتكوين : رافعة أساسية لتأهيل وتقوية الرأسمال البشري

تعتبر خارطة طريق إصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026 مشروعا استراتيجيا يندرج ضمن المسلسل الإصلاحي للمنظومة التربوية في المغرب. وترتكز خارطة الطريق هذه على المرجعيات الاستراتيجية المتوسطة والطويلة المدى التي تجسدها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح (2015-2030)، وعلى النموذج التنموي الجديد، وكذلك على البرنامج الحكومي الذي يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتعلق بإلزامية التعليم وضمان التعلم وتعزيز الانفتاح.

تحسين معدلات التمدرس ومحو الأمية

تم تسجيل تقدم ملحوظ، على مدى العقدين الماضيين، في تعميم الولوج إلى التعليم الابتدائي وتقليص التفاوتات المتعلقة بالتمدرس بين الوسطين الحضري والقروي وبين الإناث والذكور. ومع ذلك، لا تزال منظومة التعليم بالمغرب تواجه مجموعة من التحديات، لا سيما تلك المتعلقة بضعف جودة التعلم والمردودية العامة للمنظومة التعليمية.

وهكذا، بلغ معدل تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و5 سنوات 76,2% خلال الموسم الدراسي 2023/2022 مقابل 72,5% في 2022/2021 بارتفاع بلغ 3,7 نقطة. ويعزى هذا التطور، إلى حد كبير، إلى توسيع العرض المدرسي، خاصة بالوسط القروي، بفضل دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية واعتماد التسيير المفوض كآلية لتعميم تعليم أولي ذي جودة.

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، عرفت نسبة التمدرس ارتفاعا ملحوظا ما بين 2000-2001 و2022-2023، منتقلة من 84,6% إلى 100% على المستوى الوطني.

وعلى مستوى السلكين الإعدادي والثانوي، بلغت هذه النسبة على التوالي 100% و76,9% سنة 2022-2023 مقابل 60,3% و37,2% سنة 2000-2001. كما بلغت هذه النسبة بالوسط القروي، على التوالي، 92,7% و54,1%، ويعود ذلك بشكل كبير إلى مواصلة التلاميذ المنحدرين من الوسط القروي لدراستهم بالمجال الحضري والمستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي.

وبخصوص الهدر المدرسي للسنة الدراسية 2021-2022، بلغ عدد المنقطعين عن الدراسة بالسلك الابتدائي 76.233 تلميذا و183.893 بالسلك الإعدادي الثانوي و74.538 بالسلك الثانوي التأهيلي، علما أن الحصة الكبرى تم تسجيلها بالسلك الإعدادي (55%).

وبخصوص محو الأمية لدى الساكنة التي يبلغ عمرها أو يفوق 15 سنة، سجل هذا المؤشر تحسنا واضحا بالمغرب، حيث انتقل معدل تعلم القراءة والكتابة من 52,3% سنة 2004 إلى 67,3% سنة2022[20]. ويفسر هذا التحسن إلى حد كبير بالزيادة في عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية. وقد استفاد سنة 2020 ما يقارب 1,2 مليون شخص من برامج محاربة الأمية، غالبيتهم من النساء (86%) وأكثر من نصف المستفيدين يقطنون بالوسط القروي (57%).

الدعم الاجتماعي للتمدرس

ساهم تعزيز الدعم الاجتماعي للتمدرس بشكل كبير في تحسين مؤشرات الأداء. وفي هذا السياق، تم توسيع شبكة المطاعم المدرسية والداخليات بالإضافة إلى تزايد عدد المستفيدين سنويا. فخلال السنة الدراسية 2022/2023، استفاد حوالي 1.270.078 تلميذا من الوجبات المدرسية، منهم 94% بالوسط القروي. كما استفاد 126.116 تلميذا من خدمات الداخليات، مما يمثل تطورا إيجابيا بنسبة 9,4% مقارنة بالسنة الدراسية 2021/2022.

وبخصوص النقل المدرسي، بلغ عدد المستفيدين 530.748 تلميذا سنة 2022/2023، منهم 82% بالوسط القروي، مسجلا ارتفاعا بنسبة 19,9% مقارنة بالسنة الدراسية 2021/2022. وفيما يتعلق بالمبادرة الملكية "مليون محفظة"، بلغ عدد المستفيدين من هذه المبادرة 4.401.328 تلميذا، منهم 2.775.960 ينحدرون من الوسط القروي، بزيادة قدرها 4,4% مقارنة بالموسم 2021/ 2022.

ولدعم تعميم التعليم ومحاربة الهدر المدرسي، استفاد من برنامج "تيسير" 2.313.189 تلميذا من التحويلات المالية في الموسم الدراسي 2022-2023 مقابل 756.774 للموسم 2012-2013، أي بزيادة بلغت 10,7%. وحسب الأسر المستفيدة، ارتفع هذا العدد من 493.133 إلى 1.571.302 أسرة خلال نفس الفترة، أي بتحسن قدره 2,27 مرة.

وتهدف خارطة الطريق الجديدة 2022-2026، والتي تندرج في إطار استمرارية مسلسل إصلاح المنظومة التعليمية بالمغرب، إلى خفض نسبة الهدر المدرسي بمقدار الثلث في أفق 2026 وتجويد المكتسبات والتعلمات المدرسية من خلال الرفع من معدل تمكن المتعلمين من الكفايات الأساسية إلى 70% بدل المعدل الحالي 30% وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح داخل المدارس من خلال مضاعفة عدد المستفيدين من الأنشطة الموازية للتمدرس.

التكوين المهني: رافعة استراتيجية لدعم التنافسية الاقتصادية وسبيل واعد للإدماج المهني للشباب

يكتسي التكوين المهني أهمية قصوى سواء بالنسبة للإدماج الاجتماعي والمهني للشباب أو لمواكبة الاستراتيجيات والسياسات القطاعية، من خلال تلبية احتياجات القطاعات المعنية من المهارات واليد العاملة المؤهلة، مما يمكن من الرفع من القدرة التنافسية للمغرب ودعم جاذبيته.

وقد تم تعزيز القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني الأساسي، خلال السنوات الأخيرة، عبر إحداث 38 مؤسسة جديدة. وبذلك ارتفع عدد المقاعد البيداغوجية من 362.357 مقعدا في الموسم 2021-2022 إلى 405.221 مقعدا في 2022-2023. وسيوفر

[20] المرأة المغربية في أرقام، 2023، المندوبية السامية للتخطيط.

عرض التكوين الأساسي للموسم 2023-2024 طاقة استيعابية تبلغ 410.000 مقعدا[21] بيداغوجيا بفضل إحداث 16 مؤسسة جديدة. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات 18 وحدة خلال الدخول المدرسي 2023-2024، من ضمنها 3 مدن للمهن والكفاءات تم افتتاحها مؤخرا.

كما ارتفع عدد المتدربين بالتكوين المهني التأهيلي ليصل إلى 216.187 متدربا في الموسم 2022-2023 مقابل 160.646 متدربا في 2021-2022.

وفي نفس الإطار، استفاد من برامج التكوين المهني بالتعلم 43.500 متدربا خلال موسم 2023-2024 مقابل 20.289 متدربا في 2022-2023.

كما تم إطلاق 37 تخصصا جديدا يتمتع بإمكانات عالية للادماج في سوق الشغل وتحيين عرض التكوين المهني، خاصة في قطاعات التجارة والتدبير والتكنولوجيا الرقمية والسياحة والفندقة والمطاعم والبناء والاشغال العمومية والهندسة الميكانيكية والكهربائية.

وتماشيا مع خارطة الطريق الجديدة المتعلقة بتطوير التكوين المهني، وبعد الشروع في تشغيل ثلاث "مدن للمهن والكفاءات" تهم جهات سوس-ماسة والشرق والعيون-الساقية الحمراء، تميزت سنة 2023 بتدشين المشروع الرابع "لمدن المهن والكفاءات" لجهة الرباط-سلا-القنيطرة.

ويهم عرض التكوين لمدينة المهن والكفاءات الرباط-سلا-القنيطرة، 8 قطاعات مهن، منها 4 قطاعات جديدة، تم اختيارها لملاءمة خصوصيات النسيج الاقتصادي الجهوي. ويتعلق الأمر بعرض متنوع موجه نحو المهن الجديدة. وتهم أبرز هذه المهن قطاعات: الرقمنة والذكاء الاصطناعي (22 شعبة) والصحة (15 شعبة) والفلاحة (14 شعبة) والسياحة والفندقة (13 شعبة) والتجارة والتسيير (13 شعبة) والصناعة (11 شعبة) والصناعة الغذائية (11 شعبة) والخدمات الموجهة للفرد والمجتمع (6 شعب).

2.1.3. التعليم العالي والبحث العلمي : الانجازات والتقدم المحرز

يجسد تنفيذ المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI 2030) أولويات البرنامج الحكومي لتنمية الرأسمال البشري وإدماج المغرب ضمن مجتمع المعرفة. وفي هذا السياق، عرفت نسبة التمدرس بالتعليم العالي للفئة العمرية من 18 إلى 22 سنة تحسنا ملحوظا بنحو 3 نقط، منتقلة من 42,8% سنة 2020-2021 إلى 45,7% سنة 2022/2021. كما بلغ العدد الإجمالي للطلبة بسلك التعليم العالي العمومي 1,3 مليون طالب سنة 2022-2023 مقابل 1,17 مليون طالب سنة 2021-2022.

وبلغ عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي 302.050 طالبا سنة 2022-2023، بزيادة قدرها 3,7% مقارنة بالسنة الماضية. وقد رافق هذا التحول زيادة في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية بلغت 19.825 مقعدا (+11.148 مقعدا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح و+8.677 مقعدا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود) بين 2021-2022 و2022-2023.

وفيما يخص دعم الخدمات الاجتماعية، استفاد 421.000 طالبا من المنحة الجامعية سنة 2022-2023 مقابل 385.000 سنة 2021-2022، كما بلغت الطاقة الاستيعابية الاجمالية للأحياء الجامعية 53.653 سريرا سنة 2022-2023 (منها 63% للإناث) مقابل 51.630 سريرا سنة 2021-2022. وفي نفس الإطار، عرف عدد الطلبة المستفيدين من التغطية الصحية تحسنا مهما. وبلغ عدد الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية 15 مليون وجبة مقابل 10 ملايين سنة 2022.

[21] تتعلق هذه المعطيات الخاصة بالمقاعد البيداغوجية الخاصة بالعرض التكويني الموفر من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ولا تأخذ بعين الاعتبار مقاعد التكوين الخاصة بالمؤسسات التابعة للقطاعات التكوينية ومؤسسات التدبير المفوض وكذا مؤسسات التكوين المهني للقطاع الخاص.

وبالموازاة مع ذلك، شرعت الحكومة في تنزيل التدابير التي تهدف إلى ترسيخ نموذج جديد للجامعة المغربية والتميز الأكاديمي والعلمي ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الجامعية 2023-2024. كما صادق مجلس الحكومة في 24 يوليوز 2023، على الأحكام الجديدة المنصوص عليها في المرسوم رقم 2.23.668 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 غشت 2023 المتعلق بتحديد اختصاص المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية والمطابقة.

وتروم هذه الإجراءات كذلك إلى تنزيل هيكلة بيداغوجية جديدة تخص مستويات الاجازة والماستر، ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية تتعلق بالسلوك والكفاءة اللغوية والمهارات العرضانية (المهارات الذاتية والحياتية).

وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق النظام الجديد لسلك الدكتوراه انطلاقاً من السنة الجامعية 2023-2024، من أجل تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، مصحوبين بشواهد إضافية تستجيب للمعايير الدولية، كتلك المتعلقة بالمهارات اللغوية والرقمية.

3.1.3. مواصلة ورش إصلاح قطاع الصحة

تطور أهم المؤشرات الصحية

ساهم تعميم التغطية الصحية سنة 2022، والذي مكن من إدماج المستفيدين وذوي الحقوق من نظام راميد في نظام "التغطية الصحية الإجبارية-التضامن" منذ فاتح دجنبر 2022، في إعطاء دفعة قوية لتسريع الإصلاح الجذري لقطاع الصحة بالمغرب. وسيمكن هذا الإصلاح من رفع التحديات الحالية والمستقبلية لقطاع الصحة والاستجابة بشكل فعال لحاجيات السكان من خدمات صحية ذات جودة وموزعة بشكل عادل.

عرض صحي في تطور مستمر لسد الحاجيات الناتجة عن تعميم التغطية الصحية

يواصل عرض الموارد البشرية الصحية تطوره منذ سنة 2000، خصوصا فيما يتعلق بعدد الأطباء والأطر الطبية.

فحسب بيانات الخريطة الصحية المتعلقة بعرض العلاجات لسنة 2022، تصل نسبة التأطير الطبي إلى 1.313 شخص لكل طبيب مسجلة ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع السنة الفارطة (1.356 شخصا لكل طبيب)، مواصلا بذلك تطورها الإيجابي بتحقيقها تحسنا منتظما منذ سنة 2000 (2.308 شخص لكل طبيب).

ويعزى هذا التطور الإيجابي إلى الارتفاع المستمر في عدد الأطباء بنسبة بلغت 3,7% كمعدل سنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2022. ويجب دعم هذا التطور لسد الحاجيات الحالية والمستقبلية للقطاع والمرشحة للارتفاع خاصة مع تعميم التغطية الصحية.

إلا أنه، رغم ارتفاع عدد الأطباء المزاولين بالقطاع الخاص مقارنة بنظرائهم بالقطاع العام، يلاحظ في السنوات الأخيرة تقلصا كبيرا في الفارق بينهما. فحسب بيانات الخريطة الصحية لسنة 2022، بلغ عدد أطباء القطاع العام 14.359 طبيبا سنة 2022 مقابل 14.533 طبيبا بالقطاع الخاص بفارق 174 مقابل 1.303 سنة 2021[22].

وبصفة عامة، يحتاج قطاع الصحة إلى دعم موارده البشرية عبر الإسراع في وضع الإجراءات التحفيزية التي يتضمنها الورش الجديد لإصلاح القطاع وتركيز الجهود لتطوير تكوين الأطباء العامين بالنظر لدورهم المحوري في إنجاح هذا الإصلاح.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأطباء الاختصاصيين[23] يفوق حاليا عدد الأطباء العامين سواء في القطاع العام أو الخاص. وقد بلغ عدد الأطباء الاختصاصيين بالقطاع العام والخاص سنة 2022، 10.193 و9.061 على التوالي مقابل 3.569 و5.472 فقط بالنسبة للأطباء العامين.

وسجل عدد الأطر اشبه الطبية المزاولة بالقطاع العام ارتفاعا بنسبة 4,4% سنة 2022 مقارنة مع سنة 2021 و10,5% مقارنة مع سنة 2020 ليصل إلى 37.376 شخص مقابل 35.789 و33.837 سنتي 2021 و2020 على التوالي.

---

[22] بلغ عدد الأطباء المزاولين بالقطاع العام 12.896 سنة 2021 مقابل 14.199 بالنسبة لنظرائهم بالقطاع الخاص.

[23] دون احتساب أطباء الأسنان والصيادلة.

وفيما يخص البنيات التحتية الصحية، واصل عرض العلاجات الصحية الأولية ارتفاعه سنة 2022 حسب بيانات الخريطة الصحية ليصل إلى 2.178 مؤسسة رعاية صحية أولية مقابل 2.126 سنة 2020 (2.112 سنة 2000)، بعد تسجيل انخفاض في فترة ما بعد 2015 نتيجة إغلاق مجموعة من المؤسسات المتوقفة عن العمل.

كما واصل العرض الاستشفائي ارتفاعه ليصل إلى 170 مؤسسة سنة 2022 مقابل 162 سنة 2020 و120 سنة 2000 وبسعة سريرية بلغت 27.401 سرير بالقطاع العمومي وسعة سريرية إجمالية تقدر بنحو 41.960 سرير. وقد مكن تدشين المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة بتاريخ 28 أبريل 2023، من طرف صاحب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من دعم العرض الاستشفائي.

مؤشرات صحة الأم والطفل في تحسن مستمر

مكنت المجهودات المهمة المبذولة في إطار دعم قطاع الصحة ببلادنا من تحقيق انخفاض مهم لوفيات الأمهات والأطفال، وهو ما مكن المغرب من الوفاء بالتزاماته في إطار تحقيق أهداف الألفية للتنمية وتعزيز حظوظه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وسجل معدل وفيات الأمهات انخفاضا بنسبة 35% خلال الفترة 2010-2018، لينتقل من 112 إلى 72,6 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية على الصعيد الوطني نتيجة التحسن المستمر في مؤشرات تتبع الحمل والتكفل بالولادة.

كما سجلت مؤشرات وفيات الأطفال انخفاضا مهما لتصل إلى 18 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال أقل من سنة واحدة و22,16 حالة وفاة لكل 1.000 ولادة حية بالنسبة للأطفال دون سن الخامسة خلال سنة 2018 مقابل 36,6 و45,8 لكل 1.000 ولادة حية على التوالي سنة 1997، أي بمعدل انخفاض يقدر بحوالي 50,8% و51,6% خلال هذه الفترة. وبالنسبة لوفيات حديثي الولادة، فقد انخفضت بمعدل بلغ 31,2%، لتصل إلى 1,53 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2018.

تمويل الصحة: استمرار ارتفاع الميزانية المخصصة لدعم قطاع الصحة

تضاعف الغلاف المالي المخصص لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية بأكثر من أربع مرات خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، منتقلا من 6,2 مليار درهم سنة 2005 ليصل إلى 28,1 مليار درهم سنة 2023، مما مكن من رفع حصتها من الميزانية العامة من 5,4% إلى 7,5% سنة 2023.

ويبين تحليل النفقات الصحية هيمنة النفقات المباشرة للأسر والتي بلغت 45,6% من مجموع النفقات الصحية، حسب معطيات الحسابات الوطنية للصحة لسنة 2018. ومن المنتظر أن تنخفض هذه النسبة بشكل ملموس مع تفعيل تعميم التغطية الصحية وما يواكبه من تحسين في ولوج الساكنة للخدمات الصحية.

تسريع إصلاح قطاع الصحة

مواصلة تفعيل ورش إصلاح قطاع الصحة لضمان نجاح تعميم التغطية الصحية

يعد إصلاح قطاع الصحة وتأهيله من خلال تفعيل القانون الإطار 06-22 المتعلق بإصلاح قطاع الصحة عنصرا أساسيا لنجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية في مجال تعميم التغطية الصحية.

وفي إطار تفعيل هذا الإصلاح، تم العمل على إخراج مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بهيئات الحكامة وتثمين الموارد البشرية. ونخص بالذكر، القانون رقم 09-22 الصادر بظهير رقم 1.23.51 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بمهن الصحة والذي تنص مواده على وضع نظام محفز للتعويضات لمهني الصحة، والقانون رقم 08-22 الصادر بالظهير رقم 1.23.50 بتاريخ 28 يونيو 2023 والمتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية ومشروع القانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة الذي هو في طور المصادقة في البرلمان.

وفيما يتعلق بالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، فقد صدر على التوالي القانونين المتعلقين بإحداثهما بموجب الظهير رقم 1.23.54 والظهير رقم 1.23.55 بتاريخ 12 يوليوز 2023.

- **دعم حقوق وحماية مهنيي الصحة**

يعزز مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية الحماية القانونية لمهنيي الصحة باعتبار أن كل تهديد أو اعتداء يطالهم يعد تهديدا أو اعتداء على المرفق الصحي وإضرارا مباشرا به. كما يتمتع مهنيو الصحة بالحماية من الأمراض والمخاطر المهنية التي يمكن أن يتعرضوا لها خلال مزاولة مهامهم.

ويرسخ هذا القانون أيضا إلزامية المشاركة في دورات التكوين المستمر ويعتمد نظاما جديدا للتشغيل بموجب عقود تؤدي إلى ترسيم المتعاقد.

كما يضع نظاما جديدا للأجور محفزا، يشمل جزءا ثابتا (المرتب والتعويضات) وجزءا متغيرا على أساس المهام المهنية المنجزة مع تحديد الالتزامات الملقاة على عاتق مهنيي الصحة. ويحدد القانون أيضا أوقات عمل مهنيي الصحة لضمان استمرارية المرفق العمومي ويضمن حركية على نطاق واسع للعاملين بقطاع الصحة. بالإضافة إلى ذلك، يضع هذا المشروع نظاما يسمح لمهنيي القطاع العام في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بإنجاز بعض المهام في القطاع الخاص.

- **إحداث الهيئة العليا للصحة من أجل حكامة أفضل للنظام الصحي**

وفي إطار دعم حكامة النظام الصحي من أجل تعميم التغطية الصحية وتطبيقا للمادة 32 من القانون الإطار 06-22 لإصلاح المنظومة الصحية، صادق البرلمان على مشروع القانون 07-22 المتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة في 17 يوليوز 2023.

يحدد هذا القانون الاختصاصات والمهام المنوطة لهذه الهيئة والتي تعتبر بمثابة شخص اعتباري من أشخاص القانون العام. وتساهم الهيئة، في مجال اختصاصها، في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي، إلى جانب القيام بمهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص. كما تلعب دورا استشاريا، بإبداء رأيها في السياسات العمومية في مجال الصحة. وفي مجال اختصاصها، تقوم الهيئة باقتراح مشاريع قوانين تشريعية وتنظيمية إضافة إلى اقتراح الإجراءات اللازم اتخاذها للوقاية من كل خطر يهدد السكان.

- **إحداث المجموعات الصحية الترابية من أجل حكامة أفضل للنظام الصحي على المستوى الترابي**

يهدف القانون رقم 08-22 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية الذي صادق عليه البرلمان في 17 يوليوز 2023، إلى معالجة الإكراهات والمعيقات التي تشوب عرض العلاجات على الصعيد الترابي مع تنزيل إصلاح قطاع الصحة في الشق المتعلق بالحكامة.

ويستحضر هذا القانون الخيارات الاستراتيجية التي تضمنها التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، لاسيما الاقتراح المتعلق بدمج المركز الاستشفائي الجامعي وجميع الوحدات الاستشفائية الجهوية في مؤسسة عمومية واحدة مستقلة تتكلف بالعلاجات الاستشفائية والتكوين والبحث العلمي وذلك من أجل تنسيق أمثل للعرض العمومي فيما يخص العلاجات على المستوى الجهوي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجموعات الصحية الترابية تعتبر مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي.

4.1.3. مواصلة مسار تعميم الحماية الاجتماعية

شهدت سنة 2022 تحقيق إنجازات مهمة في إطار تفعيل تعميم الحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بتعميم التغطية الصحية والذي يعد مرحلة أولية نحو تحقيق هذا المسار.

وهكذا، ارتفع عدد المستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض ليشمل مختلف الفئات المهنية مع إصدار 26 مرسوما تطبيقيا يخصهم.

ووفقا للقانون 09-21 المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، تم إدماج الفئة المستفيدة من نظام راميد في نظام التأمين الإجباري عن المرض في نهاية دجنبر 2022 وذلك في إطار آلية التضامن AMO-TADAMON.

تعميم التأمين الإجباري عن المرض: نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة

في غضون سنة واحدة، تضاعف العدد الإجمالي للمستفيدين من التأمين الإجباري عن المرض الذي يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 3 مرات، منتقلا من 7,8 مليون شخص سنة 2020 إلى أكثر من 23,2 مليون شخص عند نهاية يونيو 2023، بفضل إدماج 3,6 مليون من العمال غير الأجراء وذوي الحقوق إضافة إلى 9,7 مليون مستفيد (مؤمنون وذوي الحقوق) في إطار آلية التضامن AMO-TADAMON.

وللاستجابة للارتفاع الكبير لعدد الأشخاص المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يدبره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تمت إعادة هيكلة التنظيم الداخلي للصندوق والنظام المعلوماتي وتوسيع شبكته من خلال بناء وكالات جديدة وعقد شراكات مع مؤسسات تقدم خدمات الدفع من أجل معالجة الملفات والاشتراكات.

وهكذا، تم إحداث 92 وكالة جديدة من بينها 45 وكالة متنقلة إضافة إلى 2.006 نقطة اتصال مع المؤسسات التي تقدم خدمات الدفع لتسلم الملفات و6.677 نقطة اتصال لتسجيل العمال غير الأجراء. كما عمل الصندوق على تحسين جودة المعلومات والحفاظ على التوازن المالي للنظام.

وفي المجال التشريعي والتنظيمي، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات من أجل تفعيل التغطية الصحية. ويتعلق الأمر على الخصوص بتعديل القانون 65-00 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية حتى تأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون 09-22 الخاص بالحماية الاجتماعية في شقه المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض إضافة إلى المراسيم التطبيقية ذات الصلة (مرسوم 2.22.797 بتاريخ 29 نونبر 2022 لتطبيق القانون 65-00 المتعلق بالتأمين الإجباري عن المرض للأشخاص غير القادرين على أداء الاشتراكات).

ومن جهة أخرى، صادق البرلمان على مشروع القانون 60-22 المتعلق بنظام التأمين الإجباري عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على أداء الاشتراكات والذين لا يزاولون أي نشاط سواء كانوا مأجورين أو غير مأجورين. ويحدد هذا القانون الفئة المؤهلة للاستفادة من هذا النظام وهم الأشخاص الذين ثبتت قدرتهم على تحمل واجبات الاشتراك شريطة ألا يكونوا خاضعين لأي نظام آخر للتأمين الإجباري عن المرض. ويتم تحديد القدرة على تحمل واجبات الاشتراك استنادا إلى منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي الجاري بها العمل.

تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر: المحطة الثانية نحو تعميم الحماية الاجتماعية

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية عملت الحكومة على وضع كل الأسس الضرورية لتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر. ويشكل هذا البرنامج المحطة الثانية في إطار مسلسل تعميم الحماية الاجتماعية والذي سيدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2023. كما يشمل هذا البرنامج الأسر التي لا تستفيد من الإعانات العائلية حاليا ويهدف إلى منح المستفيدين حسب الحالة:

- إعانات لفائدة الأسر التي لديها أطفال في سن التمدرس. ويأخذ بعين الاعتبار هذا البرنامج البعد المتعلق بالإعاقة من خلال منح علاوة لفائدة الأطفال ذوي إعاقة؛
- إعانات الولادة لصالح الأطفال حديثي الولادة؛
- تحويلات مالية جزافية لفائدة الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

تحسين آليات الاستهداف: ضمانة لنجاح تعميم الحماية الاجتماعية

بينت توالي الأزمات وتعددها عن ضرورة التوفر على نظام وطني فعال للتعرف ولاستهداف الساكنة المستفيدة من البرامج الاجتماعية.

ويتطلب وضع هذا النظام تطوير منظومة تعتمد على ثلاث ركائز تتمثل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد والوكالة الوطنية للسجلات.

ويمكن نظام السجل الوطني للسكان من التعرف على جميع الأشخاص المقيمين بالمغرب وتتبع وضعيتهم، في حين يمثل السجل الاجتماعي الموحد نظاما معلوماتيا وطنيا يخول لبرامج الدعم الاجتماعي تحديد أهلية الأسر للاستفادة من هذه البرامج طبقا لمعايير اجتماعية واقتصادية موضوعية. ويبقى التسجيل في هذا السجل مشروطا بالتسجيل القبلي في السجل الوطني للسكان.

ويتم تسجيل الأسر في السجل الاجتماعي الموحد من لدن الشخص المصرح باسم الأسرة مما يسمح بتنقيط الأسر بناء على معطياتها الاجتماعية والاقتصادية القابلة للقياس كحجم الأسرة والنفقات السنوية من ماء وكهرباء وسلع.

يحدد كل برنامج عتبة تأهل الأسر للاستفادة من البرنامج. ويخول لجميع الأسر التي تتوفر على مؤشر سوسيو اقتصادي تحت هذه العتبة الاستفادة من برامج الدعم. وهكذا، فإن السجل الاجتماعي الموحد، وإن كان مفتوحا للجميع سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين بالمغرب، لا يخول لهم بالضرورة الولوج إلى برامج الدعم الاجتماعي.

وسيساهم تعميم السجل الاجتماعي الموحد في تحسين ظروف عيش الساكنة خاصة بالحد من الفقر والفوارق الاجتماعية، وتشجيع العمل اللائق، وتحسين الرأسمال البشري واستعادة ثقة الأسر، مما سيؤثر إيجابا على الاستهلاك والتشغيل.

تمويل إصلاح الحماية الاجتماعية

يرتكز تمويل إصلاح الحماية الاجتماعية على نظام الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على المساهمة في التمويل ونظام التغطية التضامنية غير قائم على الاشتراك بالنسبة للأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. ويتم تمويل نظام الاشتراك عبر المساهمة المهنية الموحدة بالنسبة لفئات العمال غير الأجراء الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة وبالدفع المباشر للاشتراكات للمؤسسة المكلفة بتدبير نظام التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة لفئات العمال غير الأجراء الذين لا يخضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة.

وستمكن الميزانية المتوقعة لتمويل الحماية الاجتماعية من تغطية النفقات المتعلقة ببرنامج AMO-TADAMON وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر والذي سيدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2023. وسيتحمل صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي هذه النفقات.

5.1.3. مبادرات وتدابير متعددة لدعم سوق الشغل الذي يواجه تحديات كبرى

تعتبر قضية التشغيل والإدماج في سوق الشغل من أولويات الحكومة. وقد اتخذت العديد من الإجراءات لتحسين محتوى النمو الاقتصادي من الشغل وإنعاش سوق الشغل وتحسين قابلية التشغيل ومحاربة البطالة، مع إعطاء اهتمام خاص لفئة الشباب والنساء قصد تسهيل ادماجهم بسوق الشغل.

ومع ذلك، لا تزال هناك قيود هيكلية كبيرة، تتفاقم بشكل خاص بسبب آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 والظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، وتؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل.

ضرورة تعزيز إحداث فرص الشغل

سجل سوق الشغل خلال سنة 2020 خسارة غير مسبوقة في مناصب الشغل، نتيجة تداعيات الأزمة الصحية المرتبطة بكوفيد-19 وكذلك توالي سنوات الجفاف (فقدان 432.000 منصب شغل، خاصة في القطاع الفلاحي).

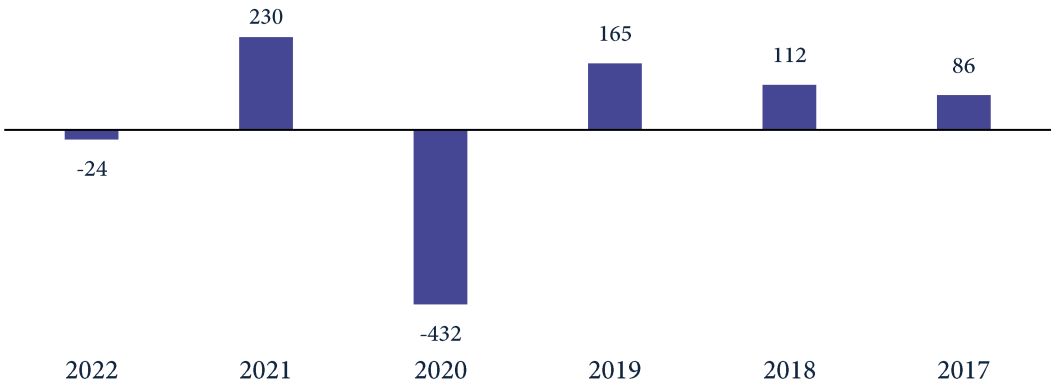

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 39 : تطور صافي مناصب الشغل المحدثة (بالألاف).

وحسب المعطيات الحديثة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط، لا يزال سوق الشغل على المستوى الوطني يعاني من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 ومن محصول فلاحي غير مشجع، مما انعكس سلبا على فرص الشغل المحدثة. وعلى الرغم من أن استعادة النمو الاقتصادي خلال سنة 2021 قد مكن من إحداث 230.000 منصب شغل، إلا أن الاقتصاد الوطني فقد 24.000 منصب شغل سنة 2022، نتيجة فقدان 174.000 منصب شغل بالعالم القروي وإحداث 150.000 منصب شغل بالوسط الحضري.

ويظل قطاع الخدمات أهم مصدر لفرص الشغل، وذلك بـنحو 164.000 منصب محدث متبوعا بقطاع الصناعة بما فيه الصناعة التقليدية بحوالي 28.000 منصب. وفي المقابل، فقد قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري 215.000 منصب شغل وقطاع البناء والأشغال العمومية 1.000 منصب شغل.

وسجل عدد العاطلون عن العمل انخفاضا بلغ 66.000 شخص على المستوى الوطني، ليصل بذلك العدد الإجمالي للعاطلين عن العمل 1.442.000 شخص. ويرجع هذا التغيير إلى انخفاض عدد العاطلين عن العمل بالوسط الحضري بحوالي 70.000 مقابل ارتفاعه بالوسط القروي بنحو 4.000 شخص.

ونتيجة لذلك، عرف معدل البطالة تراجعا مهما، منتقلا ما بين 2021 و2022 من 12,3% إلى 11,8% على المستوى الوطني. كما انخفض معدل البطالة بالوسط الحضري منتقلا من 16,9% إلى 15,8% مقابل ارتفاعه بالوسط القروي من 5% إلى 5,2% خلال نفس الفترة. وبالمقابل، يظل معدل البطالة مرتفعا لدى فئة الشباب (بين 15 و24 سنة) بـنسبة 32,7% ولدى حاملي الشهادات بنحو 18,6% والنساء بـنحو 17,2%.

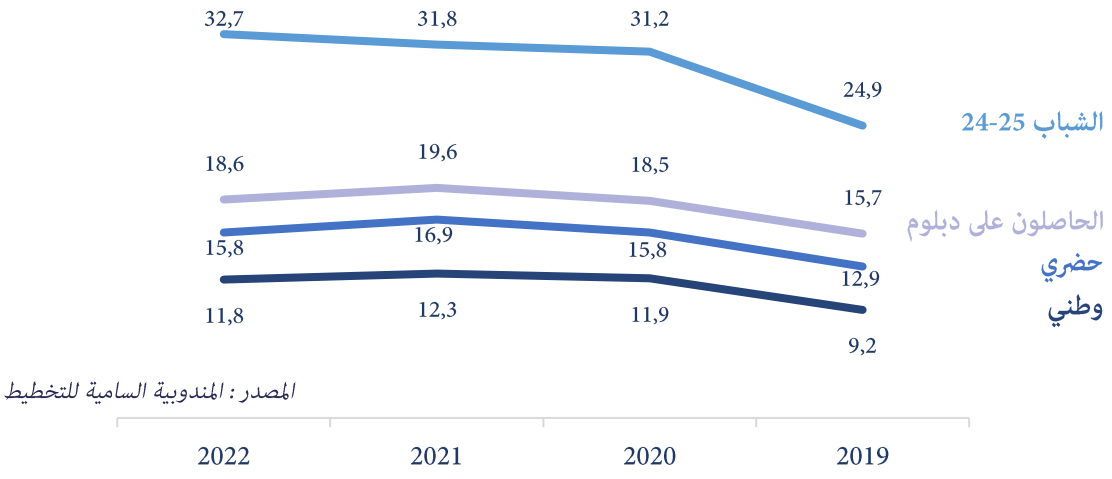

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

مبيان 40 : تطور معدل البطالة (%)

مبادرات نشيطة لتعزيز إدماج فئة الساكنة في سن التشغيل

تظل مواكبة الباحثين عن الشغل والحاملين للمشاريع وتيسير إدماجهم في سوق الشغل من أهم أهداف البرامج النشيطة للتشغيل سواء على المستوى الوطني أو الجهوي. ومن بين المبادرات الجديدة التي أطلقتها الحكومة في هذا الاتجاه، نخص بالذكر برنامج أوراش وبرنامج فرصة وبرنامج انطلاقة، من أجل تلبية متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة ودعم خلق فرص الشغل.

البرامج النشيطة للتشغيل

واصلت السلطات العمومية العمل بالبرامج النشيطة لإنعاش الشغل، وعلى الخصوص برنامج "إدماج" وبرنامج "تأهيل" وبرنامج "تحفيز". وتهدف هذه البرامج إلى تعزيز الولوج للشغل بالقطاع الخاص وإنعاش الشغل المأجور لدى الباحثين عن الشغل، وكذا تحسين قابلية التشغيل. وقد سجلت هذه البرامج نتائج مهمة إلى غاية شهر يوليوز 2023، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مكن برنامج "إدماج"، الذي يتضمن عقود تكوين-إدماج تهدف إلى تشجيع المقاولات على التوظيف، من إدماج 72.319 باحث عن العمل؛
- ساهم برنامج "تحفيز" في إدماج 10.474 باحث عن العمل، أي بزيارة قدرها 3% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022. وللإشارة، فإن هذا البرنامج يهدف إلى إنعاش الشغل لدى المقاولات والجمعيات والتعاونيات التي تم إنشاؤها حديثا، حيث استفاد من هذا البرنامج 4.095 مقاولة؛
- استفاد من برنامج "تأهيل" الذي يهدف إلى تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن عمل والحاصلين على شهادات، حوالي 10.548 شخصا، أي بارتفاع بلغ 28% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022.

برنامج أوراش: حصيلة واعدة للمرحلة الأولى

عرفت حصيلة النسخة الأولى لبرنامج أوراش لسنة 2022 تسجيل ما يقارب 104.000 مستفيد من البرنامج، 30% منهم نساء، و30.000 مستفيد من أصل 100.000 تلقوا دورة تكوينية تؤهلهم للولوج لسوق الشغل. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتعبئة 2,25 مليار درهم لفائدة برنامج "أوراش"، من خلال قانون المالية لسنة 2023، مع هدف إجمالي يتمثل في خلق 250.000 منصب شغل عند متم سنة 2023 من خلال الأوراش العمومية الكبرى والصغرى. وللإشارة، فإن هذا البرنامج يتكون من الأوراش العامة المؤقتة وأوراش دعم الإدماج الدائم.

برنامج انطلاقة

تم إعداد برنامج "انطلاقة" بتوجيهات ملكية سامية منذ فبراير 2022 بغية دعم وتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة والشباب حاملي الشهادات وكذا المقاولين الشباب وأصحاب المقاولات المصدرة والمقاولات الصغيرة جدا. ويمنح هذا البرنامج تمويلا يصل إلى حدود 1,2 مليون درهم وبسعر فائدة لا يتجاوز 2% "لضمان انطلاق" و1,75% دون احتساب الرسوم "لضمان انطلاق المستثمر القروي".

وقد تجاوزت القروض الممنوحة في إطار هذا البرنامج مبلغ 6 مليارات درهم، مما سمح بتوزيع 44.700 قرض لفائدة 28.700 مستفيد. وبالتالي، يلعب برنامج "انطلاقة" دورا أساسيا في تشجيع ريادة الأعمال وتوفير فرص التمويل للمقاولين الشباب والمقولات الصغيرة.

وبخصوص فعالية البرنامج، تم تحقيق نتائج مهمة تماشيا مع الأهداف المسطرة عند إطلاق البرنامج، حيث يتوقع أن يصل عدد المستفيدين 13.500 مستفيد كل سنة، كما تم تجاوز الانتظارات فيما يخص عدد فرص الشغل المحدثة، المتمثلة في 27.000 مستفيد المتوقعة سنويا. ويوضح هذا النجاح فعالية برنامج انطلاقة في تعزيز ريادة الأعمال وتحفيز خلق فرص الشغل.

برنامج فرصة: حصيلة إيجابية سنة 2022

يهدف برنامج "فرصة" إلى دعم وتشجيع المبادرات الفردية لحاملي المشاريع، مع احترام تام لمبدأ الإنصاف لجميع المواطنين المهتمين بإنشاء المقاولة وتطوير المشاريع المبتكرة. ويتعلق الأمر ببرنامج طموح ومبتكر لفائدة الأشخاص المقيمين أو المغاربة المقيمين بالخارج البالغين أكثر من 18 سنة والحاملين لأفكار أو مشاريع مقاولاتية أو المقاولين الذاتيين أو المؤسسين لمقاولات لا يزيد عمرها عن 3 سنوات.

ومن المهم التأكيد على أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة يمثلون 65% من المستفيدين من البرنامج في نسخته الأولى لسنة 2022. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من أن 10% فقط من الطلبات قدمتها النساء، إلا أنهن يمثلن 20% من المستفيدين من البرنامج، وهو ما يعكس اتجاها إيجابيا نحو زيادة إدماج المرأة في ريادة الأعمال.

وإلى حدود الآن، تم تقييم 15.000 من ملفات حاملي المشاريع من طرف لجنة الانتقاء، حيث تم اختيار 12.000 مرشح للاستفادة من مرحلة التكوين، من بينهم 8.600 يستفيدون حاليا من التكوين و4.600 في مرحلة التتبع و1.200 مشروع قيد الدراسة من قبل لجنة التمويل. وتظهر هذه الإحصائيات مدى قوة الجذب والأثر الإيجابي لبرنامج "فرصة" في تشجيع ريادة الأعمال ودعم حاملي المشاريع في المغرب.

➢ **الحوار الاجتماعي**

وفقا للبرنامج الحكومي 2021-2026، تعهدت الحكومة بإرساء حوار اجتماعي متواصل وذي مصداقية مع شركائها الاجتماعيين، تماشيا مع الرؤية الملكية النيرة المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي، لتعزيز السلم الاجتماعي وللتداول بشأن القضايا الاجتماعية الرئيسية، وذلك بغية التوصل إلى حلول متفق بشأنها.

وفي هذا الإطار، وقعت الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الأكثر تمثيلية، في نهاية أبريل 2022، على اتفاق اجتماعي وميثاق وطني حول الحوار الاجتماعي. ويتضمن هذا الاتفاق اتخاذ تدابير رئيسية تهم دعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، وتدابير أخرى تهم تشجيع التشغيل وتقوية الحوار الاجتماعي بالمغرب. وفي إطار هذه الاتفاقية، تقترح الحكومة تحمل النفقات اللازمة لتقليص تكلفة أجور المستخدمين المنزليين. ويهدف هذا الإجراء إلى تشجيع النساء على ولوج سوق الشغل وتعزيز نشاطهن الاقتصادي.

وفي نفس السياق، تتعهد الحكومة بإنهاء مشاريع إصلاح ممارسة الحق في الإضراب وكذلك بعض أحكام قانون الشغل والقانون المتعلق بالنقابات المهنية. كما صادقت الأطراف الثلاثة، المتمثلة في الحكومة وأرباب العمل والمركزيات النقابية، على الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي لتعزيز العمل النقابي في المغرب.

وسيتم وضع آليات المواكبة لإضفاء الطابع المؤسساتي على الحوار الاجتماعي. ويتعلق الأمر بإحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي، والذي سيكون مسؤولاً عن ضمان المراقبة الاجتماعية، وإعداد المؤشرات، ورصد المعطيات وتحيينها، فضلاً عن التنسيق أثناء إعداد التقرير السنوي حول المناخ الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم إحداث أكاديمية التكوين في مجال التشغيل ومناخ الأعمال من أجل تعزيز قدرات الفاعلين في مجال الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي وكذا الآليات البديلة لحل النزاعات وتدبيرها والوساطة الاجتماعية.

ولتنفيذ الإجراءات السالفة الذكر، تبنت الحكومة في مجلسها المنعقد بفاتح شتنبر 2022، مسودة النصوص التنظيمية المتعلقة بذلك. وقد نُشرت هذه النصوص في الجريدة الرسمية. ويتعلق الأمر برفع الحد الأدنى للأجور (SMIG) والحد الأدنى للأجور بالقطاع الفلاحي (SMAG) ورفع حصة الترقي في الدرجة لفائدة الموظفين من 33% إلى 36%. وتبرهن هذه الإجراءات الملموسة على التزام الحكومة بتحسين ظروف العمل وتعزيز التشغيل في المغرب.

وتجدر الإشارة إلى أنه تمت المصادقة على مشروع مرسوم يتعلق بزيادة 5% في SMIG وSMAG من طرف الحكومة في 21 شتنبر 2023. وبذلك، سترتفع قيمة SMIG من 2.970 إلى 3.120 درهم اعتبارا من فاتح شتنبر 2023. وتعتبر هذه الزيادة الثانية من نوعها تماشيا مع التزامات الحكومة بالحوار الاجتماعي لـ 30 أبريل 2022.

2.3. رفع تحدي الأمن الطاقي والمائي للبلاد

1.2.3. الانتقال الطاقي في المملكة: طموحات استباقية وتحديات ملحة

يظل المغرب على غرار باقي الدول التي تفتقر إلى الموارد الطاقية الأحفورية، يعاني من آثار أزمة الطاقة العالمية. وقد أدى هذا السياق الصعب والمحفوف بكثير من التقلبات إلى وضع مسألة الطاقة ضمن أهم الأولويات الاستراتيجية للبلاد من خلال التركيز على أربعة اتجاهات رئيسية: 1) تعزيز السيادة في مجال الطاقة من خلال تسريع التطوير المكثف للطاقات المتجددة؛ 2) تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في خضم بروز البعد البيئي كعامل أساسي للتنافسية؛ 3) إلزامية مواجهة الحواجز التجارية

والتعريفية الجديدة المرتبطة بالمناخ مثل "آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل ضريبة الكربون الحدودية"، 4) التزام الدولة بتأكيد ريادتها في مجال المناخ والمساهمة في الجهود العالمية للحد من الانبعاثات[24].

الطاقات المتجددة: توجيهات ملكية سامية بطموحات جديدة...

نظرا للأولوية التي يكتسيها تغيير النموذج الطاقي الوطني، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، توجيهاته السامية، خلال اجتماع العمل المنعقد يوم 22 نونبر 2022، من أجل تسريع وتيرة مشاريع تطوير الطاقات المتجددة، خاصة الشمسية والريحية، وذلك بهدف تعزيز السيادة الطاقية للبلاد، وخفض تكاليف الطاقة وتعزيز مكانة المغرب في الاقتصاد الخالي من الكربون في العقود القادمة.

وفي هذا الإطار، بلغت القدرة الكهربائية ذات المصدر المتجدد 4500 ميغاواط نهاية شتنبر2023، وهو ما يمثل ما يزيد عن 40% من الطاقة الكهربائية المنتجة. وبالنظر إلى المشاريع الجاري تنفيذها أو المبرمجة، من المتوقع تحقيق هدف 52% قبل حلول سنة 2027 عوض سنة 2030 المحددة مسبقا. وتجدر الإشارة إلى أن محفظة مشاريع تنمية الطاقات المتجددة التي ستنفذها الوكالة المغربية للطاقة المستدامة خلال الفترة 2023-2027 تضم إنجاز قدرة إضافية تبلغ 3.648 ميغاواط، منها 2.625 ميغاواط من مشاريع الطاقة الشمسية و1.503 ميغاواط من مشاريع الطاقة الريحية.

... مدعومة بإصلاحات قانونية ومؤسساتية مهيكلة

ومن أجل مواكبة هذه الدينامية الطموحة واستكمال الإطار القانوني والمؤسساتي[25] لقطاع الطاقة الكهربائية في بلادنا، تم اعتماد مجموعة من النصوص القانونية الأساسية، بما في ذلك على وجه الخصوص المرسوم رقم 772-15-2 المتعلق بالولوج إلى الشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط، والقرار الوزاري المشترك رقم 3851-21 لوزير الداخلية ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المؤرخ في 6 يناير 2022 والذي يحدد كميات الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر متجددة الممكن استغلالها ثم دمجها في الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط خلال الفترة 2022-2032.

كما تميز السياق التشريعي، سنة 2023، بإدخال قانونين جديدين يعززان تنمية قطاع الطاقة المتجددة وتعزيز جاذبيته لفائدة المستثمرين. ويهدف القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية إلى إرساء آلية قوية لتنظيم نشاط الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، بغض النظر عن طبيعة الشبكة ومستوى الجهد وقدرة المنشآت المستخدمة. ومن جهته، يهدف القانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، إلى تطوير مشاريع الطاقة المتجددة من قبل القطاع الخاص، واعتماد حلول تمكن من تعزيز مردودية مشاريع الطاقة المتجددة ومرونة النظام الكهربائي.

وفي نفس السياق، فإن نشر القرار رقم 2138.22 سنة 2022 المتعلق بتحديد المناطق المعدة لاستقبال مواقع تنمية مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية انطلاقا من مصادر الطاقة الشمسية، يمثل خطوة مهمة في تسريع عملية تطوير الطاقات المتجددة في المغرب.

تطوير الهيدروجين الأخضر: إمكانات قوية يجب استغلالها

يعتبر قطاع الهيدروجين الأخضر من الأولويات الاستراتيجية للبلاد لتطوير الطاقة النظيفة واقتصاد خال من الكربون. وتشهد العديد من الدراسات على الإمكانيات الكبرى التي يتمتع بها المغرب في مجال إنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر بفضل موارده المتجددة الهامة، والبنيات التحتية من الموانئ، وارتباطه بأوروبا عبر خط أنابيب مع إسبانيا... وفي هذا الإطار، أصدر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية خلال اجتماع العمل المنعقد في 22 نونبر 2022 من أجل القيام، في أقرب الآجال، بإعداد "عرض المغرب" ذو طابع عملي وتحفيزي يشمل مجموع سلسلة القيمة لقطاع الهيدروجين الأخضر في المغرب. وينبغي أن يشمل هذا العرض، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي والمؤسساتي، مخططا للبنى التحتية الضرورية. ويهدف المغرب، من

---

[24] ولتحقيق هذه الغاية، تم سنة 2022 إطلاق مسلسل اعداد الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون لأفق 2050.

[25] نذكر على وجه الخصوص القانون 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، والقانون 09-57 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والقانون 15-48 المتعلق بتنظيم قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء...

خلال هذا العرض التنافسي، إلى دعم تموقعه خلال السنوات المقبلة، كرائد على المستوى الجهوي والعالمي في إنتاج وتصدير هذا المورد للطاقة النظيفة.

الإطار : المكتب الشريف للفوسفاط كقاطرة لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر و مشتقاته

تطمح مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط إلى أن تصبح رائدة في إنشاء قاعدة صناعية لإنتاج الهيدروجين والجزيئات الخضراء. ويبقى برنامج الاستثمار الجديد لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، بقيمة 130 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027، واعدا للغاية، حيث يهدف إلى بلوغ سقف إنتاج مليون طن من الأمونيا الخضراء سنة 2027 بالمركب الأخضر المزمع إنشاؤه جنوب طرفاية. وسيتم تزويده بالطاقة من خلال محطة شمسية وريحية بقدرة إجمالية في حدود 3,8 جيغاواط. ومن المتوقع رفع مستوى الإنتاج ليصل إلى 3 ملايين طن في أفق 2032.

ويهدف برنامج استثمار المجموعة هذا إلى إنجاز قدرات مهمة في مجال الطاقة المتجددة، بإجمالي 5 جيغاواط من الطاقة النظيفة في أفق 2027، مع هدف 13 جيغاواط سنة 2032. ولهذا الغرض، أحدث المكتب الشريف للفوسفاط شركته الفرعية *"OCP Green Energy SA"* سنة 2022 لتطوير وتنفيذ أنشطة إنتاج الطاقة المتجددة للمجموعة.

وسيتم دعم هذا المشروع بمصنع لإنتاج أجهزة التحليل الكهربائي، مما سيمكن من ضمان الاندماج الصناعي المحلي في هذه السلسة الجديدة للقيمة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تزويد المنشآت الصناعية من خلال محطة تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية تناهز 60 مليون متر مكعب والتي ستساهم أيضا في تلبية الاحتياجات الجهوية من الماء.

2.2.3. نحو ملاءمة أفضل للسياسة المائية مع السياق المناخي الصعب لبلادنا

يعاني المغرب بشكل متزايد من آثار التغيرات المناخية، وذلك نظرا لشدة تأثره بالأخطار المناخية، مما يؤدي إلى إجهاد مائي هيكلي. وبالرغم من أن الجهود المبذولة من طرف بلادنا قد ساهمت في تعزيز أسس الأمن المائي، وذلك من خلال الرفع من نسبة ولوج الساكنة للماء الشروب إلى 100% بالوسط الحضري ونحو 98,5% بالوسط القروي، فإن توالي فترات الجفاف وتزايد حدتها أدى إلى انخفاض تدريجي في الموارد المائية. ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت بلادنا تدابير استراتيجية للتكيف مع الظروف المناخية الجديدة. وتشمل هذه التدابير إجراءات تهدف إلى زيادة سعة السدود، والاستثمار بكثافة في تحلية المياه، وكذا تشجيع استعمال التقنيات المقتصدة لماء السقي وتطوير مشاريع هيكلية للربط بين الأحواض المائية ذات فائض مائي وأخرى ذات خصاص مائي.

وتندرج هذه التدابير في إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027)، والذي يهدف إلى ضمان التزود بالماء والأمن المائي على المدى المتوسط والبعيد. كما تعمل بلادنا على تعديل المخطط الوطني للماء حتى يتسنى الأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي للموارد المائية تحت تأثير التغيرات المناخية. وبالموازاة مع ذلك، تبدل مجهودات لغرض تحسين حكامة قطاع الماء والتي تكتسي أهمية استراتيجية بالنسبة للقطاع.

تحديات كبرى لضمان الأمن المائي بالمغرب

تتسم الوضعية المائية للمغرب بالندرة المتزايدة للموارد المائية بفعل موقعه الجغرافي بمنطقة ذات مناخ جاف إلى شبه جاف[26]. ويعتبر المغرب من بين البلدان ذات أعلى المستويات من حيث الخصاص المائي على الصعيد العالمي، حيث تقترب موارد المياه المتاحة من عتبة النقص المطلق البالغة 500 متر مكعب للفرد سنويا. وقد انخفضت حصة الفرد الواحد من الموارد المائية المتجددة بالمغرب، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1960 و2020، لتنتقل من 2.560 إلى ما يقارب 620 متر مكعب سنويا للفرد، مما جعل بلادنا في وضعية إجهاد مائي هيكلي (بأقل من عتبة 1.000 متر مكعب). وتنضاف إلى ذلك، التفاوتات الهامة بخصوص التوزيع المجالي للموارد المائية حيث تتراوح بين 100 و 1.000 متر مكعب للفرد حسب المناطق.

[26] خلال سنة 2022، لم تتعد الواردات المائية ببلادنا 1,38 مليار متر مكعب وهو ما شكل عجزا مائيا بنسبة 85% مقارنة بالإمدادات السنوية العادية. وشهد المغرب أكبر عجز في هطول الأمطار خلال الفترة 2018-2022 التي اتسمت بجفاف شديد نتج عنه انخفاض في الواردات الإجمالية للمياه إلى ما يقارب 17 مليار متر مكعب. وتعتبر هذه الكمية الأدنى على مدار خمس سنوات متتالية في تاريخ المغرب (المصدر: عرض رئيس الحكومة أمام البرلمان، دجنبر 2022).

وتتفاقم ندرة المياه بالبلاد بسبب عدة عوامل، أبرزها النمو الديمغرافي، وتلوث المياه، وتوحل السدود، وضعف ترشيد استعمال الموارد المائية[27]، وكذا الاستغلال المفرط للمياه الجوفية والقصور الحاصل في حكامة قطاع الماء مما يشكل عائقا أمام إرساء تدبير أكثر فعالية من حيث تخصيص الموارد المائية لمختلف الاستعمالات.

ولمواجهة هذا الوضع المائي الصعب، تم إطلاق عملية استباقية لتعديل السياسة المائية بالمغرب وذلك من أجل التكيف بنجاعة مع تزايد حدة إكراهات السياق المناخي. وهكذا تم تعزيز وتسريع وتيرة تفعيل تدابير استراتيجية هامة من شأنها تحسين مناعة بلادنا في مواجهة الصدمات المناخية والحفاظ على أمنها المائي على المدى البعيد.

إنجازات مهمة بخصوص تكييف سياسة الماء مع إكراهات الوضع المناخي بالمغرب

لمواجهة التحديات التي تفرضها ندرة الموارد المائية، عمد المغرب إلى اعتماد تدابير استراتيجية مندمجة في إطار مخططات وبرامج على المدى البعيد. وتشمل هذه المخططات، على وجه الخصوص، مشروع المخطط الوطني للماء (2020-2050) باستثمار إجمالي يقدر بنحو 383 مليار درهم، وكذا البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي (2020-2027) والذي تم الرفع من حجم استثماراته الإجمالية إلى ما يقارب 143 مليار درهم مقارنة بالاستثمارات الأولية التي حددت في 115 مليار درهم. وتهم التدابير المتخذة في إطار هذه المخططات، على وجه الخصوص، تحسين العرض المائي وتدبير الطلب على الماء، وكذا تحسين حكامة القطاع.

وفيما يتعلق بتعزيز العرض المائي ببلادنا، تمت برمجة مشاريع للزيادة في سعة السدود، حيث تتجاوز حاليا 19,9 مليار متر مكعب وذلك بفضل السدود الكبرى المنشأة التي يصل تعدادها 153 سدا كبيرا، مما سيمكن من الرفع من هذه السعة لبلوغ نحو 24 مليار متر مكعب بحلول سنة 2030. ولمعالجة إشكالية التفاوتات المجالية بخصوص توزيع المدخرات المائية والتساقطات، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم في غشت 2023 الشروع في التشغيل التدريجي للشطر المستعجل من مشروع الربط المائي بين حوضي سبو وأبي رقراق. ومن المرتقب أن يمكن هذا المشروع الضخم الذي تطلب تعبئة استثمارات إجمالية تقدر بنحو 6 ملايير درهم لإنجاز 66,5 كيلومتر من القنوات، من تحويل ما بين 300 و400 مليون متر مكعب سنويا بين الحوضين.

ومن أجل تنويع مصادر التزود بالماء والاستفادة من الفرص المتاحة بفضل انخفاض كلفة إنتاج المياه غير التقليدية، اتجه المغرب نحو توسيع طاقته الإنتاجية فيما يخص تحلية مياه البحر. وهكذا، تتوفر بلادنا على 11 محطة لتحلية المياه بسعة تناهز 186,58 مليون متر مكعب في السنة. ويهدف البرنامج الخاص بتحلية مياه البحر المعتمد في إطار البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب والسقي الذي يوجد في المراحل النهائية لإعداده، إلى الرفع من الطاقة الإنتاجية إلى حوالي 1,4 مليار متر مكعب في السنة. وبالموازاة مع ذلك، تمثل إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة مصدرا هاما للموارد المائية والتي يجب تعزيز استعمالها. وفي هذا السياق، يطمح المغرب للاستثمار في معالجة المياه العادمة لبلوغ هدف انتاج مايقارب 573 مليون متر مكعب في أفق 2040.

وفيما يتعلق بتدبير الطلب على الماء، فقد تم تحقيق إنجازات هامة، بالأخص في مجال اقتصاد الماء. وهكذا، عرفت المساحات المجهزة بتقنيات السقي المقتصدة في الماء ارتفاعا ملحوظا، إذ انتقلت من 160 ألف هكتار (أي ما يعادل 10% من المساحة المسقية) قبل إنجاز مخطط المغرب الأخضر، إلى 750 ألف هكتار سنة 2022 (أي 47% من المساحة المسقية). ومن المرتقب تعزيز هذه المجهودات في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" التي تهدف إلى بلوغ مساحة تقدر بمليون هكتار مجهزة بتقنيات السقي الموضعي بحلول سنة 2030، أي ما يمثل حوالي 60% من المساحات المسقية على الصعيد الوطني.

ومن جهة أخرى، تبذل جهود كبيرة لإرساء تدبير مستدام للموارد المائية، خصوصا فيما يتعلق بموارد المياه الجوفية، وذلك من خلال مقاربة مبنية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وسيمكن هذا التدبير الذي يتم في إطار تعاقدي، من خفض استعمال هذه الموارد إلى النصف بحلول سنة 2030 بغية تحقيق التوازن بحلول سنة 2050.

كما تشمل التدابير الأخرى التي تهدف إلى تعزيز الاستعمال الرشيد للموارد المائية تحسين النجاعة المائية وذلك من خلال الحد من هدر المياه على مستوى شبكات إنتاج وتوزيع الماء الشروب. وفي هذا السياق، يتجلى الهدف في تحسين مردودية شبكات التوزيع لبلوغ نسبة 80% سنة 2030 و85% في أفق 2040.

[27] هدر المياه بنسب كبيرة يمكن أن تبلغ 40% على مستوى قنوات السقي.

الفصل الرابع : تعزيز رافعات التحول وقطاعات الدعم

1.4. التحول الرقمي كرافعة أساسية للنمو الاقتصادي

يعتبر التحول الرقمي أداة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص الشغل، وتعزيز الابتكار، وتحسين القدرة التنافسية للبلاد. ولذلك، قام المغرب بصياغة عدة استراتيجيات (خطة المغرب الرقمي 2013، 2020، ...) لدعم تطوير القطاع الرقمي، بما في ذلك الاستثمار في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع ريادة الأعمال، ودعم التكوين وتعزيز المهارات الرقمية لتلبية الطلب المتزايد لسوق الشغل في قطاع التكنولوجيا الرقمية، حيث يقوم المغرب بتكوين أكثر من 11.000 شخص مؤهل سنويا بتوظيف عدة وسائل: الجامعات ومدارس المهندسين ومعاهد تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، التي تقدم برامج تكوينية أولية في المجال الرقمي، والمؤسسات غير الأكاديمية (مدرسة 1337، ومدرسة يوكود، ...) التي تقدم برامج إعادة تأهيل المهارات، والأكاديمية الرقمية التي تقدم دورات تكوينية عن بعد في المجال الرقمي.

وإلى جانب ذلك، قام المغرب خلال السنوات الأخيرة بإعداد العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بالجوانب الأساسية للتكنولوجيا الرقمية، ولا سيما حماية المعطيات (القانون رقم 09-08)، والأمن السيبراني (القانون رقم 05-20)، والتمويل التشاركي (القانون رقم 15-18)، وبناء الثقة في المعاملات الإلكترونية (القانون رقم 43-20). كما أنشأ المغرب مؤسسات حكومية متخصصة، بما في ذلك، وكالة التنمية الرقمية والقطاع الوزاري للتحول الرقمي. وقد أعد هذا الأخير استراتيجية للتحول الرقمي في أفق 2030 تهدف إلى تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتكييفها مع تحديات الرقمنة من خلال التركيز على المشاريع التي تهدف إلى تسريع وتعزيز الإدماج والاقتصاد الرقمي. وقد ساهم تنفيذ مختلف المبادرات المتخذة في خلق قيمة اقتصادية واجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية، ساهم القطاع في تحفيز فرص الشغل، كما ساهم في خلق ما بين 5% و6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020[28]، شمل بالأساس مساهمة قطاع الاتصالات بحصة 50%. كما تساهم الرقمنة في تنويع الاقتصاد المغربي بخلق فرص جديدة للأعمال والتجارة.

ومن الناحية الاجتماعية، ساهمت التكنولوجيا الرقمية في تعزيز الولوج إلى المعلومات والخدمات العمومية عبر الإنترنت (تطوير 453 خدمة إلكترونية، وإضفاء الطابع اللامادي على إجراءات الإدارات المالية، ورقمنة إجراءات الموانئ والتجارة الخارجية عبر منصة "بورتنيت"،...). بالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز تجهيز الأسر بمعدات إلكترونية بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة الأسر المجهزة بالهواتف الذكية 91,1% سنة 2021 (مقارنة بنسبة 88,3% سنة 2019) فيما تتوفر 68,4% من الأسر على حاسوب و/أو لوحة إلكترونية. كما تحسنت نسبة ولوج المواطنين للإنترنت بمعدل نفاذ بلغ 97,01% متم دجنبر 2022، مما يعادل 35,57 مليون مشترك، من بينهم 33,2 مليون مشترك يستخدمون الإنترنت المتنقل. كما أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي تشكل جزءا من الحياة اليومية للمغاربة مع وجود 22 مليون مستخدم في يناير 2021.

كما شهد ربط الشركات بالإنترنت تعميما شاملا[29] بالنسبة لكل من المقاولات الصغرى والمتوسطة (98% سنة 2019) وكذا المقاولات الكبرى (99,5%)، و تعميمها نسبيا بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا (81%). ومع ذلك، يبقى اعتماد تقنيات المعلومات والاتصالات منخفضا نسبيا داخل المقاولات لاسيما في تدبير العمليات مع الموردين والعملاء والعلاقات مع الإدارات العمومية. ويختلف هذا الاعتماد أيضا حسب القطاع، بمستويات تتجاوز المتوسط الوطني في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الكيماوية والغذائية [37].

كما تطورت التجارة الإلكترونية، لتساهم في تعزيز ولوج المستهلكين المغاربة إلى منتجات وخدمات متنوعة. وبذلك، تم إنجاز 28,1 مليون عملية دفع عبر الإنترنت باستخدام بطاقات بنكية مغربية وأجنبية خلال سنة 2022، بزيادة +35,6% مقارنة بسنة 2021[30]. كما تواصل هذا الارتفاع بنسبة +29,8% في النصف الأول من سنة 2023[31].

---

[28] "التقنيات الجديدة تعزز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المغرب"، مجموعة أكسفورد بيزنس، 2021.

[29] "إدماج تقنيات المعلومات الجديدة على مستوى المقاولات بالمغرب"، المندوبية السامية للتخطيط، 2022.

[30] "أنشطة النقديات بالمغرب إلى حدود 31 دجنبر 2022"، مركز النقديات، مارس 2023.

[31] "أنشطة النقديات بالمغرب إلى حدود 31 مارس 2023"، مركز النقديات، يونيو 2023.

إلى جانب ذلك، يكثف المغرب جهوده في مجال الذكاء الاصطناعي حيث يشهد نموا كبيرا في المغرب خاصة في مجالات معالجة الصور (الرادارات، والكاميرات المثبتة في المدن، وصور الأقمار الصناعية المعتمدة في مجال الزراعة، وتقنية التعرف على الوجه في مطار الرباط-سلا، ...)، وتحويل الكلام إلى نص (تحويل المحتوى الصوتي إلى نص مكتوب) والنص (تلخيص النصوص المكتوبة في بضعة أسطر). ومن أجل تعزيز استثمارات ومشاريع الذكاء الاصطناعي في المغرب، أطلقت وكالة التنمية الرقمية برنامج "الخوارزمي" سنة 2019 حيث خصص له 50 مليون درهم بهدف إيجاد وتطوير حلول تعتمد على الذكاء الاصطناعي لفائدة 11 قطاع اقتصادي، بما في ذلك الفلاحة والسياحة والصحة.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم القطاع الرقمي في تعزيز ريادة الأعمال المبتكرة، من خلال تشجيع إنشاء شركات ناشئة في المجال التكنولوجي وخلق بيئة تنظيمية داعمة لتنميتها من خلال الحاضنات والمسرعات والمبادرات العمومية (الشركة المغربية لتكنولوجيا المعلومات، ومغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة، وصندوق الضمان المركزي، ومغرب المقاولات الناشئة). كما ستعمل مبادرة موروكوتيك، والتي تعتبر علامة تجارية وطنية تم إطلاقها سنة 2022، على تعزيز المنظومة التكنولوجية وترسيخ مكانة المغرب كمنصة رقمية على المستوى الدولي.

وفي سياق المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ضمان تحول رقمي ناجح، تبرز بعض سبل التقدم والتي تشمل على وجه الخصوص:

- *تطوير بنية تحتية رقمية قوية* لتلبية الاحتياجات المتزايدة للربط بالإنترنت وذلك عبر الاستثمار في البنية التحتية ذات الصبيب العالي والعالي جدا الثابت والمتنقل في جميع التراب الوطني بهدف تقليل الفوارق الرقمية الجهوية وضمان الإدماج الرقمي للساكنة المهمشة. ويتعلق الأمر أيضا ببناء القدرات السحابية لإزالة العراقيل المستعصية أمام رقمنة المغرب.
- *تعزيز تكوين الكفاءات الرقمية لتلبية احتياجات سوق الشغل* في القطاع الرقمي من خلال التركيز على المهن الرقمية الواعدة، خاصة الذكاء الاصطناعي والروبوتات المتقدمة، والترميز، وتحليل المعطيات الضخمة، ... ويتعلق الأمر أيضا بإنشاء مبادرات تكوينية في كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات وكذا الأمن على الانترنت لفائدة المواطنين والعاملين بالمقاولات. ومن المهم أيضا دمج التعليم الرقمي في المناهج المدرسية منذ سن مبكرة من خلال برامج تعليم المهارات الأساسية في المعلوماتيات والبرمجة.
- *تعزيز حماية المعطيات والأمن السيبراني* لتعزيز ثقة المستخدمين، وتقليل المخاطر الناجمة عن الهجمات وانتهاكات المعطيات، وحماية الحياة الشخصية للمستخدمين. وبالإضافة إلى الاستراتيجيات والقوانين التي وضعها المغرب في هذا المجال، يبدو مهما تنظيم حملات لمكافحة القرصنة للتحسيس حول هشاشة الأنظمة المعلوماتية وتشجيع المنظمات على وضع تدابير متعلقة بالأمن التقني وهياكل تنظيمية متينة: جدران الحماية، وأنظمة كشف التسلل، وتشفير المعطيات، ...
- *وضع استراتيجية مغربية خاصة بالذكاء الاصطناعي* تهدف إلى استعمال هذه التكنولوجيا في خدمة التنمية الاقتصادية للبلاد. ويجب إعدادها بالتعاون مع القطاع الخاص والجامعات من أجل تحديد خصوصيات وحاجيات المغرب وتبادل المعرفة والممارسات الناجحة والموارد. ويتعلق الأمر أيضا بإنشاء إطار خاص بالتقنين لوضع معايير ومبادئ أخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي.
- *تحفيز روح ريادة الأعمال في المجال الرقمي* وذلك عبر تحسين الحصول على التمويل، والمتعلق خاصة برأسمال الانطلاق ورأسمال المجازفة، وكذلك عبر تبني إصلاح تنظيمي[32] وهيكلة شبكات "بزنيس إينجل " (Business Angel).

[32] من بين الإخفاقات التنظيمية نجد غياب تعريف قانوني للشركة الناشئة، وعدم ملاءمة الأشكال القانونية وجمودها وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالتصفية القضائية.

2.4. الانتقال نحو الاقتصاد الأزرق : فرص يلزم استغلالها وتحديات يجب تجاوزها

تساهم المناطق البحرية والساحلية بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب نظرا لتوفره على شريط ساحلي يمتد على 3.500 كيلومتر وعلى موقع جغرافي متميز بواجهتيه المطلتين على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن منطقة اقتصادية بحرية خالصة تبلغ مساحتها 1,2 مليون كيلومتر مربع وكذا 9 جهات من بين 12 جهة بالمملكة مطلة على الساحل. كما توفر هذه المناطق أيضا فرصا استثمارية مهمة. وبالرغم من ذلك، تتعرض هذه المناطق البحرية والساحلية، والتي تضم العديد من الأنشطة المتنوعة، لضغوطات متزايدة بسبب الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتلوث وتفاقم التغيرات المناخية.

وفي هذا السياق المعقد، الذي يبرز في آن واحد الطابع الاستعجالي لحماية المناطق البحرية والساحلية والحاجة إلى استغلالها للاستفادة منها، أصبح من الضروري ضمان حكامة شاملة وتنسيق تدخلات العديد من الفاعلين في الوسط البحري والساحلي لضمان تنمية منسجمة ومحفزة لجميع القطاعات المعنية، مع الحفاظ على جودة النظم البيئية على المدى البعيد. وفي هذا الإطار، ووفقا لتوجيهات النموذج التنموي الجديد والذي يدعو إلى تحرير الإمكانات الكاملة للاقتصاد الأزرق، تسعى الحكومة المغربية إلى إعداد استراتيجية وطنية للاقتصاد الأزرق تهدف إلى ضمان التنمية المندمجة والمستدامة للمناطق البحرية والساحلية.

مؤهلات هامة لقطاعات الاقتصاد الأزرق في المغرب والتزام قوي لتعبئتها

يشمل الاقتصاد الأزرق جميع الأنشطة المرتبطة بالمناطق الساحلية والبحرية، خاصة منها الصيد البحري والنقل البحري وتربية الأحياء المائية والسياحة الساحلية والأنشطة الترفيهية المائية والتجارة وبناء السفن والصناعة والبحث العلمي. وإلى جانب مساهمتها في الأمن الغذائي وخلق فرص الشغل، تدعم هذه المناطق النمو الاقتصادي وتمكن من الحد من تغيرات المناخ، كما تسهم في رفاهية الساكنة الساحلية. ووفقًا لمنشورات متعددة صادرة عن مختلف المؤسسات الوطنية (مديرية الموانئ والملك العمومي البحري[33]، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، قطاع الصيد البحري...) يمكن تلخيص الفرص القطاعية بالمناطق البحرية والساحلية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق على النحو التالي :

- مؤهلات سياحية بفضل البنى التحتية والقدرة الإيوائية الواعدة،
- مؤهلات مهمة لتربية الأحياء المائية بالنظر إلى المواقع الملائمة المتاحة لهذا النشاط والقدرة الإنتاجية المرتقبة،
- مؤهلات الصيد البحري من حيث إنتاج الأسماك (أكثر من 1,4 مليون طن)، وجلب العملة الصعبة (أكثر من 14 مليار درهم) وخلق فرص الشغل (حوالي 700.000 منصب)،
- مؤهلات معدنية من خلال استغلال الموارد مثل الرمال البحرية والمناجم والمستنقعات المالحة والبحيرات،
- مؤهلات طاقية بما في ذلك الطاقات الخضراء (الطاقة الريحية والطاقة الناتجة عن التيارات البحرية والطاقة الناتجة عن حركة الأمواج...)، واستكشاف وإنتاج المواد الهيدروكربونية، وكذا محطات توليد الكهرباء،
- مؤهلات الموانئ بتواجد موانئ صيد متنوعة خاصة بالتجارة الخارجية وموانئ ذات طابع جهوي أو محلي أو موجهة للترفيه،
- مؤهلات مائية تهم محطات تحلية مياه البحر والأنشطة المختلفة التي تستخدم مياه البحر (التبريد والغسل...)،
- مؤهلات بيئية ترتبط بالتراث البيئي الغني، وتشمل المنظومات البحرية والغابوية والكثبان الرملية والمناطق الرطبة والسهوب والأجراف الساحلية،
- مؤهلات سياحة شاطئية بما مجموعه 298 شاطئًا (بما فيها 186 شاطئًا مراقبا برسم سنة 2021)،
- مؤهلات ترفيهية بحرية تقدم مجموعة متنوعة من الأنشطة الترفيهية المائية بدءا من الإبحار الخفيف إلى رياضة التجديف والتزلج المائي،
- مؤهلات ثقافية تشمل التراث المادي والغير المادي للمواقع التاريخية، فضلا عن التراث الأثري.

[33] أصدرت مديرية الموانئ والملك العمومي البحري برسم سنة 2017 أطلسا يضم 11 نوع من المؤهلات البحرية والساحلية.

وإدراكا منه بأهمية هذه المناطق البحرية والساحلية، قام المغرب بوضع العديد من الاستراتيجيات القطاعية التي تهم مجموعة من القطاعات مثل قطاع الموانئ والصيد البحري والسياحة والماء والغابات والتنمية المستدامة. وينضاف إلى ذلك مشاريع ومخططات أخرى على الصعيد الوطني أو الجهوي تدعم مقاربة متعددة القطاعات ولا سيما المخطط الوطني للساحل، والتصاميم الجهوية للساحل، ومخطط رصد جودة مياه الاستحمام وكذا المخطط الاستعجالي الوطني لمكافحة التلوث البحري الطارئ. وبالموازاة مع ذلك، انخرط المغرب بقوة كفاعل في مختلف الاتفاقيات الدولية والمبادرات ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق[34].

نحو استراتيجية مندمجة للاقتصاد الأزرق تستجيب لتحديات ومؤهلات القطاع

تستلزم الازدواجية المطروحة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة الملحة لحماية البيئة اعتماد حكامة مندمجة ومتناسقة خاصة بالمناطق البحرية والساحلية. ويتوخى من هذا النظام الجديد للحكامة، بصفته قائما على مفهوم الاقتصاد الأزرق، أن يشمل مبادئ ترشيد استعمال الموارد والوسائل العمومية، وإرساء مقاربة التفويض والمنهجية التشاركية بدءا من المستويات الدنيا لاتخاذ القرار، وتعبئة الذكاء الجماعي، واعتماد مقاربة التدخل على أسس علمية، وأخذ الأقليات بعين الاعتبار، فضلا عن سيادة العدالة والقيم.

وفي هذا الصدد، تعتزم الحكومة المغربية تنفيذ برنامج وطني جديد للاقتصاد الأزرق لتحقيق تنمية مستدامة للمناطق البحرية والساحلية وذلك من خلال ضمان تنسيق مؤسساتي عمودي وأفقي أفضل بين القطاعات المعنية. ويرتكز هذا البرنامج الحكومي على ثلاثة محاور : (1) الأمن الغذائي الوطني؛ (2) التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل؛ (3) حماية الموارد الطبيعية واستغلالها المستدام .ويبلغ إجمالي تمويل هذا البرنامج والممتد على خمس سنوات 438,9 مليون دولار.

بالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع توجيهات النموذج التنموي الجديد، يشمل هذا البرنامج الحكومي دعم مقاربة التكتلات الساحلية كآلية لتسهيل تجميع والتقائية السياسات الجهوية، مع دعم تطوير استراتيجية الاقتصاد الأزرق. كما تجدر الإشارة إلى أنه تم مؤخراً خلق لجنة بين وزارية لتنمية الاقتصاد الأزرق وضعت تحت رئاسة رئيس الحكومة. وتتجلى المهام الرئيسية لهذه اللجنة في الإشراف على عملية البناء التشاركي للاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأزرق، من خلال اعتماد مقاربة تشاركية واستشارية تشمل جميع الجهات الفاعلة من المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والقطاع المالي الوطني والجماعات المحلية والمجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث العلمي.

3.4. قطاع النقل واللوجستيك: تعزيز المكتسبات وتدارك أوجه القصور

تلعب البنيات التحتية للنقل واللوجستيك دورا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج الترابي. وقد كثف المغرب خلال العقدين الأخيرين جهوده من أجل تعزيز ولوجيته من خلال إنشاء وصيانة بنيات تحتية تشمل الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والموانئ والمناطق اللوجستيكية. وتهدف هذه الجهود إلى تعزيز قدرته التنافسية وجاذبيته على المستويين الوطني والجهوي مما مكن من تحقيق إنجازات مهمة نلخصها كالتالي:

---

[34] وتتعلق هذه الاتفاقيات والمبادرات على وجه الخصوص بما يلي:

- الالتزامات بتنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة في سياق أجندة 2030؛
- التدبير المتكامل للمناطق الساحلية (GIZC) التي تم إطلاقه سنة 2005 على صعيد البحر الأبيض المتوسط؛
- مبادرة الحزام الأزرق (BBI) التي أطلقتها المملكة المغربية سنة 2016 في إطار أجندة عمل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطار بشأن تغير المناخ؛
- مبادرة WESTMED للتنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق التابعة لاتحاد غرب البحر الأبيض المتوسط؛
- عشرية الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030) والتي يعتبر المغرب ضمنها عضوا مؤسسا في التحالف؛
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لمونتيغو باي والتي تمنح الدول الساحلية الحق في توسيع جرفها القاري إلى ما يفوق 200 ميل بحري (يقوم المغرب حاليا بتنفيذ الإجراء الخاص بتمديد الجرف القاري وهو أمر ذو أهمية استراتيجية، لأنه سيوسع نطاق الاختصاص القضائي للبلاد)؛
- بروتوكول ناغويا المتعلق بالولوج إلى الموارد الجينية.

- *ربط جيد بين الجهات عبر الشبكة الطرقية وجب توطيده:* عرفت هذه الشبكة تطورا كبيرا ليبلغ طولها 59.400 كلم، تضم 1800 كلم من الطرق السيارة و1670 كلم من الطرق السريعة، فيما ارتفع إجمالي الطرق المعبدة إلى 79% سنة 2021 مقابل 56% سنة 2000. وجدير بالذكر أن شبكة الطرق تمثل 90% من نقل الأشخاص و75% من نقل البضائع.
- *إمكانات قوية للنقل السككي:* تمتد الشبكة الحالية على مسافة 2295 كلم، منها 200 كلم من الخط الفائق السرعة. ولقد عرف القطاع انتعاشا مهما تمثل في زيادة نقل المسافرين من 30,9 مليون مسافر سنة 2010 إلى 45,9 مليونا سنة 2022 (منهم 4,2 مليون عبر الخط الفائق السرعة[35]).
- *تطور متواصل للربط الجوي للمغرب:* تتكون شبكة المطارات المغربية من 25 مطارا، منها 19 مطار دولي، موزعة على مختلف جهات المملكة. سجلت هذه المطارات رواجا تجاريا بلغ 25,1 مليون مسافر خلال 2019[36]، عوض 6,9 مليونا سنة 1999 (أي بزيادة سنوية قدرها +6,7%). ويعد هذا التطور نتيجة للجهود المبذولة لمواءمة المطارات الوطنية مع المعايير الدولية في مجال الأمن والسلامة والجودة، وكذا لزيادة سعة استقبالها حيث بلغت 37 مليون مسافر سنة 2019 عوض 12 مليون مسافر سنة 2003.

ومن المرجح أن تستمر هذه الدينامية على المدى المتوسط والطويل، وذلك بعد التوقيع على عقد برنامج (2023-2037) بين الحكومة[37] وشركة الخطوط الملكية المغربية من أجل تعزيز مكانة المغرب عالميا وقاريا فيما يتعلق بالنقل والربط الجويين، وكذا مواكبة طموحه لبلوغ 65 مليون مسافر في أفق 2037، بمساهمة قدرها 50% للشركة الوطنية. كما سيتم العمل من أجل الارتقاء بمطار محمد الخامس ليصنف من بين الثلاثة مطارات الرائدة إفريقيا.

- *تحسن ملحوظ في الربط البحري:* تلعب البنيات التحتية للموانئ دورا حاسما في الاقتصاد الوطني نظرا لاستقطابها معظم المبادلات التجارية الخارجية للمغرب. ولقد ارتفع الرواج التجاري البحري من 49,5 مليون طن سنة 1999 إلى 70,8 مليون طن سنة 2009، ليصل إلى 193,1 مليون طن سنة 2022، أي بنسب زيادة بلغت +44% و+173% خلال فترتي 1999-2009 و2010-2022 على التوالي. ويعزى هذا التطور المهم إلى حد كبير لمجمع ميناء طنجة المتوسط[38]، الذي عزز مكانة المغرب كمنصة بحرية ولوجستيكية جهويا وقاريا، إذ ارتقى من المركز 80 سنة 2006 إلى المركز 19 سنة 2022[39].
- *انخراط الجهات في هذه الدينامية على المستوى الترابي:* تتضمن عدة برامج التنمية الجهوية مشاريع متعلقة بقطاع النقل بما يتلاءم مع اختصاصاتها الذاتية والمشتركة. فعلى سبيل المثال، خصصت جهة الدار البيضاء-سطات أكثر من 18 مليار درهم لمشاريع التنقل، منها 11 مليار درهم لتنمية الربط السككي داخل الجهة، و5 مليارات درهم لتعزيز الشبكة الطرقية للجهة. وفيما يتعلق بجهة الرباط-سلا-القنيطرة يشمل برنامجها للتنمية الجهوية 2022-2027، والذي يوجد قيد المصادقة، إنجاز مشاريع تهم تعزيز ربط الجهة، وتشمل توسيع شبكة الترامواي والحافلات وتحسين الطرق القروية المصنفة وغير المصنفة.

وقد حقق المغرب خلال العقدين الأخيرين تقدما مهما على مستوى البنيات التحتية للنقل واللوجستيك، مما يستوجب تعزيزه عن طريق تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف القطاع لجعلها تستجيب لتطلعات الأطراف المعنية، وكذا لتصبح قادرة على رفع التحديات الكبرى التي تفرضها التحولات الدولية العميقة. وفي هذا السياق، حددت وزارة النقل واللوجستيك أولويات وتوجهات استراتيجية جديدة في إطار خارطة الطريق، والتي تتمحور حول أربع ركائز استراتيجية:

---

[35] تجرى حاليا الدراسة القبلية للمشروع ودراسة الترتيبات المالية المتعلقة بتوسيع شبكة الخط فائق السرعة.

[36] ارتفع الرواج التجاري الجوي بعد أزمة الجائحة إلى 20,6 مليون مسافر سنة 2022، أي بنسبة استرجاع قدرها 82% مقارنة بسنة 2019.

[37] بموجب هذا العقد- برنامج، ستعمل الدولة على تعزيز مشاركتها في رأسمال الشركة الوطنية، من أجل دعم توجهها في توسيع أسطولها الحالي من 50 إلى 200 طائرة سنة 2037 على وجه الخصوص، ليصل رقم معاملاتها إلى 94 مليار درهم مقابل 16,5 مليار درهم سنة 2019.

[38] تشغيل ميناء طنجة المتوسط الأول سنة 2007 بطاقة استيعابية تقدر بنحو 3 مليارات حاوية، ثم ميناء طنجة المتوسط الثاني بسعة 6 مليارات حاوية سنة 2019. وهكذا، بلغ حجم النشاط التجاري بمركب ميناء طنجة المتوسط 107,8 مليون طن سنة 2022، أي حوالي 56% من إجمالي حجم الرواج التجاري البحري بالمغرب.

[39] وفقا لمؤشر الربط المنتظم للنقل البحري لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

- *تنقل الأشخاص:* يتعلق الأمر بتنمية نظام متكامل ومستدام للنقل العمومي للأشخاص في الوسطين الحضري والقروي.
- *نقل البضائع:* يرتكز هذا المحور على تطوير سلاسل لوجستيكية ناجعة قادرة على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، عن طريق إعطاء الأولوية لتسريع إحداث المنصات اللوجستيكية وتطوير الكفاءات في قطاع نقل البضائع وخدمات اللوجستيك.
- *حكامة القطاع:* يهدف هذا المحور إلى تحسين فعالية تدبير الاستراتيجيات القطاعية من خلال تنفيذ أوراش إصلاح المقاولات والمؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة وإعادة تأهيل الإطار القانوني كي يتوافق ومقتضيات المرجعية الوطنية وما تفرضه الالتزامات الدولية للمغرب.
- *تعزيز دور الإدارة:* تتمثل هذه الأولوية في تسريع التحول الرقمي للوزارة، وإضفاء الطابع اللامادي على الخدمات، وتبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى تأهيل الموارد البشرية.

الجزء الثالث: استمرار تعافي المالية العمومية رغم الظرفية الوطنية والدولية الصعبة

يواجه الاقتصاد العالمي سياقا مضطربا يتسم بتوالي الأزمات (صحية وجيوسياسية...) والتي أسفرت عن ضغوطات تضخمية غير مسبوقة أثرت سلبا على القدرة الشرائية والظروف الاجتماعية للمستهلكين. وقد أدت هذه الظرفية إلى فرض ضغوط كبيرة على المالية العمومية بسبب التدابير المتخذة للحد من تداعياتها في غالبية الدول بما فيها المغرب.

وعلى الرغم من ذلك، أطلق المغرب إصلاحات مهمة في إطار تنزيل نموذجه التنموي الجديد الذي يضع المواطن في صلب المسار التنموي، ويهدف إلى بناء أسس الدولة الاجتماعية. كما تهدف هذه الإصلاحات إلى توفير الظروف والتحفيزات اللازمة لانبثاق جيل جديد من الاستثمارات الخاصة ذات قيمة مضافة عالية، والتي تمكن من خلق فرص الشغل وتحقيق تنمية مستدامة تضمن العدالة المجالية والاجتماعية.

ولم يكن ممكنا إطلاق هذا الجيل من الإصلاحات الضرورية والطموحة والمكلفة في نفس الوقت، لولا نجاح المغرب في استعادة توازن ماليته العمومية بعد الأزمة الصحية لكوفيد-19، حيث تجاوز عجز الميزانية معدل 7,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020، وفاق حجم دين الخزينة 72,2% من الناتج الداخلي الخام.

ورغم توالي الأزمات، تمكنت الحكومة من التوفيق بين التزامها بمواجهة الضغوطات التضخمية ومواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات التي تم إطلاقها، مع ضمان استعادة الهوامش المالية واستدامة المالية العمومية. وهو ما أدى إلى تقليص عجز الميزانية من 7,1% من الناتج الداخلي الخام سنة 2020 إلى 5,5% سنة 2021 ثم 5,2% سنة 2022، رغم النفقات الإضافية التي تمت تعبئتها والتي تجاوزت 40 مليار درهم خلال سنة 2022 من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين جراء موجة التضخم التي عرفها العالم وآثار الجفاف.

وقد حظيت الإنجازات التي تحققت في هذا السياق الصعب بإشادة مختلف المؤسسات الدولية والتي من بينها:

- خروج المغرب من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI) خلال شهر فبراير 2023؛
- الإعلان عن سحب المغرب رسميا من اللائحة الرمادية للاتحاد الأوروبي في 17 ماي 2023؛
- الخروج الناجح للمغرب في السوق المالية الدولية من خلال تعبئة 2,5 مليار دولار، في الوقت الذي فاقت فيه عروض المستثمرين 11 مليار دولار وخاصة منهم المستثمرين المؤسساتيين المرموقين؛
- موافقة صندوق النقد الدولي على منح خط الائتمان المرن (FCL) لفائدة المغرب بمبلغ 5 مليارات دولار لمدة سنتين، وذلك بالنظر إلى قوة إطار السياسة الاقتصادية للمغرب والأسس الصلبة التي تستند إليها؛
- تأكيد مؤسسات التنقيط الدولية (Fitch Ratings, Standard and Poor's) للآفاق المستقرة للمالية العمومية للمغرب ولاقتصاده بشكل عام.

وفي هذا الصدد، سيتناول الجزء الثالث من التقرير الاقتصادي والمالي لسنة 2024 في شقه الأول تحليل تطور وضعية المالية العمومية للمغرب في ظل تطورات الظرفية الوطنية والدولية. بعد ذلك، سيتم تسليط الضوء على الإنجازات التي تحققت في إطار مختلف الإصلاحات التي قام بها المغرب لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما يستعرض هذا الجزء الوضعية الماكرو اقتصادية والتوجهات الرئيسية التي تستند إليها توقعات مشروع قانون المالية لسنة 2024.

الفصل الأول: تطور المالية العمومية في ظل سياق وطني ودولي صعب

شهدت المالية العمومية خلال العقد الماضي، تطورات متباينة تميزت بخفض عجز الميزانية والحفاظ على دين الخزينة عند مستويات مستدامة حتى سنة 2019. وتسببت الأزمة الصحية لكوفيد-19 سنة 2020 في المساس بتوازن المالية العمومية تحت تأثير الانكماش الاقتصادي المصحوب بالتدابير الاستثنائية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة. ومنذ سنة 2021، بذلت الحكومة مجهودا كبيرا لاستعادة التوازن المالي، مع تعبئة حيز ميزاناتي لتمويل التدابير والإصلاحات المتعلقة

بالانتعاش الاقتصادي وتخفيف الضغوطات التضخمية وآثار الجفاف، موازاة مع تنفيذ الإصلاحات الكبرى (الحماية الاجتماعية، الصحة، التعليم...).

1.1. انتعاش الموارد بعد الأزمات المتتالية

باستثناء سنة 2020 التي شهدت الأزمة الصحية لكوفيد-19، عرفت الموارد العادية نموا مستمرا بلـغ 3,3% في المتوسط في الفترة ما بين 2010 و2021، أي ما يعادل 20,4% من الناتج الداخلي الخام. ويبين تحليل الموارد العادية هيمنة الموارد الجبائية مقارنة بالموارد غير الجبائية التي تعززت تدريجياً لتمثل في المتوسط 85,9% من الموارد العادية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2021.

وشكلت الموارد العادية 22,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 كما عرفت هذه الموارد نموا استثنائيا بلغ 18,8% مع تعبئة موارد مالية مهمة في إطار آليات التمويل المبتكرة.

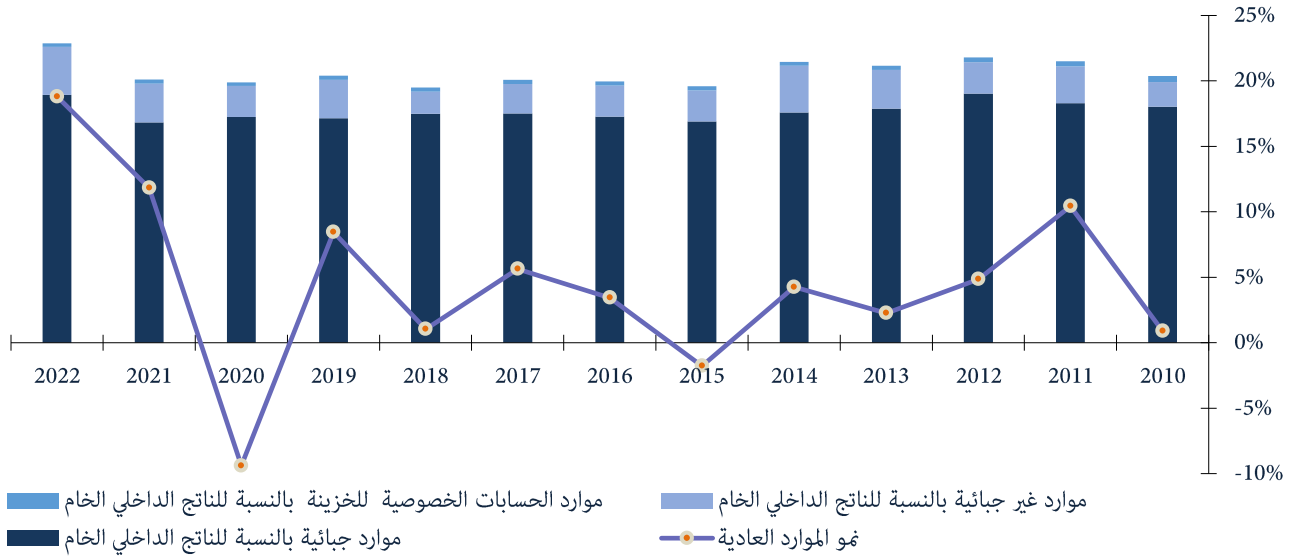

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 41 : تطور الموارد العادية حسب مكوناتها الأساسية

وعرفت الموارد الجبائية (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة) زيادة بنسبة 3% في المتوسط السنوي خلال الفترة 2010-2021، نظرا لارتفاع موارد الضريبة على الشركات بنسبة 0,4% وموارد الضريبة على الدخل بنسبة 4,3%، وموارد الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 4,5%، وموارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3,9%.

وخلال سنة 2022، ورغم الظرفية الدولية الصعبة وانخفاض محصول الحبوب، ارتفعت الموارد الجبائية بنسبة 17,4% (باستثناء حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة)، وذلك رغم ارتفاع الاسترداد الضريبي والإعفاءات والمبالغ المستردة التي بلغت 17,7 مليار درهم مقابل 13,5 مليار درهم سنة 2021[40].

وترجع هذه الزيادة في الموارد الجبائية حسب نوع الضرائب والرسوم إلى:

- الارتفاع الملحوظ في موارد الضريبة على الشركات بنسبة 40% والذي يعزى إلى الظرفية الاقتصادية الاستثنائية الجيدة التي ميزت سنة 2021 والتحسن الملحوظ في المداخيل المتأتية من تكملة التسوية (+6,3 مليار درهم) والدفعات المقدمة على الحساب (+10,5 مليار درهم)؛
- ارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل بنسبة 8,1%، نتيجة لارتفاع مداخيل الضريبة على الدخل المطبقة على الأجور (+2,5 مليار درهم) وعلى المهنيين (+292 مليون درهم)؛

[40] التقرير السنوي للمديرية العامة للضرائب برسم سنة 2022.

- ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 15,2%، نتيجة لارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بقيمة 12 مليار درهم (+28%). وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل الضريبة على القيمة المضافة المحلية انخفضت بنسبة 9,4%، نتيجة ارتفاع قيمة استرداد الضريبة على القيمة المضافة، والتي بلغت 16,7 مليار درهم سنة 2022 مقابل 10,5 مليار سنة 2021؛
- ارتفاع مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 2,1%، ومداخيل الرسوم الجمركية بنسبة 16,9% نتيجة ارتفاع الواردات (+39,5% سنة 2022)، وكذا ارتفاع مداخيل رسوم التسجيل بنسبة 14,5%.

2.1. الحفاظ على مستوى نفقات الدولة لتحفيز الدينامية الاقتصادية وتخفيف أثر التضخم

يوضح تحليل تطور النفقات العمومية خلال العقد الماضي استمرار ارتفاعها على الرغم من الزيادة المعتدلة للموارد الجبائية. ففيما يتعلق بالنفقات العادية، بلغ معدل نموها 4,3% في المتوسط السنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2021. وقد تراجع هذا النمو إلى 0,6% خلال الفترة 2013-2019، نتيجة تقلص نفقات المقاصة، قبل أن يعرف ارتفاعا متواصلا ليبلغ 3,4% سنة 2020 و8,7% سنة 2021 و14,4% سنة 2022. وتعزى هذه الزيادة إلى الآثار التراكمية للأزمة الصحية وارتفاع أسعار المواد الأولية.

وبلغت حصة النفقات العادية 76,4 % من النفقات العمومية سنة 2021 و75,5% سنة 2022، مقابل 23,6% و24,5% على التوالي لنفقات الاستثمار.

ويوضح التحليل المفصل لتطور النفقات العادية ما يلي:

- ارتفاع نفقات السلع والخدمات بنسبة 4,3% في المتوسط السنوي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2021 لتمثل 75,8% من النفقات العادية. وتمثل نفقات الموظفين 67,2% من النفقات العادية كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2021 وبمعدل نمو سنوي بلغ 5,3% خلال نفس الفترة، نتيجة الزيادة في الأجور والترقيات في الدرجات التي تم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي. وارتفعت نفقات السلع والخدمات بنحو 7,2% لتمثل 75,5% من النفقات العادية سنة 2022، نتيجة النفقات المترتبة عن تنفيذ ورش إصلاح الحماية الاجتماعية والالتزامات الواردة في الحوار الاجتماعي. كما بلغت حصة نفقات الموظفين 67,8% من النفقات العادية خلال نفس السنة مسجلة نموا بنسبة 5,2%؛
- تقليص ملحوظ لنفقات المقاصة ابتداء من سنة 2013 بفضل الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة لتبلغ في المتوسط 3,8% من الناتج الداخلي الخام بين 2013 و2014 و1,3% بين 2015 و2020. وقد عادت نفقات المقاصة إلى الارتفاع بنسبة 61,4% و92,8% سنتي 2021 و2022 على التوالي، نتيجة ارتفاع سعر غاز البوتان الذي بلغ 688 دولار للطن سنة 2022 مقابل 587 دولار للطن سنة 2021؛
- تراجع نسبة تكاليف الفائدة لدين الخزينة من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات الأخيرة لتبلغ 2,3% في المتوسط ما بين 2010 و2021 بفضل انخفاض أسعار الفائدة. ويرتبط هذا التطور أساسا بتكاليف الفائدة على الدين الداخلي التي بلغت حصتها 84,8% في المتوسط. وبلغت هذه التكاليف 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2022 وبلغت حصة الدين الداخلي 82,6%.

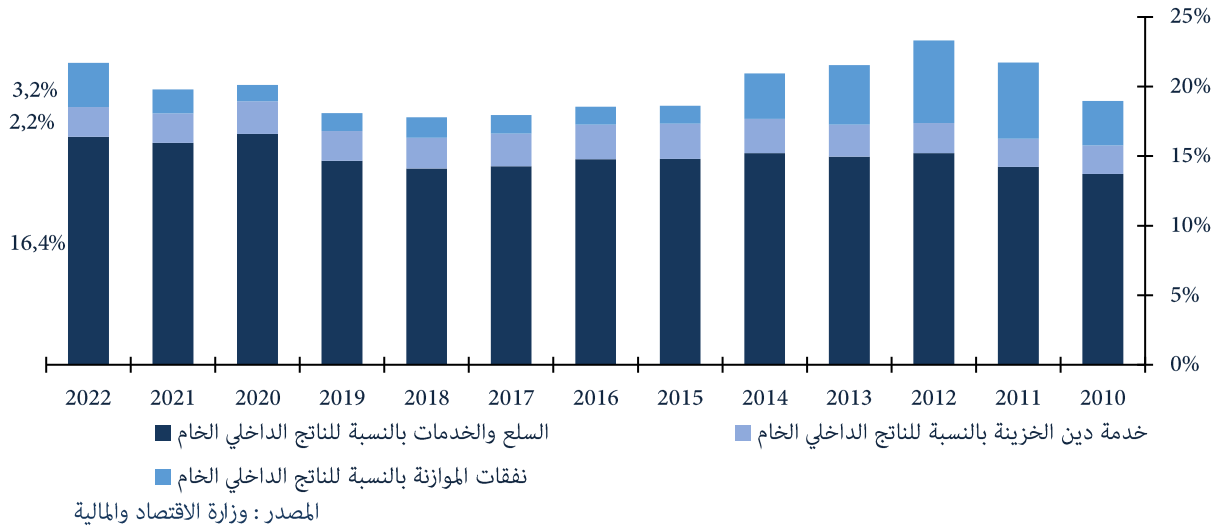

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 42 : تطور النفقات العادية حسب مكوناتها الأساسية

وتجدر الإشارة إلى أن معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية عرف تطورا إيجابيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغ 87,3% سنة 2022 مقابل 85,7% سنة 2020 ومتوسط معدل تغطية في حدود 89,3% خلال الفترة 2010-2021.

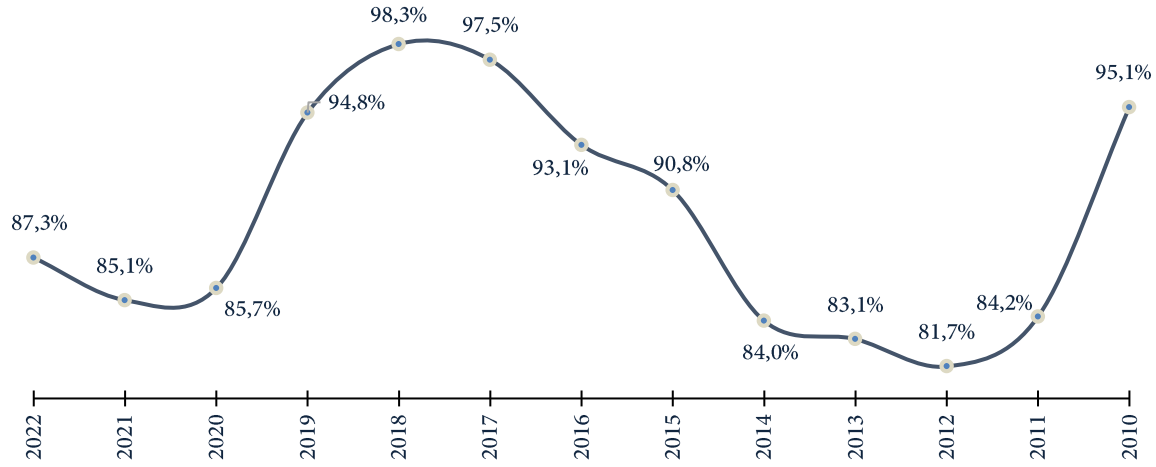

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 43 : تطور معدل تغطية الموارد الجبائية للنفقات العادية

من جهة أخرى، أدت التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لدعم الاقتصاد الوطني وتنفيذ مشاريع البنيات التحتية والاستراتيجيات القطاعية، على مدى العقد الماضي، إلى الزيادة في نفقات الاستثمار الممولة من طرف ميزانية العامة للدولة. وقد تعززت هذه النفقات في المتوسط 5,8% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2021 و22,7% من النفقات الإجمالية. كما بلغت نفقات الاستثمار لتبلغ سنة 2022 نسبة 7,1% من الناتج الداخلي الخام و24,5% من النفقات الإجمالية.

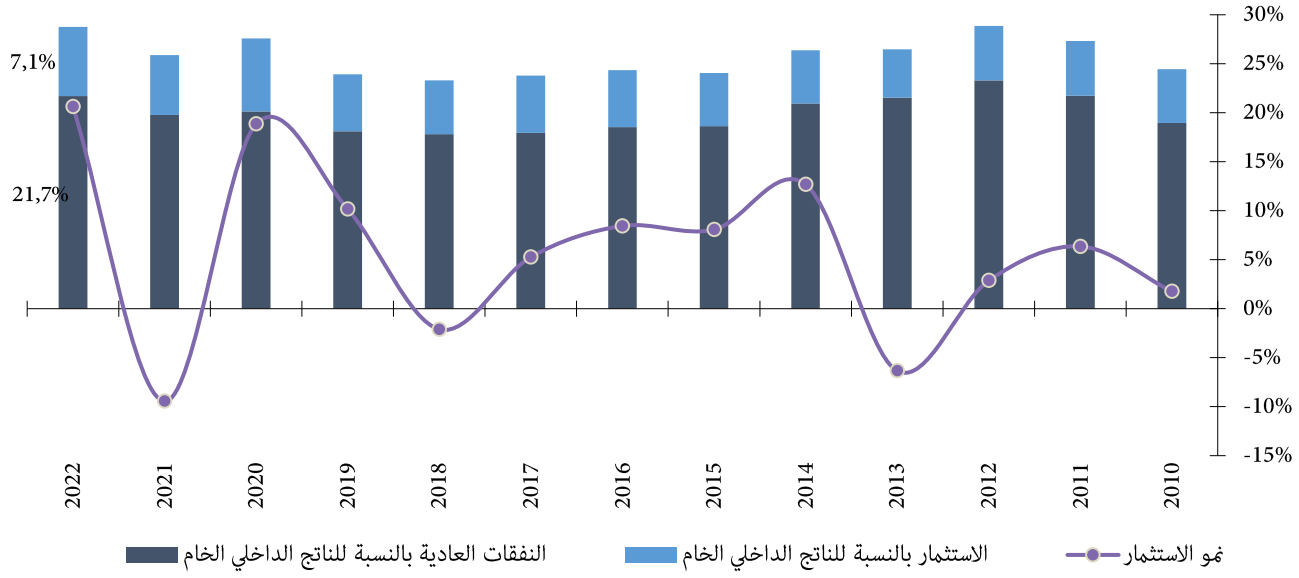

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 44 : تطور نفقات الاستثمار

3.1. تقليص تدريجي لعجز الميزانية

1.3.1. تطور رصيد الميزانية

عرف رصيد الميزانية تحسنا تدريجيا منذ سنة 2013، بفضل التدابير الميزاناتية التي مكنت من تقليص نفقات المقاصة ونفقات الدولة. وبالتالي، مكنت هذه الإجراءات من خفض عجز الميزانية ليبلغ 3,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2019 مقابل 6,2% سنة 2012. إلا أن عجز الميزانية تفاقم سنة 2020 ليصل إلى 7,1% من الناتج الداخلي الخام، تحت تأثير ارتفاع النفقات الاستثنائية للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 والانخفاض الكبير في الموارد العادية المرتبط بانكماش النشاط الاقتصادي على غرار مختلف دول العالم. وابتداء من سنة 2021، تحسن عجز الميزانية بفارق 1,6 نقطة من الناتج الداخلي الخام و0,3 نقطة سنة 2022 ليبلغ 5,2% من الناتج الداخلي الخام، وذلك على الرغم من الجهود الميزاناتية المبذولة للحد من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19، والتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المواد الأولية لدعم القدرة الشرائية للأسر وقطاعات محددة من الاقتصاد (النقل، السياحة، الفلاحة)، وكذا تعزيز الاقتصاد والمقاولة، فضلاً عن إطلاق إصلاحات اجتماعية هيكلية (الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم).

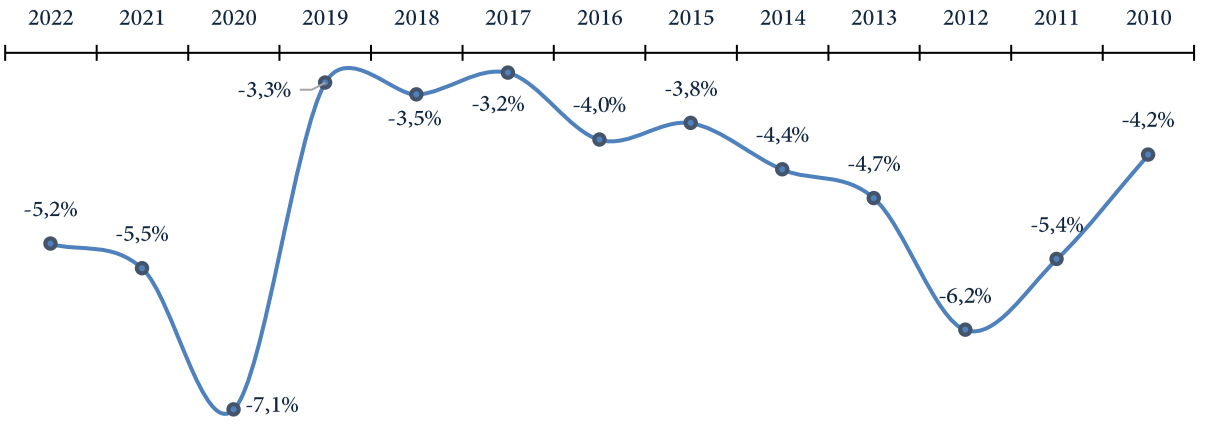

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 45 : تطور رصيد الميزانية نسبة للناتج الداخلي الخام

2.3.1. حاجيات التمويل

عرف تطور حاجيات التمويل ارتفاعا طفيفا، لينتقل من 3,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 إلى 3,7% سنة 2019 قبل أن يبلغ 5,9% سنة 2020، لينخفض بعد ذلك ليصل إلى 5,3% سنة 2022.

وأخذا بعين الاعتبار هذه التطورات وانخفاض العمليات المعلقة بنحو 1,6 مليار درهم، فقد بلغت حاجيات تمويل الخزينة 71,1 مليار درهم سنة 2022 مقابل 75 مليار درهم سنة 2021. وقد تمت تغطية هذه الحاجيات بشكل رئيسي من خلال اللجوء إلى سوق الدين الداخلي بمبلغ 65 مليار درهم وتعبئة تمويلات خارجية بقيمة 6,1 مليار درهم.

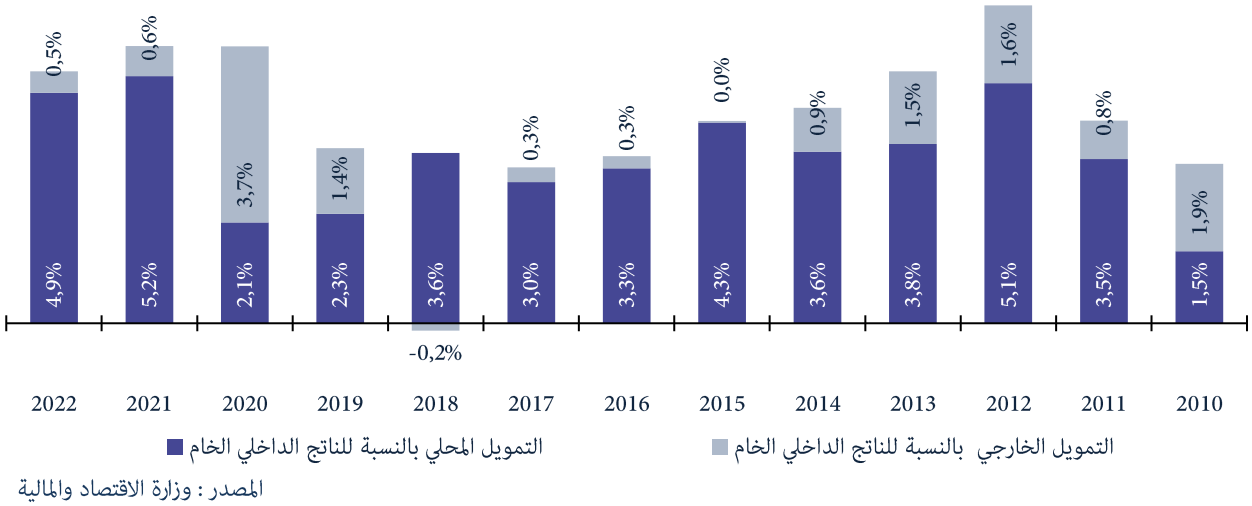

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 46 : تطور حاجيات التمويل (نسبة للناتج الداخلي الخام)

4.1. استدامة دين الخزينة

1.4.1. تطور دين الخزينة

سجل دين الخزينة منحى تصاعديا خلال العقد الماضي، حيث انتقل من 45% من الناتج الداخلي الخام سنة 2010 إلى 60,3% سنة 2019، نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي وتفاقم العجز الأولي. وبالتالي، فإن ارتفاع نفقات المقاصة والزيادات في الأجور المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي وتباطؤ المداخيل الجبائية كلها عوامل ساهمت في ارتفاع نسبة دين الخزينة، الذي انتقل من 42,3% سنة 2009 إلى 53,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2012، أي بزيادة قدرها 11,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام.

وللحد من الزيادة في دين الخزينة، تم اتخاذ عدة تدابير ميزاناتية منذ سنة 2013 والتي همت بالخصوص تقليص نفقات المقاصة وتعبئة العديد من التمويلات الخاصة بصناديق التعاون. وبذلك انخفضت نسبة التباين في الديون المستحقة من 3 نقاط من الناتج الداخلي الخام في المتوسط ما بين 2009 و2012 إلى 1,5 نقطة ما بين 2013 و2016 قبل أن تقتصر على 0,1 نقطة من الناتج الداخلي الخام ما بين 2017 و2019.

وقد أدت الإجراءات المتخذة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية لكوفيد-19 على الأسر والمقاولات خلال سنة 2020، إلى ارتفاع نسبة مديونية الخزينة لتبلغ 72,2% من الناتج الداخلي الخام، بزيادة قدرها 12 نقطة من الناتج الداخلي الخام خلال سنة واحدة.

وتراجعت نسبة مديونية الخزينة سنة 2021 لتصل إلى 69,5% من الناتج الداخلي الخام بفارق 2,8 نقطة، نتيجة انتعاش الاقتصاد الوطني إلى جانب ارتفاع مستويات التضخم على المستوى العالمي والوطني بسبب الأزمة الصحية لكوفيد-19 والتي تفاقمت بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية.

وبفعل تباطؤ النمو الاقتصادي مصحوبا بارتفاع الدين الخارجي للخزينة بنحو 25,1 مليار درهم في ظل سياق نقدي صعب اتسم بارتفاع أسعار الصرف، تزايدت نسبة مديونية الخزينة سنة 2022 لتبلغ 71,6% من الناتج الداخلي الخام.

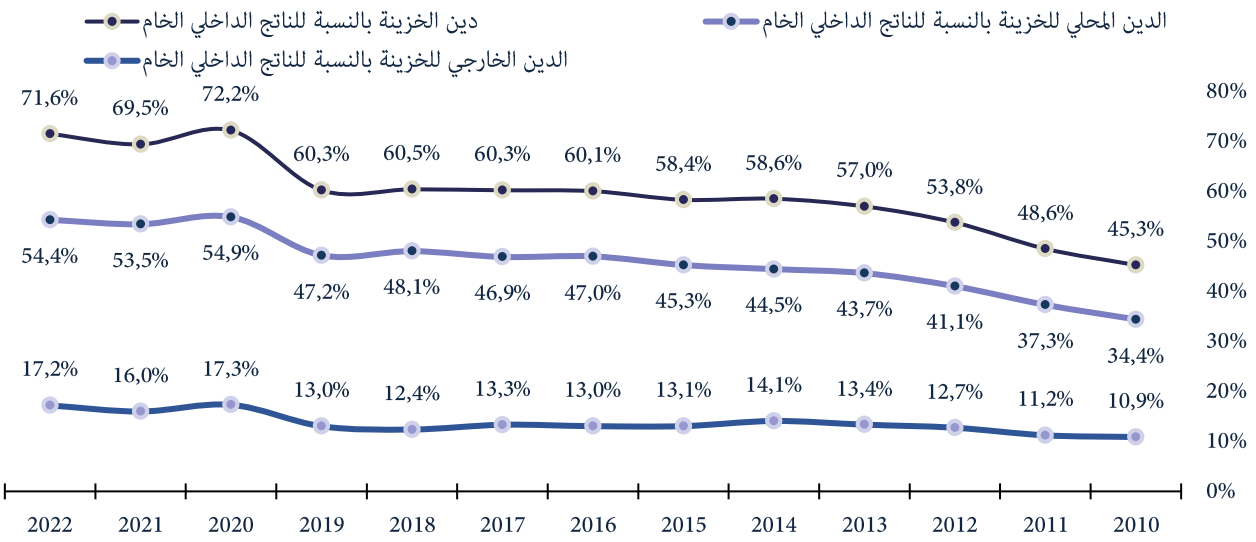

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 47 : تطور حجم دين الخزينة (نسبة للناتج الداخلي الخام)

وترتبط دينامية الدين بشكل خاص بالدين الداخلي، الذي مثل 76% من الديون الجارية سنة 2022، وذلك بهدف التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

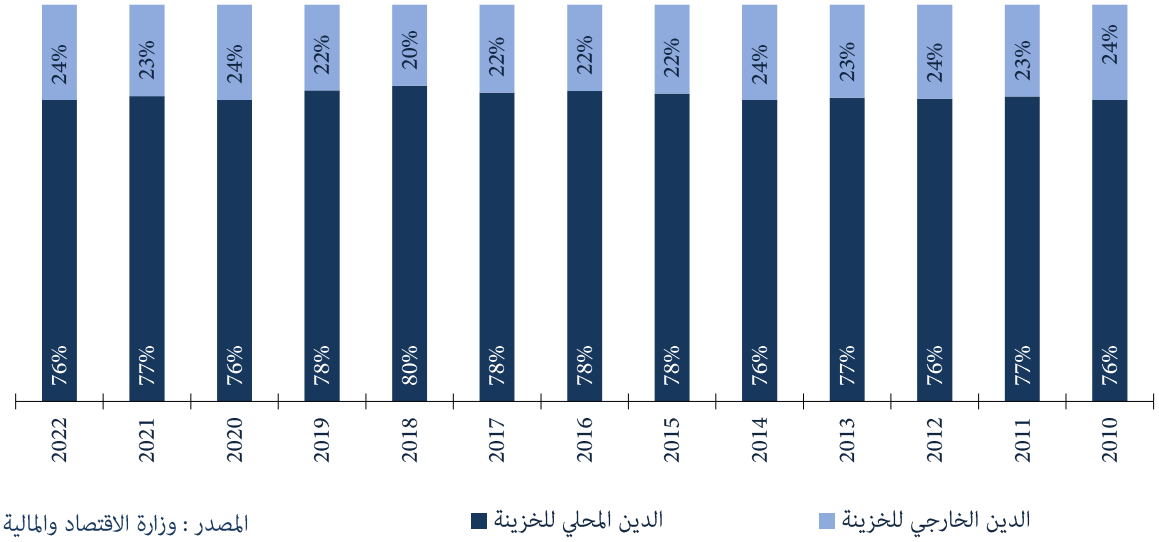

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 48 : تطور بنية دين الخزينة

بالإضافة إلى ذلك، ساهم انخفاض أسعار الفائدة في دينامية الدين خلال العقد الماضي كما يعكسه الانخفاض الملحوظ في متوسط التكلفة (المعدل الظاهر للدين) بنحو 152 نقطة أساس منذ سنة 2010، ليبلغ 3,2% سنة 2022.

إلا أنه منذ سنة 2022، ارتفعت أسعار الفائدة بمقدار 9 نقاط أساس، كما ارتفعت هوامش المخاطر المتعلقة بالدين الخارجي للخزينة، بسبب تشديد السياسة النقدية، مع زيادة أسعار الفائدة الرئيسية من قبل العديد من البنوك المركزية على المستوى الدولي من أجل الحد من التضخم.

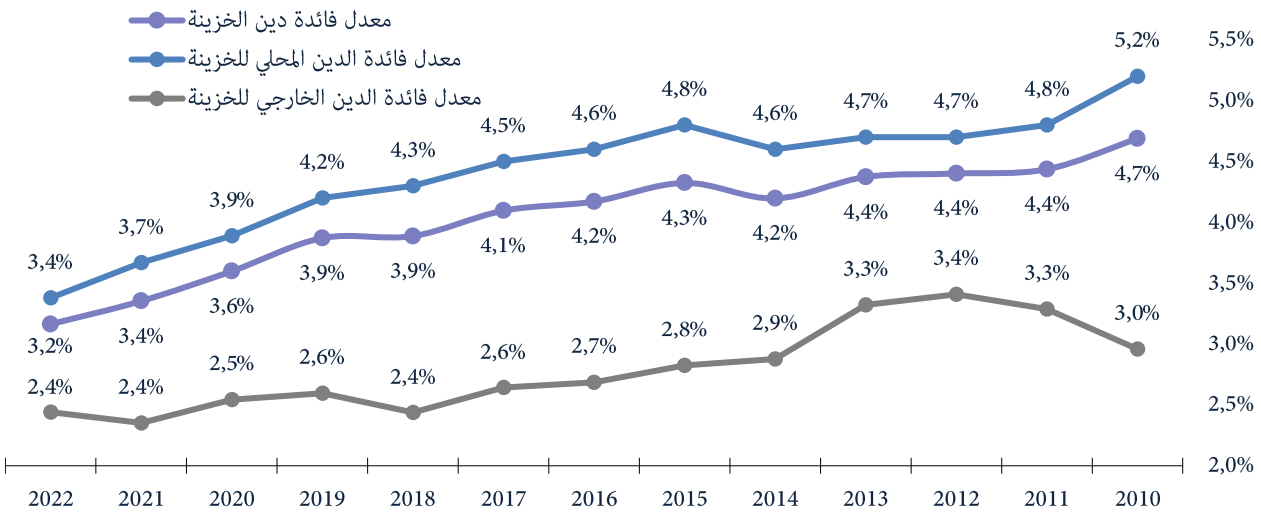

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

مبيان 49 : تطور أسعار الفائدة الظاهرة لدين الخزينة

الفصل الثاني: مواصلة تنزيل الإصلاحات

من أجل تعزيز نجاعة واستدامة المالية العمومية وتحقيق نمو أقوى وأكثر شمولية، يواصل المغرب تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي من شأنها الارتقاء ببلادنا إلى مستوى تنمية جديد. وتشمل هذه الإصلاحات، على وجه الخصوص، الإصلاح الضريبي وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وإصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية واعتماد ميثاق جديد للاستثمار بالتزامن مع إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار.

1.2. مواصلة تنفيذ القانون الإطار للإصلاح الضريبي

بعد إدراج مجموعة من التدابير التي تم اتخاذها في إطار قوانين المالية منذ سنة 2021 لتنفيذ القانون الإطار رقم 69-19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، عكس قانون المالية لسنة 2023 رغبة الحكومة في متابعة تنفيذ هذا القانون الإطار تدريجياً من خلال إدراج مجموعة من الإجراءات الجبائية التي تتمحور حول الأهداف التالية:

- إصلاح الضريبة على الشركات؛
- إصلاح أنظمة فرض الضريبة في مجال الضريبة على الدخل؛
- تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة؛
- ترشيد التحفيزات الجبائية؛
- مواكبة المقاولات التي تواجه صعوبات؛
- تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب والإدارات والهيئات العمومية الأخرى؛
- تعبئة كامل الإمكانات الضريبية.

وعلى هذا الأساس، فإن الإجراءات الجبائية الرئيسية التي تم إدراجها بموجب قانون المالية لسنة 2023 تتمثل فيما يلي:

1.1.2. التدابير المتعلقة بالضريبة على الشركات

- التوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات على مدى 4 سنوات؛
- مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري لضمان استمرارية دعم الدولة لهذا النوع الجديد من أدوات التمويل؛

- ترشيد الامتيازات الجبائية لمناطق التسريع الصناعي الممنوحة للمقاولات المالية من أجل تحقيق العدالة الجبائية في التعامل مع المقاولات المالية.

2.1.2. التدابير المتعلقة بالضريبة على الدخل

- تخفيف العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين فيما يتعلق بالضريبة على الدخل، انسجاما مع التزامات الحكومة المنبثقة عن الحوار الاجتماعي والهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين؛
- تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد في إطار التدابير الرامية إلى تشجيع ودعم الشغل وتحسين القدرة التنافسية للشركات؛
- التنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين؛
- مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل وملراقبتها وذلك برسم الأرباح العقارية في إطار تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية وتوطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين؛
- ترشيد التحفيزات الضريبية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور لفائدة أجراء البنوك وشركات التأمين المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء؛
- تحسين نظامي المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة من خلال تأطير التحفيزات الجبائية للخاضعين للضريبة وفق هذين النظامين.

3.1.2. التدابير المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة

- إخضاع المعاملات التي يقوم بها المحامون والمترجمون والموثقون والعدول وأعوان القضاء والأطباء البيطريون، للسعر العادي البالغ 20% بدلاً من سعر 10% المعمول به سابقا؛
- وضع إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على العمليات التجارية والخدمات بالنسبة للصناع ومقدمي الخدمات والأشخاص الذاتيين، الذين يحققون رقم معاملات يساوي أو يقل عن 500.000 درهم؛
- إعفاء الأغذية البسيطة المخصصة لتغذية المواشي والدواجن من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد ابتداء من فاتح يناير 2023 إلى غاية 31 دجنبر 2023.

4.1.2. التدابير المتعلقة بالضريبة الداخلية على الاستهلاك ورسوم الاستيراد

- تمديد أجل الإعفاء من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم إلى 24 شهرا، بالنسبة للسلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برامج استثمارية كبرى في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة؛
- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلية المخصصة لعلاج الأمراض المزمنة؛
- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر؛
- الرفع من رسم الاستيراد المفروض على السجائر الإلكترونية والأجهزة الكهربائية الشخصية المماثلة للتدخين؛
- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على ملحقات تبغ الشيشة أو الأركيلة (معسل بدون تبغ)؛
- تخفيض رسوم الاستيراد على الورق المزدوج، والبن غير المحمص، والمكونات المعدنية، والحلقات والفواصل المطاطية والمكونات البلاستيكية المستخدمة في تصنيع مرشحات السيارات والورق المستعمل كمادة أولية تدخل في صناعة هذه المرشحات.

5.1.2. التدابير المتعلقة برسوم التسجيل وضرائب أخرى

- رقمنة عملية أداء رسوم الطوابع على البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية وشهادة حسن السيرة والسلوك؛
- إلزام الوكلاء المعتمدين بتحصيل الرسم النسبي عند أول تسجيل للمركبات التي تم اقتناؤها في المغرب؛
- الإعفاء من دفع الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات وإلغاء الزيادات والغراماتعلى المركبات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات مقابل الالتزام بشروط معينة.

6.1.2. تدابير مشتركة

- تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة في إطار مواصلة التخفيض الذي انطلق بموجب قانون المالية لسنة 2022 وتطبيقا لتوجهات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي؛
- ترشيد الإعفاء من الضريبة المستخلصة في المنبع فيما يخص الأرباح المدفوعة من طرف المقاولات التي تزاول نشاطها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة القطب المالي للدار البيضاء؛
- مراجعة النظام الضريبي للمحامين؛
- مراجعة تعريف المقاولات التي يغلب عليها الطابع العقاري؛
- تسوية الوضعية الجبائية للشركات غير النشطة؛
- تسوية الوضعية الجبائية للمقاولات التي لم تحقق أي رقم معاملات أو التي أدت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة برسم الأربع سنوات المحاسبية الأخيرة عبر إحداث مسطرة مبسطة مؤقتة؛
- إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025؛
- التنصيص على إمكانية تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات والهيئات العمومية الأخرى التي تخول لها نصوصها التشريعية والتنظيمية وذلك في إطار اتفاقية.

2.2. مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

أطلق المغرب برنامجا طموحا لإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف إرساء قواعد جديدة لحكامة هذه المؤسسات وتدبيرها ومراقبتها. ويتضمن تنفيذ هذا الإصلاح عنصرين رئيسيين: تفعيل عمليات إعادة الهيكلة ووضع النصوص التشريعية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون الإطار رقم 21.50، وكذا تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة.

وقد تم تسريع العمل على تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وعلى وجه الخصوص من خلال:

- تعيين المدير العام من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 13 يوليوز 2022؛
- تعيين أعضاء مجلس الإدارة وانعقاد أول مجلس إدارة في دجنبر 2022.
- المصادقة على هياكل تدبير الوكالة؛
- الشروع في إعداد مشروع مرسوم يحدد الكيفيات التي تبدي بموجبها الوكالة رأيها في مختلف العمليات الرأسمالية المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من القانون عدد 82-20؛

فيما يتعلق بتفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، تم تنفيذ أو الشروع في تنفيذ العديد من الإجراءات، وتشمل ما يلي:

- المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية لتنفيذ القانون الإطار 50-21. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:
  - اعتماد مشروع مرسوم إحداث هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة؛
  - مشروع قانون يتعلق بإصلاح الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات العمومية؛
- إعداد خارطة طريق تهدف من جهة إلى إعادة تحديد حجم تكوين المحفظة العمومية ومن جهة أخرى، مراجعة وتعزيز النموذج الاقتصادي لعدد من المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الشروع في تحيين الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إعداد مشروع مرسوم يحدد الكيفيات والشروط التي يجب بموجبها إبرام عقود البرامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الشروع في إعداد دليل للتعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية مرفق بنماذج عقود وذلك لإدراج عقود البرامج ضمن منهجية شاملة تضم تقديم واضح للبرنامج العمومي المسند إلى المؤسسات والمقاولات العمومية وتدابير إعادة الهيكلة وتعزيز الفعالية وتدابير تعزيز الثقة في النماذج المؤسساتية والاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية.

3.2. مواصلة الإصلاحات لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد المغربي، تم إطلاق عدة إصلاحات لتعزيز دينامية الاستثمار العمومي والخاص:

➢ ميثاق الاستثمار

يحدد القانون الإطار 03-22، الذي هو بمثابة ميثاق الاستثمار، الأهداف الأساسية للدولة لتعزيز التنمية وجذب الاستثمارات من أجل جعل المغرب منصة أكثر جاذبية على المستوى القاري والدولي. وفي إطار تفعيل أحكام القانون الإطار المذكور، تم بذل العديد من المجهودات لاستكمال الترسانة القانونية لتطبيق هذا القانون الإطار. ولهذا الغرض، تم إصدار مرسوم وثلاثة قرارات تنفيذية:

- المرسوم رقم 2-23-1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والذي تمت المصادقة عليه في 26 يناير 2023؛
- القرار الصادر عن رئيس الحكومة رقم 3-13-23 المتعلق بتطبيق أحكام المادة 6 من المرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
- القرار الصادر عن رئيس الحكومة رقم 3-12-23 الخاص بتطبيق أحكام المادتين 1 و7 من المرسوم رقم 2.23.1 المتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي؛
- القرار الصادر عن رئيس الحكومة رقم 3-14-23 المتعلق بتحديد قائمة الأقاليم أو العمالات المندرجة ضمن الفئتين (أ) و (ب) التي يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمار المنجزة داخل نفوذها الترابي من منحة ترابية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اللجنة الوطنية للاستثمار عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 24 ماي 2023 وصادقت على 21 مشروع استثماري بقيمة إجمالية بلغت 76,7 مليار درهم. وستمكن هذه الاستثمارات من خلق 5.728 منصب شغل مباشر و14.707 منصب شغل غير مباشر.

واجتمعت اللجنة للمرة الثانية بتاريخ 20 يوليوز 2023 وصادقت على 19 مشروع بقيمة 31,5 مليار درهم، مما سيمكن من خلق 11.742 منصب شغل مباشر و9.280 منصب شغل غير مباشر.

➢ تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

يهدف صندوق محمد السادس للاستثمار إلى تمويل مشاريع الاستثمار المنتجة ودعم رأسمالة المقاولات الوطنية. ولقد تم رصد غلاف مالي قدره 45 مليار درهم لفائدة هذا الصندوق منها 15 مليار درهم كمساهمة من ميزانية الدولة. ويساهم صندوق محمد السادس للاستثمار في تمويل المشاريع عن طريق آليتين، الأولى مباشرة لفائدة المشاريع الكبرى أو الاستراتيجية والثانية غير مباشرة من خلال صناديق فرعية موضوعاتية أو قطاعية. وتهدف هذه الصناديق إلى توفير حلول التمويل للمقاولات المغربية لتعزيز مواردها الخاصة وتحفيز استثماراتها وخلق مناصب شغل مستدامة.

وبعدما تم وضع ترسانته القانونية وأسس حكامته، تتواصل عملية تفعيل الصندوق من خلال تعيين المدير العام وعقد اجتماعين للمجلس الإداري في دجنبر 2022 ومارس 2023 .

ومن جانب آخر، تمت المصادقة على القانون رقم 22-58 الذي يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 05-41 المتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة. وسيتيح هذا القانون مواكبة إحداث الصناديق الفرعية القطاعية أو الموضوعاتية في إطار تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار من خلال إنشاء جيل جديد من هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال المخصصة للمستثمرين المهنيين وبمساطر تدبير مبسطة.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق صندوق محمد السادس للاستثمار، سنة 2023، أول طلب لإبداء الاهتمام لاختيار شركات التدبير المسؤولة عن إحداث وتدبير هذه الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية.

وقد حظي هذا الطلب لإبداء الاهتمام بتعبئة واسعة لشركات التدبير على المستوى الوطني والدولي، إذ تم تسجيل 46 طلبًا للترشيح، من بينهم 24 طلبا من مقدمي العروض المحليين، و17 طلبا من مقدمي العروض الدوليين، و5 طلبات من اتحاد شركات

مختلطة. وتغطي العروض المقدمة مجموعة واسعة من القطاعات والموضوعات، بما في ذلك الصناعة وإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة والفلاحة والسياحة ومواضيع أخرى مبتكرة.

ويدل هذا العدد الكبير والتنوع في العروض المقدمة على إمكانات قطاع رأسمال الاستثمار في المغرب كمصدر لتمويل المقاولات، كما يشهد أيضًا على التزام شركات التدبير بالمقاربة المقترحة من قبل صندوق محمد السادس للاستثمار.

وإجمالا، تهدف خطة عمل صندوق محمد السادس للاستثمار إلى تعبئة استثمارات تقدر بنحو 120 مليار درهم على مدى السنوات الخمس المقبلة 2023-2026، لمواكبة شركات التدبير كأول مستثمر في الصناديق القطاعية أو الموضوعاتية.

4.2. مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

حدد القانون التنظيمي لقانون المالية، المصادق عليه في يونيو 2015 والذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2016، المبادئ الأساسية لتدبير وحكامة المالية العمومية ويتضمن أحكاما تمكن من تدبير الميزانية العمومية بشكل فعال وشفاف وديموقراطي، انطلاقا من مرحلة البرمجة إلى مرحلة التقييم.

وقد عرف تنفيذ هذا القانون التنظيمي تقدمًا هامًا خاصة فيما يتعلق بتعزيز التوازن والانضباط الميزاناتي، وتعزيز الشفافية الميزاناتية والمحاسباتية، بالإضافة إلى عصرنة التدبير العمومي الحديث المبني على الفعالية والنجاعة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن القانون التنظيمي لقانون المالية يظل قابلا للتعديل بهدف تحسين تفسير و/أو تطبيق بعض أحكامه بالموازاة مع إدخال قواعد ميزاناتية جديدة.

وتبعا لذلك، يجري إعداد مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية يهدف إلى الارتقاء بالحوار المؤسساتي، وخاصة بين البرلمان والحكومة فيما يتعلق بحكامة المالية العمومية، ومواكبة الدينامية التي انطلقت فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية، وتوسيع نطاق تطبيق أحكام القانون المذكور وكذلك تعزيز المبادئ والقواعد المالية من خلال إدراج أحكام جديدة.

وينص مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية على أحكام تتعلق على وجه الخصوص بما يلي:

- إدخال قاعدة ميزاناتية جديدة ترتكز على استهداف سقف للدين على المدى المتوسط وذلك لتوجيه عملية إعداد البرمجة الميزاناتية على مدى ثلاث سنوات؛
- إدماج المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مخصصة أو إعانات الدولة، والتي سيتم تحديد قائمتها في إطار نصوص تنظيمية، ضمن نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- إثراء الوثائق المصاحبة لمشروع قانون المالية بمذكرة بشأن الإطار الميزاناتي على المدى المتوسط؛
- تعديل الجولة الزمنية لدراسة مشروع قانون المالية للسنة والتصويت عليه؛
- توضيح مسطرة وآليات الدراسة والتصديق المتعلقين بقانون المالية المعدل؛
- تقليص آجال إيداع مشروع قانون التصفية؛
- تكريس الطابع اللامادي على عملية إيداع مشاريع قوانين المالية والوثائق المقدمة بالبرلمان وجميع التقارير المصاحبة لها، إضافة إلى جميع المراسلات المؤسساتية المتعلقة بها.

الفصل الثالث: مشروع قانون المالية لسنة 2024

1.3. الإطار الماكرو اقتصادي لمشروع قانون المالية لسنة 2024

بعد الانتعاش القوي المسجل سنة 2021، عرف معدل نمو الاقتصاد الوطني تباطؤا خلال سنة 2022 ليبلغ، حسب المعطيات المؤقتة للحسابات الوطنية، 1,3% مقابل 8% سنة 2021. أما خلال سنة 2023، ونظرا لتحسن توقعات إنتاج القطاع الفلاحي وبفضل انتعاش مجموعة من القطاعات الاقتصادية، يتوقع أن تتسارع نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لتصل إلى 3,4%.

ومن المتوقع أن يتعزز هذا الانتعاش ويستمر سنة 2024. حيث يتوقع أن يتعزز نمو الأنشطة غير الفلاحية ليبلغ 3,5% في حين يتوقع أن تشهد الأنشطة الفلاحية، مع افتراض عودتها إلى منحاها العادي، تسارع نموها ليبلغ 6%. وهو ما من شأنه أن يسمح للاقتصاد الوطني بتعزيز نموه ليصل إلى 3,7%.

1.1.3. الفرضيات الرئيسية التي تقوم عليها التوقعات الاقتصادية

تأخذ عملية التوقع في الاعتبار المعطيات المؤقتة للحسابات الوطنية لسنة 2022 (أساس 2014) وأحدث المعطيات حول الظرفية الاقتصادية على المستوى الوطني والدولي. وتتمثل الفرضيات الرئيسية للإطار الماكرو اقتصادي فيما يلي:

➢ متوسط سعر برميل برنت في حدود 80 دولاراً سنة 2024 عند نفس مستوى سنة 2023

المصدر : بلومبرج، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 50 : تطور سعر نفط البرنت (دولار للبرميل)

➢ سعر صرف الأورو مقابل الدولار في حدود 1,08 خلال سنتي 2023 و2024

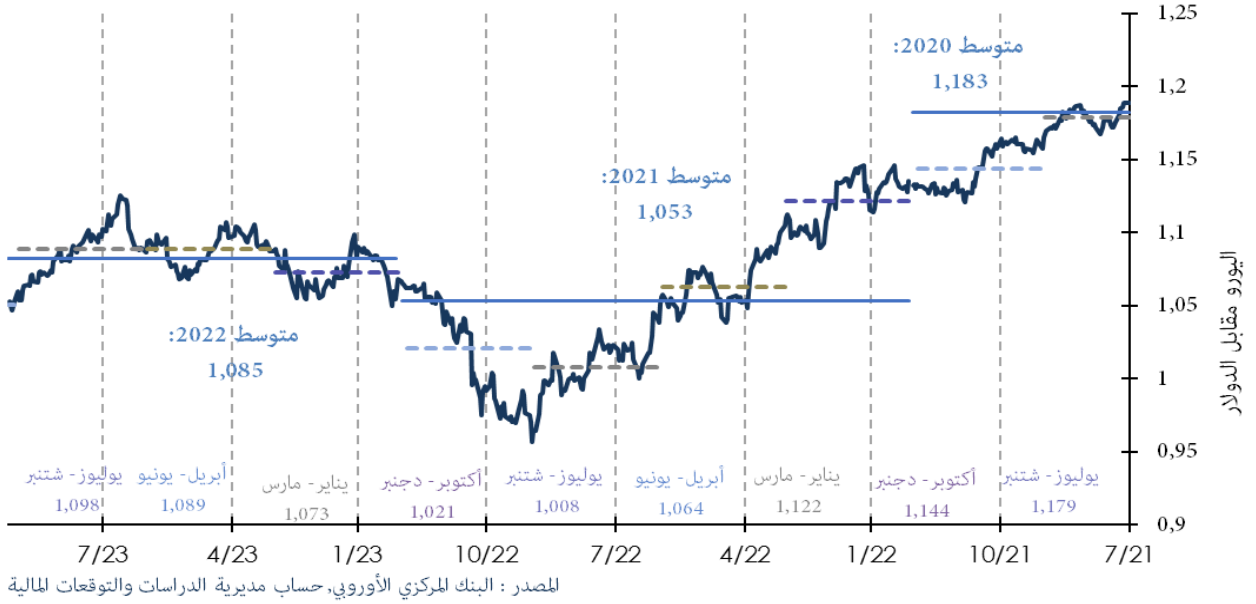

المصدر : البنك المركزي الأوروبي، حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 51 : تطور سعر صرف الأورو مقابل الدولار

➢ ارتفاع الطلب الخارجي الموجه للمغرب (دون احتساب منتجات الفوسفاط ومشتقاته) بنسبة 2,9% سنة 2024 بعد 2,7% سنة 2023

المصدر : مديرية الدراسات والتوقعات المالية

مبيان 52 : تطور حجم الطلب الخارجي الموجه للمغرب دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته (%)

➢ إنتاج محصول من الحبوب في حدود 75 مليون قنطار سنة 2024 مقابل 55 مليون قنطار سنة 2023، موازاة مع تعزيز أداء باقي الزراعات وتربية المواشي

2.1.3. الآفاق الاقتصادية لسنة 2024

وعلى أساس هذه الفرضيات، يتوقع أن تصل نسبة نمو الاقتصاد الوطني إلى 3,7% سنة 2024، وذلك في ظل التأثير المزدوج لتحسن القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 6% وارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة 3,5%. ومن المتوقع أن ترتفع القيمة المضافة للقطاع الثانوي بنسبة 3% مقابل 0,5% سنة 2023. ومن المتوقع أن ينمو القطاع الثالث بنسبة 3,8% سنة 2024 مقابل 4,3% سنة 2023. ويتوقع أن يرتفع الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بنسبة 3,5% سنة 2024 مقابل 3,1% سنة 2023.

2024	2023	2022	2021	2020	2019	
3,7	**3,4**	**1,3**	**8,0**	**-7,2**	**2,9**	**- الناتج الداخلي الخام**
3,8	3,4	1,0	7,8	-7,0	3,0	- القيمة المضافة الإجمالية
6,0	6,0	-12,9	19,5	-8,1	-5,0	*- القيمة المضافة الفلاحية*
3,5	3,1	3,0	6,3	-6,9	4,0	*- القيمة المضافة غير الفلاحية*
3,0	0,5	-1,7	7,1	-5,2	4,1	*- الأنشطة الثانوية*
3,8	4,3	5,4	5,8	-7,9	3,9	*- أنشطة قطاع الخدمات*
3,0	3,2	3,9	10,3	-8,3	2,3	- الضرائب الصافية من الدعم على المواد
3,5	**3,1**	**3,1**	**6,7**	**-7,1**	**3,8**	- الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

جدول 1: آفاق نمو الناتج الداخلي الخام ومكوناته القطاعية (%)

أما فيما يخص الطلب، فمن المتوقع أن يرتفع استهلاك النهائي للأسر (بما في ذلك المؤسسات غير الربحية) بنسبة 3,3% خلال سنة 2024 وذلك بفضل تحسن دخل الأسر وكذلك ارتفاع تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. أما فيما يخص الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية، فيتوقع أن يرتفع بنسبة 5,6% سنة 2024، ليتجاوز النسبة المسجلة سنة 2023 (4,1%). أما بالنسبة للاستثمار، فمن المتوقع أن يرتفع إجمالي التكوين الخام لرأسمال الثابت بنسبة 3,7% خلال سنة 2024، بعد أن سجل تسارعا يرجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستثمار العمومي بنسبة 6,9% سنة 2023.

كما أنه من شأن النمو المعتدل المتوقع للطلب الخارجي الموجه للمغرب أن يقلل من آفاق نمو الصادرات الوطنية من السلع والخدمات، حيث يرتقب أن يرتفع حجم هذه الأخيرة بنسبة 4,8% سنة 2023 و4,9% سنة 2024. وبالنسبة للواردات، من المتوقع أن يزيد حجمها بنسبة 4,9% سنة 2023 و5,0% سنة 2024.

2.3. الأهداف الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2024

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية والتزامات الحكومة، تبنى مشروع قانون المالية لسنة 2024 الأهداف الأربعة ذات الأولوية التالية:

- تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية؛
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية.

1.2.3. تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية

بتوجيهات ملكية سامية، واجهت الدولة المغربية بشكل سريع ومنسجم آثار زلزال الحوز. وهكذا وفي إطار المجهود الوطني لتنفيذ التدابير المستعجلة للتصدي لآثار الزلزال الذي ضرب عدة مناطق من بلادنا، تم إحداث صندوق خاص تحت رقم 126 بتاريخ 11 شتنبر 2023، لتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تقديم الدعم والمساعدة المالية المباشرة للأسر المتضررة، ولا سيما تلك التي فقدت مساكنها، تم الشروع في صرف مساعدات مالية مستعجلة للأسر المعنية ابتداء من شهر أكتوبر 2023.

وفيما يخص تدابير إعادة تأهيل المناطق المتضررة، تم تقديم برنامج إعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة من الزلزال أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 20 شتنبر 2023. ويمتد هذا البرنامج على مدى 5 سنوات (2024-2028)، بميزانية تقدر بنحو 120 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج يرتكز على دعامتين أساسيتين: إعادة بناء وتأهيل البنيات التحتية المتضررة من الزلزال، وكذا مخطط طموح ومندمج لتنمية أقاليم الأطلس الكبير من خلال مشاريع مهيكلة.

برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز

يتمحور هذا البرنامج حول أربع مكونات أساسية:

- إعادة إيواء السكان المتضررين وإعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية؛
- فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية؛
- تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلزال؛
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تثمين المبادرات المحلية.

كما تم إحداث منصة كبرى للتخزين وتوفير الحاجيات الأولية (خيام وأغطية وأسرة و أدوية ومواد غذائية...)، بكل جهة، وذلك قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.

بخصوص الدعامة الأولى، ستتم تعبئة غلاف مالي قدره 22 مليار درهم كالآتي:

- 8 مليارات درهم مخصصة للمساعدات المستعجلة للأسر، وكذا المساعدات المتعلقة بإعادة البناء وتأهيل المنازل المتضررة جزئيا أو كليا. ويتعلق الأمر:
  - بمنحة قدرها 30.000 درهم كإعانة لكل أسرة متضررة، لمدة 12 شهرا (2.500 درهم)؛
  - بمنحة قدرها 140.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لإعادة بناء المساكن التي انهارت بشكل تام؛
  - بمنحة قدرها 80.000 درهم كإعانة لكل أسرة، مخصصة لتغطية أشغال إعادة تأهيل المساكن التي انهارت جزئيا.

- 14 مليار درهم مخصصة لفك عزلة المناطق المتضررة، وإعادة تأهيل السدود ومحطات المياه المتضررة بفعل الزلزال، وكذا المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية، وتشجيع النشاط الاقتصادي المحلي، والمحافظة على الموروث الثقافي والمرافق الدينية.

أما فيما يتعلق بالدعامة الثانية، فستتم بتعبئة غلاف مالي قدره 98 مليار درهم مخصص لتنمية البنيات التحتية، وإنعاش الأنشطة الفلاحية والسياحية في الأقاليم المعنية، ودعم إحداث مراكز قروية مندمجة وإعادة تأهيل المجال الحضري والمدن العتيقة، وتعزيز جودة الخدمات العمومية، خصوصا تلك المتعلقة بالأسواق والمحطات الطرقية والمجازر.

وفيما يخص مصادر تمويل برنامج إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز فهي متعددة، تتكون من الصندوق الخاص لتدبير آثار الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية، والميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات الترابية، وصندوق الحسن الثاني، والمساعدات الدولية.

ولضمان حكامة فعالة لهذا البرنامج، تم إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لتشتغل طيلة مدة التفعيل الكلي للبرنامج. وتتمثل مهامها الرئيسية في تتبع صرف المساعدات المالية، وتنفيذ مشاريع إعادة البناء والتأهيل، وإعداد مشاريع التنمية السوسيو-اقتصادية، والتنسيق بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين.

وبالإضافة إلى الموارد المالية المخصصة لمواجهة الأضرار الناجمة عن زلزال الحوز، اتخذت الحكومة عدة تدابير للحد من الضغوط التضخمية ومكافحة الإجهاد المائي.

وهكذا، وفيما يتعلق بإشكالية التضخم، بدأت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتحكم في معدل التضخم وإعادته إلى مستوى ما قبل الأزمة، تؤتي ثمارها في ظل الانخفاض المسجل لهذا المعدل خلال الأشهر الماضية. وتهدف الحكومة مواصلة هذه الجهود لضمان التوازن بين السياسات المالية والنقدية من أجل خفض مستوى التضخم إلى 2,5% سنة 2024 و2% ابتداء من سنة 2025.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تعزيز التدابير المتعلقة بدعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف. وبالموازاة، سيتم تطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر التي سيتم مواصلة تنزيلها خلال سنة 2024، لا سيما من خلال تفعيل الالتزامات التي تضمنها 19 عقد-برنامج التي تم التوقيع عليها بداية سنة 2023، باعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة.

وعلى مستوى إشكالية الماء، ونظرا لطابعها الاستراتيجي، ستعمل الحكومة على تسريع تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي خلال الفترة 2020-2027، والذي خصص له غلاف مالي يقدر بحوالي 143 مليار درهم. وفي هذا الإطار، دعت الحكومة القطاعات والهيئات المعنية إلى المزيد من اليقظة والفعالية في تنفيذ المشاريع المبرمجة وفقا للجدول الزمني المحدد لها. ويهدف هذا البرنامج على الخصوص إلى:

- استكمال مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق؛
- مواصلة إنجاز السدود للرفع من قدرة تخزين المياه العذبة؛
- برمجة محطات لتحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي.

وبشكل عام، تعمل الحكومة على تكثيف جهودها الرامية إلى تقوية صمود البلاد في مواجهة التغيرات المناخية، عبر اعتماد مقاربة مندمجة ومتكاملة، تقوم على تعزيز الإطار المؤسساتي الذي سيمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية.

2.2.3. مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية

بعد تعميم التأمين الاجباري الأساسي عن المرض وتبعا للتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله، ستعمل الحكومة على إطلاق برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل متم سنة 2023، والذي لن يقتصر على تقديم التعويضات العائلية فقط بل سيغطي كذلك الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم. حيث سيشمل هذا البرنامج الأطفال في سن التمدرس والأطفال ذوي إعاقة والأطفال حديثي الولادة. بالإضافة إلى ذلك، يستهدف هذا البرنامج الأسر الفقيرة والهشة، بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين.

ولتمويل هذا البرنامج، ستتم تعبئة الموارد الضرورية من خلال إصلاح مجموعة من البرامج الاجتماعية القائمة. وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجيستيكية لتعزيز عملية التقييد في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد.

ومن جهة أخرى، وأخذا بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه قطاع الصحة في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، وفي إنجاح ورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض على وجه الخصوص، ستتواصل الجهود لإصلاح المنظومة الصحية، وخاصة من خلال تأهيل العرض الصحي عبر مواصلة بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون، وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مستشفيات جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم. بالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، ومواصلة تطوير النظام المعلوماتي المندمج، مع العمل على تنزيل قانون الوظيفة الصحية وإحداث المجموعات الصحية الترابية.

ووعيا منها بأهمية إصلاح منظومة التربية والتكوين كإحدى ركائز الدولة الاجتماعية، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022-2026. ويروم هذا الإصلاح تمكين التلاميذ من التعلمات الأساسية، ومواكبتهم من أجل استكمال تعليمهم الإلزامي. كما سيساهم في الارتقاء بمهنة التدريس وجعلها أكثر جاذبية، ولاسيما من خلال تمكين الأساتذة من تكوين أساسي ومستمر ذي جودة عالية واعتماد نظام أساسي جديد موحد ومحفز، وتجديد المقاربات البيداغوجية والأدوات الرقمية لتسهيل عمل الأساتذة وتعزيز أثر كل ذلك على المتعلمين.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، من خلال إحداث حوالي 4.000 وحدة تعليمية سنويا لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 4 و6 سنوات، خاصة في المجال القروي.

كما ستعمل الحكومة على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI) الذي يرمي على إرساء دعائم نموذج جديد للجامعة المغربية. وينبني هذا النموذج على منظومة ناجعة للحكامة المؤسساتية للقطاع، وعلى إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج يهدف إلى الارتقاء بنظام LMD المتعلق بالإجازة والماستر والدكتوراه. هذا بالإضافة إلى تطوير البحث العلمي، عبر العمل على تخريج جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في مجالات ذات أولوية وطنية. وهكذا، سيتم في مرحلة أولى إطلاق برنامج لتكوين 1.000 طالب دكتور سنويا.

وعلاقة بالسياسة المندمجة التي نهجتها في مجال التشغيل، ستواصل الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش" من أجل بلوغ هدف إحداث 250 ألف منصب شغل. أما بالنسبة لبرنامج "فرصة" الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل 10 آلاف من حاملي المشاريع خلال سنة 2023، سيتم إنجاز تقييم شامل لهذا البرنامج قصد إصدار دليل مرجعي للممارسات الجيدة في مجال مواكبة وتأطير حاملي المشاريع.

وفيما يتعلق بسياسة السكن، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، أطلقت الحكومة برنامجا جديدا يمتد على الفترة 2024-2028 والذي يحدد منهجية جديدة للولوج إلى السكن، من خلال مساعدة مالية مباشرة لفائدة الراغبين في اقتناء السكن الرئيسي. ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل الولوج إلى السكن لفائدة الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة وتقليص العجز السكني وتسريع وتيرة استكمال برنامج "مدن بدون صفيح".

وفي نفس السياق، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية خصوصا فيما يتعلق بتمدرس الفتيات بالعالم القروي وتنمية الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية وفك العزلة عن المواقع السياحية وتحسين ظروف التزود بالماء الصالح للشرب.

وبخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ستواصل الحكومة تنزيل مرحلتها الثالثة، حيث ستعمل على مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، إضافة إلى دعم الرأسمال البشري للأجيال الصاعدة خصوصا على مستوى الصحة والتعليم.

وفي إطار مجهوداتها الرامية إلى الارتقاء بوضعية المرأة وتعزيز الإدماج الاجتماعي للأسر، ستعمل الحكومة على تنزيل استراتيجية "جسر" التي تهدف على الخصوص إلى رفع نسبة مشاركة النساء في تنمية الاقتصاد الوطني.

كما ستعمل الحكومة على تنزيل الاستراتيجية الثقافية التي ترتكز بالأساس على حماية وتثمين التراث الثقافي المغربي، وتعزيز البنية التحتية الثقافية، وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسية الثقافية.

موازاة مع ذلك، وفي إطار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، فقد تم اعتماد رأس السنة الأمازيغية، الذي يوافق 14 يناير من كل سنة وإقرار عطلة وطنية رسمية مدفوعة الأجر. كما ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل خارطة الطريق التي أعدتها لهذه الغاية.

وفيما يخص مغاربة العالم، ونظرا للأهمية التي تحظى به هذه الفئة، ولأدوارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل الوطن وخارجه، ستعمل الحكومة على تكثيف مجهوداتها الرامية إلى تحسين شروط عودة هذه الفئة إلى أرض الوطن وتحسين ولوجها إلى مختلف المرافق العمومية في أحسن الظروف. كما ستضاعف الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسساتية المخصصة لمغاربة العالم، مع إيلاء عناية خاصة لاستثماراتها ومبادراتها.

ووفقا لمضامين الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي، ستعمل الحكومة على مواصلة الحوار مع كافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

3.2.3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

بخصوص إصلاح منظومة العدالة، واستكمالا لهذا الورش، ستواصل الحكومة تحديث وتطوير المنظومة القانونية المدرجة في المخطط التشريعي، إلى جانب مواصلة التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها، والأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية. كما ستولي الحكومة عناية خاصة لتعميم محاكم الأسرة في جميع الجهات.

وفيما يتعلق بورش اللاتمركز الإداري، ستعمل الحكومة على تسخير كافة الامكانيات والجهود لإنجاح هذا الورش، والتقدم في تنزيل الجهوية المتقدمة. وتهدف الحكومة إلى اعتماد سياسة جديدة ترتكز على إعطاء بعد ترابي لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إحداث تمثيليات مشتركة وتحقيق وحدة عمل كل مصالح الدولة على المستوى الجهوي، لضمان فعالية أدائها والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها.

وموازاة مع ذلك، ستعمد الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات العملية لتنزيل كافة الأوراش المتعلقة بإصلاح الإدارة، خصوصا منها ما يتعلق بالحكامة الجيدة وتبسيط المساطر ورقمنتها، لتحسين ولوج المرتفقين إلى الخدمات العمومية الأساسية.

وفي مجال الاستثمار، ستواصل الحكومة تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، وذلك من خلال تفعيل المنظومة الجديدة لدعم الاستثمار، عبر تقديم منح مشتركة لدعم الاستثمار، ومنح مجالية وقطاعية، علاوة على إجراءات الدعم الخاصة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي والتدابير الأخرى للنهوض بالاستثمارات المغربية بالخارج. كما ستواصل الحكومة تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار" باعتباره رافعة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة، إلى جانب أدواره الأخرى فيما يتعلق بالمساهمة في تمويل المقاولات في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والفلاحة والسياحة، أو المساهمة في رأسمال المقاولات الصغرى والمتوسطة، وكذا المقاولات الكبرى العمومية والخاصة.

أما فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية وتنافسية الاقتصاد الوطني، فستعمل الحكومة على تفعيل خارطة الطريق التي اعتمدتها لهذا الغرض، والتي تشمل جيلا جديدا من الإصلاحات المتعلقة بتبسيط ورقمنة الإجراءات الإدارية، وتحسين الولوج إلى العقار والمناطق الصناعية، وتطوير أدوات جديدة للتمويل، وتحسين الولوج إلى الطلبيات العمومية، وإصلاح مدونة التجارة. وبالموازاة، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى خلق مناخ محفز للمبادرات المقاولاتية والابتكار، لاسيما المقاولات الناشئة والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار في المشاريع ذات الصلة بالتنافسية اللوجيستيكية وبالطاقات المتجددة.

وفي هذا السياق، ستواصل الحكومة تنزيل الاستراتيجية الطاقية التي تروم إنتاج 52% من الطاقة الكهربائية انطلاقا من المصادر المتجددة بحلول سنة 2030. وفي الشق المتعلق بالنجاعة الطاقية، تستهدف هذه الاستراتيجية القطاعات المستهلكة للطاقة كالنقل والبناوالصناعة والفلاحة والإنارة العمومية. كما ستواصل الحكومة تنزيل مخطط التجهيز الخاص بالوكالة المغربية للطاقة المستدامة، والمكتب الوطني للماء والكهرباء خلال الفترة الممتدة ما بين 2023 و2027، وذلك بغية تسريع برنامج تطوير الطاقات

المتجددة. وموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة دعمها المباشر للمكتب الوطني للماء والكهرباء عبر تعزيز موارده المالية، لتمكينه من الاستمرار في إنتاج الطاقة الكهربائية، وتزويد القطاعات الاقتصادية بهذه الطاقة بتكلفة تتناسب وتطلعات النموذج التنموي لبلادنا، وتراعي القدرة الشرائية للفئات الهشة من المواطنين.

وفيما يتعلق بمشروع "عرض المغرب" في مجال الهيدروجين الأخضر، ستعمل الحكومة على الإسراع بتنزيل هذا المشروع، وذلك بهدف تثمين المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، والاستجابة لحاجيات المستثمرين والأسواق الدولية.

وفي مجال السياحة، ستواصل الحكومة استكمال المخطط الاستراتيجي لهذا القطاع عبر رصد غلاف مالي يقدر بنحو 6,1 مليار درهم بهدف استقطاب 17,5 مليون سائح في أفق سنة 2026، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشر و120 ألف فرصة شغل غير مباشر.

4.2.3. تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية

بالنظر إلى التحديات التي تواجه المالية العمومية، وإلى المجهودات المالية الكبرى التي تكلفها مواجهة التأثيرات الظرفية الحالية من جهة، وإرساء أسس الدولة الاجتماعية موازاة مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية من جهة أخرى، فإن الحكومة ملتزمة باتخاذ كافة التدابير اللازمة للحفاظ على توازنات المالية العمومية واستدامتها، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الإصلاحات الضرورية، التي من شأنها تحقيق هوامش مالية لمواجهة هذه التحديات، وتمويل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي انخرطت فيها بلادنا.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تعزيز توازن المالية العمومية واستدامتها من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، باعتماد قاعدة ميزاناتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، لاسيما عبر برمجة الميزانية متعددة السنوات. كما سيتم توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو من إعانات من الدولة.

وفيما يخص الإصلاح الجبائي، ستواصل الحكومة التنزيل الفعلي للقانون الإطار، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الجبائية، ووضع نظام جبائي مستقر، مبسط وشفاف يوفر رؤية واضحة للمستثمرين ولكل الفاعلين. وفي هذا الإطار، ستعطى الأولوية خلال سنة 2024 لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تطوير آليات التمويل المبتكرة، وعلى مواصلة مجهوداتها الرامية إلى عقلنة تدبير المحفظة العمومية، عبر تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

وبصفة عامة، ستحرص الحكومة على التقليص التدريجي من عجز الميزانية، مما سيمكن من تقليص حجم المديونية، وتعزيز التوازن المالي، واستعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية.

وبناء على كل ما سبق، سيأخذ مشروع قانون المالية لسنة 2024 بعين الاعتبار الأولويات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجيهات التالية:

- حصر نفقات الموظفين في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف، خاصة عبر الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، ومن خلال التكوين والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.
- التدبير الأمثل لنفقات التسيير، من خلال:
  - ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
  - الحرص على عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء؛
  - التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

- ترشيد نفقات الاستثمار عبر:
  - إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع في طور الإنجاز؛
  - الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد؛
  - التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.

وسيتم تطبيق هذه التوجيهات كذلك على ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، والمؤسسات العمومية. كما يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2024 إلى عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه.

3.3. توقعات موارد ونفقات الدولة برسم سنة 2024

ينص مشروع قانون المالية لسنة 2024 على مواصلة الجهود الرامية إلى تقليص عجز الميزانية إلى مستويات مستدامة، من خلال تدابير تهدف إلى ترشيد النفقات وتعبئة موارد إضافية. وهكذا، من المتوقع أن تسفر توقعات الموارد والنفقات لسنة 2024 عن ضبط عجز الميزانية فيما يقارب 4% من الناتج الداخلي الخام عوض 4,5% المتوقعة بموجب قانون المالية لسنة 2023.

1.3.3. موارد الدولة

تقدر توقعات صافي الموارد العادية بنحو 339,3 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 8,5% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023.

ويرتقب أن تسجل الموارد الجبائية (بما في ذلك حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة لفائدة الجماعات الترابية)، ارتفاعا بنسبة 6,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023 لتبلغ 270,8 مليار درهم ممثلة بذلك 17,5% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور إلى الزيادة المرتقبة في موارد الضرائب المباشرة بنسبة 3,3%، والضرائب غير المباشرة بنسبة 6,9% والرسوم الجمركية بنسبة 4,7% ورسوم التسجيل والتمبر بنسبة 20,9%.

الضرائب المباشرة

من المتوقع أن تبلغ الضرائب المباشرة 116,9 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 3,3% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023، وهو ما يعادل 7,6% من الناتج الداخلي الخام و43,2% من إجمالي الموارد الجبائية. ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة المتوقعة في موارد الضريبة على الدخل بقيمة 4,8 مليار درهم.

وتقدر موارد الضريبة على الدخل بحوالي 52,7 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، وهو ما يعادل 3,4% من الناتج الداخلي الخام. كما ستبلغ موارد الضريبة على الشركات 59,9 مليار درهم، أي ما يعادل 3,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024.

الضرائب غير المباشرة

يرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الضرائب غير المباشرة 118,9 مليار درهم، بزيادة قدرها 6,9% بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023. إذ ستبلغ الموارد المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة 86,9 مليار درهم، مسجلة بذلك زيادة قدرها 9,6%. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية وموارد الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بحوالي 17,1% و6,1% على التوالي.

ويتوقع أن تبلغ موارد الضريبة على القيمة المضافة الداخلية 29,4 مليار درهم سنة 2024 أي ما يعادل 1,9% من الناتج الداخلي الخام، ارتباطا بالتحسن المنتظر في استهلاك الأسر. في حين ستبلغ الموارد المستخلصة من الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد 57,5 مليار درهم ارتباطا بالارتفاع المرتقب للواردات.

كما ستشهد موارد الضريبة الداخلية على الاستهلاك (2,1% من الناتج الداخلي الخام)، زيادة طفيفة بنسبة 0,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023 لتبلغ 31,9 مليار درهم. وتعزى هذه الزيادة المتوقعة إلى ارتفاع موارد الضريبة الداخلية على استهلاك

المواد الطاقية بنسبة 0,2%، واستقرار تلك المرتبطة بالتبغ وتحسن الموارد الأخرى للضريبة الداخلية على الاستهلاك بنسبة 3,3% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023.

الرسوم الجمركية

من المرتقب أن تبلغ الموارد المستخلصة من الرسوم الجمركية، المقدرة بنسبة 1% من الناتج الداخلي الخام، 15,7 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 4,7% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023. وستبلغ هذه الموارد حوالي 5,8% من الموارد الجبائية سنة 2024.

رسوم التسجيل والتمبر

ستبلغ الموارد المستخلصة من رسوم التسجيل والتمبر ما قدره 19,3 مليار درهم، أي بزيادة بنسبة 20,9% بالمقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023.

الموارد غير الجبائية

من المتوقع أن تبلغ الموارد غير الجبائية في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 نحو 65,3 مليار درهم، بزيادة قدرها 20,5% مقارنة مع توقعات قانون المالية لسنة 2023. وتمثل الموارد غير الجبائية 19,2% من إجمالي الموارد العادية أي ما يعادل 4,2% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التطور الي زيادة الموارد المتأتية من المؤسسات والشركات العمومية بنسبة 0,1% (19,5 مليار درهم) وزيادة الموارد المتأتية من الآليات المبتكرة لتمويل الاستثمارات العمومية المقدرة بنحو 35 مليار درهم. فيما ستبلغ الموارد المتأتية من تفويتات مساهمات الدولة 5 ملايير درهم، وهو نفس مستوى توقعات قانون المالية لسنة 2023.

2.3.3. نفقات الدولة

سيبلغ إجمالي نفقات الدولة سنة 2024 (بما في ذلك مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وحسابات الخزينة الخاصة) 401,3 مليار درهم، أي بارتفاع 6,1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023. وتمثل هذه النفقات 26% من الناتج الداخلي الخام.

وسيبلغ حجم النفقات العادية المتوقعة لسنة 2024 حوالي 307 مليارات درهم، بزيادة قدرها 5,3% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023. وتمثل هذه النفقات 19,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024.

نفقات السلع والخدمات

ستبلغ نفقات السلع والخدمات حوالي 252,8 مليار درهم، أي بارتفاع قدره 7,6% مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، منها حصة 63,9% مخصصة لنفقات الموظفين.

كما ستعرف كتلة الأجور انخفاضا بنحو 0,3 نقطة من الناتج الداخلي الخام مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، منتقلة من 10,8% إلى 10,5% من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعادل 161,6 مليار درهم. ويأخذ هذا التطور بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بإحداث المناصب المالية والترقية في السلم والدرجة وكذا التدابير المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي. فيما يتوقع أن ترتفع نفقات "السلع والخدمات الأخرى"، بنسبة 15,3% بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2023 لتستقر في حدود 91,2 مليار درهم.

تكلفة الفائدة على الدين

وتقدر تكلفة الفائدة على الدين بنحو 37,2 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة قدرها 24,2% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، وهو ما يعادل 2,4% من الناتج الداخلي الخام.

نفقات المقاصة

ستبلغ تكلفة نفقات المقاصة 17 مليار درهم سنة 2024، أي ما يعادل 1,1% من الناتج الداخلي الخام.

نفقات الاستثمار

ستبلغ نفقات الاستثمار 100,3 مليار درهم حسب مشروع قانون المالية لسنة 2024، أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، لتمثل بذلك 6,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024.

3.3.3. عجز الميزانية

حسب مشروع قانون المالية لسنة 2024، سيبلغ عجز الميزانية الناتج عن التطورات المتوقعة في الموارد والنفقات، حوالي 62 مليار درهم، أي بانخفاض 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الخام، مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023، ليبلغ بذلك 4% من الناتج الداخلي الخام.

ملحقات إحصائية

1.1. المحيط الدولي

	متوسط 17-2012	2018	2019	2020	2021	2022	توقعات 2023	توقعات 2024
النمو الإقتصادي (حسب صندوق النقد الدولي) (%)	**3,5**	**3,6**	**2,8**	**-2,8**	**6,3**	**3,5**	**3,0**	**2,9**
الولايات المتحدة الامريكية	2,2	2,9	2,3	-2,8	5,9	2,1	2,1	1,5
منطقة " الاورو"	1,1	1,8	1,6	-6,1	5,6	3,3	0,7	1,2
فرنسا	1,1	1,8	1,9	-7,7	6,4	2,5	1,0	1,3
إسبانيا	1,1	2,3	2,0	-11,2	6,4	5,8	2,5	1,7
الصين	7,3	6,8	6,0	2,2	8,5	3,0	5,0	4,2
تركيا	5,8	3,0	0,8	1,9	11,4	5,5	4,0	3,0
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	3,5	2,8	1,6	-2,6	4,3	5,6	2,0	3,4
المغرب (1)	3,3	3,1	2,9	-7,2	8,0	1,3	3,4	3,7
الجزائر	3,0	1,2	1,0	-5,1	3,4	3,2	3,8	3,1
تونس	2,3	2,6	1,6	-8,8	4,4	2,5	1,3	1,9
مصر	3,6	5,3	5,5	3,6	3,3	6,7	4,2	3,6
الاردن	2,6	1,9	1,8	-1,6	2,2	2,5	2,6	2,7
نمو التجارة العالمية (%)	**3,5**	**4,0**	**1,2**	**-7,8**	**10,9**	**5,1**	**0,9**	**3,5**
الأسعار الدولية لأهم المواد								
الفوسفاط الخام (دولار/طن)	123,7	87,9	88,0	76,1	123,2	266,2	260,0	240,0
القمح الصلب للولايات المتحدة الأمريكية (دولار/طن)	242,6	209,9	201,7	231,6	315,2	430,0	355,0	335,0

	متوسط 17-2012	2018	2019	2020	2021	2022	توقعات 2023	توقعات 2024
2.1-تغير مكونات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (بالنسبة للسنة الماضية)(%)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	**3,3**	**3,1**	**2,9**	**-7,2**	**8,0**	**1,3**	**3,4**	**3,7**
القيمة المضافة للقطاع الأول	**2,5**	**5,6**	**-5,0**	**-8,1**	**19,5**	**-12,9**	**6,0**	**6,0**
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	3,3	2,8	3,8	-7,1	6,7	3,1		
الصناعات التحويلية	1,8	3,2	3,4	-7,4	7,8	0,3		
البناء والأشغال العمومية	2,3	1,3	0,5	-4,1	4,7	-3,6		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	3,8	3,9	6,6	5,3	5,1	4,2		
الواردات من السلع والخدمات	4,4	4,8	2,1	-11,9	10,4	9,0	4,9	5,0
الإستهلاك النهائي الداخلي	3,3	2,8	2,8	-4,4	7,1	0,4		
الأسر (2)	1,3	2,5	2,2	-5,6	7,0	-0,6	3,2	3,3
الإدارات العمومية	3,9	3,7	4,8	-0,6	7,2	3,3	4,1	5,6
التكوين الخام للرأسمال الثابت	3,6	2,4	1,7	-10,0	7,6	-2,2	6,9	3,7
الصادرات من السلع والخدمات	5,4	3,8	5,1	-15,0	7,9	20,4	4,8	4,9
3.1-المساهمة في النمو الإقتصادي (بعدد نقط)								
الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة	3,3	3,1	2,9	-7,2	8,0	1,3	3,4	3,7
القيمة المضافة للقطاع الأول	0,3	0,6	-0,5	-0,8	2,0	-1,5		
الناتج الداخلي الخام دون احتساب القطاع الأولي	3,0	2,5	3,4	-6,4	6,0	2,7		
الصناعات التحويلية	0,3	0,5	0,5	-1,1	1,2	0,0		
البناء والأشغال العمومية	0,1	0,1	0,0	-0,2	0,3	-0,2		
الإدارة العمومية والضمان الإجتماعي	0,3	0,3	0,6	0,5	0,5	0,4		
الواردات من السلع والخدمات	-1,7	-2,0	-0,9	5,0	-4,0	-3,8	-2,8	-2,8
الإستهلاك النهائي الداخلي	2,6	2,2	2,1	-3,4	5,6	0,3	2,8	3,1
الأسر (2)	0,8	1,5	1,3	-3,3	4,2	-0,3	2,0	2,0
الإدارات العمومية	0,7	0,7	0,9	-0,1	1,4	0,6	0,8	1,0
التكوين الخام للرأسمال الثابت	1,0	0,7	0,5	-2,7	2,0	-0,6	1,9	1,0
الصادرات من السلع والخدمات	1,5	1,2	1,7	-5,1	2,4	6,8	2,1	2,3
4.1- مؤشرات اقتصادية (%)								
الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	39,3	43,4	41,9	38,0	42,4	56,3		
الإستهلاك النهائي الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	78,8	77,5	77,2	78,5	78,7	81,2		
الأسر (2)	60,3	59,5	59,0	59,1	59,7	62,0		
الإدارات العمومية	18,5	18,0	18,2	19,4	19,0	19,2		
الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام	28,7	33,8	34,1	30,8	33,2	44,8		
معدل انفتاح الإقتصاد الوطني على الخارج (%) (3)	68,0	77,3	76,0	68,8	75,6	101,1		
نسبة الواردات في الطلب الداخلي (%) (4)	35,6	39,7	38,9	35,5	38,9	50,6		
معدل الإستثمار الخام (5)	31,6	31,9	30,4	28,6	30,4	30,1		
الإدخار القومي الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	27,6	27,3	27,2	27,6	28,2	26,8		
القدرة(+) او الحاجة للتمويل(-) بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	-3,6	-4,9	-3,4	-1,2	-2,3	-3,5		
الدخل القومي الخام المتوفر للفرد (بالدرهم)	33320	35537	36370	34008	37532	39163		

المصادر: World Economic Outlook، صندوق النقد الدولي وcommodity price data، البنك الدولي

- المندوبية السامية للتخطيط

(1) المصدر : المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود 2022 وتوقعات مديرية الدراسات والتوقعات المالية بالنسبة ل 2023 و2024

(2) بما في ذلك المؤسسات غير الربحية

(3) مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

(4) الواردات من السلع والخدمات بالنسبة للطلب الداخلي من السلع والخدمات, يمكن اعتباره كمعدل انفتاح السوق الداخلي على المنتوجات الأجنبية

(5) (التكوين الخام للرأسمال الثابت + تغير المخزونات) \ الناتج الداخلي الخام

	متوسط 17-2012	2018	2019	2020	2021	2022
5.1- التجارة الخارجية						
تطور الصادرات الإجمالية (بمليون درهم)	**210602**	**275441**	**284496**	**263089**	**329405**	**428612**
نسبة النمو (%)	**6,0**	**10,7**	**3,3**	**-7,5**	**25,2**	**30,1**
المواد الغذائية	9,5	7,6	6,0	0,8	10,9	19,4
بما في ذلك : - الحوامض	-1,5	17,6	-5,9	3,9	57,8	43,9
- منتوجات البحر (1)	9,6	2,9	-1,9	1,8	14,9	11,1
الطاقة و زيوت التشحيم	-10,9	40,8	33,8	-68,5	71,0	86,8
المواد الخام	-1,7	-1,6	-4,6	-5,6	30,8	29,3
أنصاف المنتجات	-0,5	15,8	-4,1	0,6	55,3	37,6
مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2)	-1,5	17,6	-5,9	3,9	57,8	43,9
مواد التجهيز	10,2	19,3	12,3	-12,7	4,5	26,0
مواد الإستهلاك	12,2	6,9	1,5	-12,1	25,2	31,5
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الصادرات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	60,2	63,5	64,4	63,8	59,4	56,6
بما في ذلك : - فرنسا	21,4	21,7	21,8	21,9	20,4	18,8
- إسبانيا	21,4	23,6	24,1	23,9	21,5	19,6
تطور الواردات الإجمالية (بمليون درهم)	**397142**	**481442**	**490953**	**422861**	**528571**	**737441**
نسبة النمو (%)	3,4	9,9	2,0	-13,9	25,0	39,5
المواد الغذائية	1,5	7,6	4,5	15,5	8,4	44,9
بما في ذلك : - القمح	-5,4	9,4	1,2	46,3	5,8	81,2
الطاقة وزيوت التشحيم	-4,3	18,3	-7,2	-34,7	52,0	102,1
المواد الخام	-1,4	18,8	-10,2	-12,0	51,8	49,9
أنصاف المنتجات	3,8	4,5	4,7	-10,8	24,3	46,5
مواد التجهيز	8,2	10,0	5,5	-14,6	9,4	19,3
مواد الإستهلاك	8,5	8,2	4,2	-14,4	33,2	10,2
حصة أهم الشركاء الإقتصاديين في الواردات (%)						
الإتحاد الأوروبي (28 دولة)	50,6	52,0	51,4	50,9	48,9	45,4
بما في ذلك : - فرنسا	12,6	11,9	12,2	12,0	10,5	10,6
- إسبانيا	14,6	15,8	15,6	15,4	15,7	14,1
الولايات المتحدة الأمريكية	6,7	7,9	7,4	6,3	6,4	7,4
معدل التغطية التجارية من السلع والخدمات (%)	**74,3**	**78,1**	**81,4**	**80,9**	**78,2**	**79,5**
معدل التغطية التجارية من السلع (%)	**53,0**	**57,2**	**57,9**	**62,2**	**62,3**	**58,1**
العجز التجاري الخام بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**18,0**	**17,2**	**16,7**	**13,9**	**15,6**	**23,2**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**7,9**	**6,9**	**6,2**	**4,3**	**5,9**	**11,5**
الفاتورة الطاقية بالنسبة للصادرات (%)	**38,9**	**29,9**	**26,8**	**19,0**	**23,0**	**35,7**
استيراد مواد التجهيز بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**8,3**	**10,1**	**10,2**	**9,4**	**9,3**	**10,6**
ميزان الأداءات بالنسبة للناتج الداخلي الخام						
رصيد الحساب الجاري	-4,9	-4,9	-3,4	-1,2	-2,3	-3,5
السلع و الخدمات	-10,6	-9,5	-7,8	-7,3	-9,2	-11,5
السلع	-16,8	-15,9	-15,3	-12,8	-14,1	-20,2
الخدمات	5,8	6,4	7,5	5,5	4,8	8,7
الدخل الأولي	-1,8	-1,6	-1,6	-1,0	-1,4	-1,4
الدخل الثانوي	7,4	6,3	6,0	7,1	8,3	9,4
مداخيل الأسفار	**6,0**	**6,1**	**6,4**	**3,2**	**2,7**	**7,0**
تحويلات مغاربة العالم	**5,8**	**5,4**	**5,2**	**5,9**	**7,3**	**8,2**
الإستثمارات والقروض الأجنبية (بمليون درهم)	**36224**	**46099**	**34489**	**26005**	**32537**	**39555**
6.1- النقد						
تطور المجمع النقدي M3 (بمليون درهم)	**5,0**	**4,1**	**3,8**	**8,4**	**5,1**	**8,0**
الديون الصافية على الدولة بالنسبة للناتج الداخلي الخام (%)	**87,4**	**85,6**	**87,1**	**98,3**	**92,3**	**94,7**
الموجودات الخارجية الصافية بعدد شهور استيراد السلع الإجمالية (%)	**6,1**	**5,8**	**6,2**	**9,1**	**7,5**	**5,5**
معدل السيولة الإجمالية للإقتصاد (%) (3)	**157,2**	**169,1**	**170,3**	**198,0**	**191,8**	**184,7**
معدل نمو الرقم الإستدلالي لتكلفة المعيشة (%)	**1,3**	**1,6**	**0,2**	**0,7**	**1,4**	**6,6**
أسعار صرف أهم العملات بالنسبة للدرهم (الشراء)						
1 أورو	**11,0**	**11,1**	**10,8**	**10,8**	**10,6**	**10,7**
1 دولار أمريكي	**9,1**	**9,4**	**9,6**	**9,5**	**9,0**	**10,2**

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات مكتب الصرف و بنك المغرب

(1) منتجات البحر : السمك الطري المملح والمنشف ، قشريات رخويات ومحارات، مصبرات السمك

(2) الفوسفاط، الأسمدة الطبيعية ، والحامض الفوسفوري

(3) السيولة الكلية للإقتصاد (المكونة من المجمع النقدي M3 و مجاميع التوظيفات السائلة) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية

	متوسط 17-2012	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21	23/22
1.2- الفلاحة							
معدل التساقطات على الصعيد الوطني (مم)	**345,2**	**348,2**	**296,7**	**255,6**	**291,0**	**202,0**	**247,0**
إنتاج الحبوب الثلاثة المهمة (بألف قنطار)	**76450**	**102616**	**51865**	**32070**	**103242**	**34000**	**55100**
مردود الحبوب الثلاثة المهمة (قنطار في الهكتار)	**15,8**	**22,9**	**14,6**	**7,4**	**23,7**	**9,5**	**15,0**
	17-2012	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	
2.2- المعادن							
الإنتاج التجاري للفوسفاط (بألف طن)	**27814**	**34315**	**35276**	**37441**	**38115**	**30456**	
إنتاج الحامض الفسفوري (بألف طن)	**4784**	**5829**	**5829**	**6184**	**7100**	**6300**	
رقم المعاملات عند التصدير لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط	**42039**	**51989**	**48946**	**50868**	**80271**	**115484**	
نسبة مشتقات الفوسفاط (%)	77,8	84,0	85,1	85,6	88,9	88,4	
معدل نمو الرقم الإستدلالي للإنتاج المعدني (%)	**2,6**	**4,3**	**2,9**	**5,0**	**2,1**	**-18,6**	
3.2-الطاقـــة والماء							
معدل نمو الرقم الإستدلالي لإنتاج الكهرباء (%)	**4,3**	**6,5**	**15,1**	**-4,0**	**6,6**	**0,3**	
الإنتاج المحلي للكهرباء (بمليون كيلواط)	**33824**	**37295**	**38853**	**38372**	**40512**	**42317**	
استهلاك الكهرباء (بمليون كيلواط)	**29161**	**30737**	**30836**	**30284**	**31951**	**33437**	
معدل ملء السدود(%)	**62,6**	**62,3**	**49,2**	**37,0**	**34,2**	**31,4**	
4.2- الصناعات التحويلية							
تغير الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي (1) (%)	**2,3**	**2,9**	**2,4**	**-6,3**	**6,7**	**0,8**	
منتوجات الصناعة الغذائية	4,3	0,8	1,0	0,9	6,7	4,7	
منتوجات صناعة النسيج	-0,6	1,2	-3,0	-13,6	12,2	-0,9	
منتوجات صناعة السيارات	4,4	8,3	6,3	-25,0	9,2	12,7	
5.2- البناء والأشغال العمومية							
مبيعات الإسمنت الإجمالية (بألف طن)	**14498**	**13286**	**13627**	**12174**	**13975**	**12487**	
عدد الوحدات السكنية التي بدأت بها الأشغال	**318267**	**310415**	**365413**	**240501**	**248122**	**200893**	
بما في ذلك : الوحدات السكنية	178711	148795	149276	90813	99885	90604	
6.2- السياحـــة							
نسبة التوافد على الفنادق (%)	**41,7**	**46,0**	**48,0**	**26,0**	**25,0**	**41,0**	
الوافدون من السياح الأجانب غير المغاربة (بالآلاف)	**10260**	**12289**	**12932**	**2778**	**3722**	**10869**	
الليالي السياحية في الفنادق المصنفة (بالآلاف)	**19336**	**23954**	**25244**	**6976**	**9196**	**19009**	
المداخيل السياحية (مليون درهم)	**62498**	**73022**	**78747**	**36450**	**34310**	**93638**	
7.2- المواصلات السلكية واللاسلكية							
عدد المنخرطين في الهاتف المحمول(بالألف)	**42344**	**44738**	**46667**	**49421**	**51334**	**52898**	
كثافة الهاتف المحمول (%)	126,3	127,0	131,1	137,5	141,4	144,3	
مدة المكالمات الخارجة بواسطة المحمول (مليون دقيقة)	47753	53374	56342	55683	55668	53468	
عدد المنخرطين في الهاتف القار(بالألف)	**2505**	**2199**	**2055**	**2357**	**2511**	**2645**	
كثافة الهاتف المحمول (%)	7,5	6,2	5,8	6,6	6,9	7,2	
عدد المنخرطين في الأنترنيت(بالألف)	**12237**	**22782**	**25385**	**29803**	**32846**	**35574**	
كثافة الانترنيت (%)	36,1	64,7	71,3	82,9	90,5	97,0	
8.2- التأمينات							
رقم معاملات شركات التأمين (بمليون درهم)	**30937**	**41364**	**44903**	**45721**	**50207**	**54496**	
التأمين على الحياة والرسملة (%)	37,0	44,0	45,6	44,6	45,7	46,6	
التأمين على غير الحياة (%)	62,8	55,5	54,0	54,2	53,1	52,1	

المصادر : حساب مديرية الدراسات والتوقعات المالية إنطلاقاً من معطيات :
- قطاع الفلاحة
- قطاع السياحة
- قطاع الإسكان وسياسة المدينة
- قطاع الماء
- المندوبية السامية للتخطيط
- المكتب الشريف للفوسفاط
- المكتب الوطني للكهرباء والماء
- المكتب الوطني للصيد
- مكتب الصرف
- الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات
- هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

(1) الصناعات التحويلية دون احتساب تكرير البترول

	متوسط					توقعات	
	17-2012	2018	2019	2020	2021	2022	ق.م 2023	م.ق.م 2024
1.3- تحملات و موارد الخزينة (بملايين الدراهم) (1)								
المداخيل العادية	**213852**	**233144**	**252839**	**229093**	**256180**	**304362**	**312721**	**339349**
المداخيل الجبائية	**183125**	**209173**	**212638**	**198793**	**214565**	**251896**	**255273**	**270797**
الضرائب المباشرة	82178	95523	96514	92651	90790	113285	113165	116942
الضريبة على الدخل	36227	42297	42941	40165	44430	48024	47931	52739
الضريبة على الشركات	43251	49664	48864	48778	44592	62434	60914	59918
الضرائب غير المباشرة	77799	88919	91408	83404	96061	106595	111143	118851
الضريبة على القيمة المضافة	53074	60600	61508	56014	65101	74990	79330	86911
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	24725	28318	29900	27390	30960	31605	31813	31940
الرسوم الجمركية	8303	9693	9768	9488	11885	13895	15019	15728
حقوق التسجيل والتمبر	14845	15039	14948	13250	15829	18121	15947	19276
المداخيل غير الجبائية	**27367**	**20194**	**36405**	**27169**	**37743**	**48666**	**54148**	**65253**
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية	**3360**	**3777**	**3796**	**3131**	**3872**	**3800**	**3300**	**3300**
مجموع النفقات (2)	**258702**	**274802**	**294356**	**311435**	**326392**	**373814**	**378396**	**401312**
النفقات العادية	**207516**	**212766**	**224379**	**231962**	**252200**	**288631**	**291458**	**307031**
السلع والخدمات	153954	168726	181888	191171	203254	217916	234912	252845
الأجور	101657	106232	127719	133530	140456	147755	155794	161623
سلع و خدمات أخرى	52297	62494	54169	57641	62798	70161	79117	91221
فوائد الدين العمومي	24809	26322	26419	27259	27106	28600	29966	37229
الداخلي	21050	22589	22578	23147	22409	23628	23291	28489
الخارجي	3759	3733	3841	4112	4697	4972	6675	10331
الموازنة	28754	17718	16072	13532	21840	42115	26580	16957
نفقات الإستثمار	**57218**	**65601**	**72265**	**85885**	**77771**	**93809**	**91138**	**100281**
رصيد الحسابات الخصوصية	6032	3565	2288	6412	3579	8626	4200	6000
2.3- مؤشرات المالية العمومية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام)								
المداخيل العادية	**20,7**	**19,5**	**20,4**	**19,9**	**20,1**	**22,9**	**21,7**	**22,0**
المداخيل الجبائية	**17,7**	**17,5**	**17,2**	**17,2**	**16,8**	**18,9**	**17,7**	**17,5**
الضرائب المباشرة	7,9	8,0	7,8	8,0	7,1	8,5	7,8	7,6
الضريبة على الدخل	3,5	3,5	3,5	3,5	3,5	3,6	3,3	3,4
الضريبة على الشركات	4,2	4,2	3,9	4,2	3,5	4,7	4,2	3,9
الضرائب غير المباشرة	7,5	7,4	7,4	7,2	7,5	8,0	7,7	7,7
الضريبة على القيمة المضافة	5,1	5,1	5,0	4,9	5,1	5,6	5,5	5,6
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4	2,4	2,2	2,1
الرسوم الجمركية	0,8	0,8	0,8	0,8	0,9	1,0	1,0	1,0
حقوق التسجيل والتمبر	1,4	1,3	1,2	1,1	1,2	1,4	1,1	1,2
المداخيل غير الجبائية	**2,6**	**1,7**	**2,9**	**2,4**	**3,0**	**3,7**	**3,8**	**4,2**
مجموع النفقات (2)	**25,0**	**23,0**	**23,7**	**27,0**	**25,6**	**28,1**	**26,2**	**26,0**
النفقات العادية	**20,0**	**17,8**	**18,1**	**20,1**	**19,8**	**21,7**	**20,2**	**19,9**
السلع والخدمات	14,9	14,1	14,7	16,6	15,9	16,4	16,3	16,4
الأجور	9,8	8,9	10,3	11,6	11,0	11,1	10,8	10,5
سلع و خدمات أخرى	5,1	5,2	4,4	5,0	4,9	5,3	5,5	5,9
فوائد الدين العمومي	2,4	2,2	2,1	2,4	2,1	2,2	2,1	2,4
الداخلي	2,0	1,9	1,8	2,0	1,8	1,8	1,6	1,8
الخارجي	0,4	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,5	0,7
الموازنة	2,8	1,5	1,3	1,2	1,7	3,2	1,8	1,1
نفقات الإستثمار	**5,5**	**5,5**	**5,8**	**7,5**	**6,1**	**7,1**	**6,3**	**6,5**
3.3- معدل المديونية للخزينة	**58,2**	**60,5**	**60,3**	**72,2**	**69,5**	**71,6**		
مخزون الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	**44,9**	**48,1**	**47,2**	**54,9**	**53,5**	**54,4**		
مخزون الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام	**13,3**	**12,4**	**13,0**	**17,3**	**16,0**	**17,2**		

المصادر : وزارة الاقتصاد والمالية

(1) دون احتساب حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة

(2) مع احتساب النفقات المتعلقة بصندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق

ق.م قانون المالية

م.ق.م. مشروع قانون المالية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
1.4- الديمغرافيا								
الساكنة (بالألف)(1)	34487	34852	35220	35587	35952	36313	36670	37022
معدل التمدن (%)	61,3	61,9	62,4	62,9	63,4	63,9	64,3	64,8
معدل الأنوثة (%)	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2	50,2
متوسط عدد أفراد الأسر	**4,5**	**4,4**	**4,4**	**4,3**	**4,3**	**4,2**	**4,2**	**4,1**

	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	22/21	23/22
المعدل الخام للولادات (بالنسبة للألف)	17,6	17,4	17,2	16,9	16,7	16,5	16,2	16,0
المعدل الخام للوفيات (بالنسبة للألف)	5,4	5,2	5,1	5,1	5,0	5,1	5,1	5,1
المعدل الخام للتزايد الديمغرافي (بالنسبة للألف)	12,2	12,2	12,1	11,8	11,7	11,4	11,1	10,9

2.4- التربية والتكوين

	2004	2012	2014	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التمدرس الخاص بالتعليم الاساسي (6-11 سنة) (%) (2)	97,4	99,1	99,5	99,8	100,0	103,7	107,7	
الوسط القروي	99,4	101,1	102,7	103,6	104,3	110,4	115,9	
الإناث بالوسط القروي	98,2	100,3	101,9	103,3	104,2	110,3	116,0	119,8

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل الأمية (15 سنة فما فوق ب%) (3)	**47,7**	**40,7**	**38,6**	**37,2**	**35,9**	**34,9**	**34,2**	**32,7**
إناث	60,4	52,6	49,9	47,5	46,1	45,0	43,9	42,3
ذكور	34,4	28,1	26,6	26,6	25,4	24,5	24,1	22,9

3.4- التشغيل والأجور

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل النشاط (بـ %)	**47,4**	**46,5**	**46,7**	**46,0**	**45,8**	**44,8**	**45,3**	**44,3**
الحضري	41,4	40,5	42,4	42,0	42,3	41,9	42,3	41,9
القروي	56,7	55,7	54,1	53,2	52,2	50,0	50,9	49,1
معدل البطالة(%)	**9,7**	**9,4**	**10,2**	**9,5**	**9,2**	**11,9**	**12,3**	**11,8**
ذكور	9,4	8,9	8,8	8,1	7,8	10,7	10,9	10,3
إناث	10,5	10,9	14,7	14,1	13,5	16,2	16,8	17,2
معدل البطالة بالوسط الحضري حسب فئات السن (%)	**14,6**	**13,9**	**14,7**	**13,8**	**12,9**	**15,8**	**16,9**	**15,8**
15- 24 سنة	39,0	41,0	42,8	41,8	39,2	45,3	46,7	46,7
25- 44 سنة	21,1	20,1	21,6	20,9	20,4	23,9	25,9	24,8
بدون شهادة	7,3	6,4	6,7	6,1	5,2	8,5	7,8	6,8
حاصل على شهادة	19,5	19,4	19,6	18,6	17,3	19,9	21,7	20,4

4.4-الصحة (4)

	2013	2014	2015	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد السكان لكل طبيب (في القطاعين العمومي والخاص)	1703	1698	1596	1493	1438	1418	1355	1313	
عدد السكان لكل مؤسسة للعلاج الطبي الضروري	11943	11814	12222	12238	12429	12373	12304	12319	
عدد السكان لكل سريرفي القطاع العام	1553	1587	1546	1381	1414	1349	1375	1355	

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أمل الحياة عند الولادة (بالسنوات)	75,8	75,9	76,1	76,3	76,4	76,6	76,7	76,9
ذكور	74,2	74,3	74,5	74,6	74,8	74,9	75,1	75,2
إناث	77,4	77,6	77,8	78,0	78,2	78,3	78,5	78,6

5.4- مستوى المعيشة والتجهيزات الأ ساسية

	1971	1985	1994	2004	2008	2011	2014	2019
معدل الفقر (%)	42,7	21,0	16,5	14,2	8,8	6,2	4,8	1,7
الوسط الحضري	38,3	13,3	10,4	7,9	4,7	3,5	1,6	0,5
الوسط القروي	44,7	26,8	23,0	22,0	14,2	10,0	9,5	3,9

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الساكنة القروية المستفيدة من الماء الصالح للشرب	95,0	96,0	96,6	97,0	97,4	97,8	98,2	98,4
برنامج كهربة العالم القروي								
نسبة كهربة القرى (%)	99,2	99,4	99,5	99,6	99,7	99,8	99,8	99,9

المصادر : - وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

-قطاع التربية الوطنية

- المندوبية السامية للتخطيط

(1)إسقاطات مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية ،الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014

(2) نسبة السكان المدرسين الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة ايا كان المستوى الدراسي

(3)' تقارير"المرأة المغربية في أرقام" و تقارير "المؤشرات الإجتماعية"، المندوبية السامية للتخطيط

(4)' تقارير"الصحة في أرقام" و تقارير "الموارد البشرية لوزارة الصحة في أرقام" والبحث الوطني حوك السكان و الصحة العائلية و الخريطة الصحية، وزارة الصحة و الحماية الإجتماعية